

دليل حول كيفية إجراء تحقيق وطني في الأنماط النظامية لانتهاكات حقوق الإنسان



ملحوظة

إنّ التسميات المستخدمة والمواد المقدّمة كما وطريقة تقديمها في هذا الإصدار لا تعبّر بأيّ شكل من الأشكال عن رأي منتدى منطقة آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنيّة المعنية بحقوق الإنسان أو معهد راؤول والينبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني حول الوضع القانوني لأي بلدانٍ أو أراضٍ أو مدنٍ أو مناطقٍ أو لأيّ من سلطاتها أو حول ترسيم حدودها أو تحديد تخومها

نسخة ورقية/ طبعة منتدى منطقة آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنيّة المعنية بحقوق الإنسان) ISBN 978-0-9873578-4-7
نسخة إلكترونية/ طبعة منتدى منطقة آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنيّة المعنية بحقوق الإنسان) ISBN 978-0-9873578-5-4
طبعة معهد راؤول والينبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني ISBN 91-86910-98-1

دليل حول كيفية إجراء تحقيق وطني في الأنماط النظاميّة لانتهاكات حقوق الإنسان

حقوق النشر محفوظة لمنتدى منطقة آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنيّة المعنية بحقوق الإنسان ومعهد راؤول والينبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، أيلول/سبتمبر من العام 2012

يسمح كلّ من منتدى منطقة آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنيّة المعنية بحقوق الإنسان ومعهد راؤول والينبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني بنسخ مقتطفات من هذا الدليل شريطة ذكر المرجع وإرسال نسخة عن العمل الذي يحتوي المقتطف إلى أحد العنوانين التاليين:

منتدى منطقة آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنيّة المعنية بحقوق الإنسان

صندوق بريد عام: 5218

سيدني 1042 نيو ساوث وايلز

أستراليا

معهد راؤول والينبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني

ص.ب.: 1155

السويد - 05 221 لوند

السويد

المصادر

إنّ صور الأمم المتحدة تعود ملكيتها حصراً لمنظمة للأمم المتحدة التي لها كامل الحقّ في التصرف بها

صور الغلاف

من الشمال: صورة للأمم المتحدة التقطتها مارتين بيريه

في الوسط: صورة للأمم المتحدة التقطها جون آيزاك

في الأسفل: اللجنة الوطنيّة لحقوق الإنسان في ماليزيا (SUHAKAM)

المحتويات

ب	الشكر والتقدير
ج	التمهيد
د	قائمة المختصرات
هـ	مقدمة للمستخدمين

١	المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتحقيقات الوطنية	الفصل الأول:
٥	مفهوم التحقيق الوطني	الفصل الثاني:
١٣	إختيار المسألة	الفصل الثالث:
١٧	إعداد ورقة المعلومات الأساسية (ورقة تحديد النطاق)	الفصل الرابع:
٢٣	تحديد الأطراف المعنية واستشارتها وإشراكها	الفصل الخامس:
٢٩	وضع الأهداف والشروط المرجعية	الفصل السادس:
٣٥	تعيين مفوضي التحقيق وموظفيه	الفصل السابع:
٤١	جمع موارد أخرى	الفصل الثامن:
٤٣	خطة التحقيق في صيغتها النهائية	الفصل التاسع:
٤٥	الحصول على المعلومات: البحوث والأدلة	الفصل العاشر:
٤٩	عقد جلسات استماع علنية	الفصل الحادي عشر:
٦١	إعداد التوصيات	الفصل الثاني عشر:
٦٥	إعداد التقرير	الفصل الثالث عشر:
٧٣	نشر التقرير	الفصل الرابع عشر:
٧٧	المتابعة	الفصل الخامس عشر:
٨١	التقييم	الفصل السادس عشر:

٨٤	الملخص
٨٩	مراجع حول التحقيقات الوطنية

٩١	دراسات حالة	١٩٨٧-١٩٨٩
٩١	التحقيق الوطني حول الأطفال المشردين	١٩٩٣-١٩٩١
٩٤	اللجنة الاسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص	١٩٩٧-١٩٩٥
٩٤	التحقيق الوطني حول حقوق الإنسان والأمراض العقلية	٢٠٠٤-٢٠٠٣
٩٨	اللجنة الاسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص	٢٠٠٥-٢٠٠٣
١٠٢	التحقيق الوطني حول فصل أطفال السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس عن أسرهم	٢٠٠٦-٢٠٠٥
١٠٦	التحقيق الوطني حول الحق بالرعاية الصحية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان	
١١١	الإنسان في الهند	
	التحقيق الوطني في وسائل النقل العام البري التي يمكن الأشخاص ذوي الإعاقة استخدامها لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا	
	التحقيق الوطني حول التعذيب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا	

الشكر والتقدير

تولّى كتابة هذا التقرير السيد كريس سيدوتي المستشار الأوّل لمنتدى منطقة آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، وقد استعان بنصائح وتعليقات السيد براين بوردين الحائز على وسام استحقاق في أستراليا برتبة ضابط والخير في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهو أيضاً أستاذ زائر في معهد راؤول والينبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني .

وساهم كيرين فيتزباتريك في توفير المعلومات في مراحل المشروع كافة، فيما تولّت سورينا باشا التنسيق. وقدمت كلّ من إيرين كراوفورد وكلاّ سيدوتي المساعدة في الأبحاث.

وطوّر جيمس آيليف ومايكل باور المكونات السمعية والبصرية في المشروع وهي مبنية على فيلم "الخروج إلى العلن" الذي سبق وأنتجه منتدى منطقة آسيا والمحيط الهادي في العام ٢٠٠٦ وكان بيب دارغان قد تولّى تجسيد الفكرة وإدارة العمل. وأنجزت ليزا تومبسون من "جاغ ديزاين" تصميم الدليل وتنسيقه.

وساهم موظفون من مؤسسات أعضاء في منتدى منطقة آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في تأمين مواد ومعلومات استخدمت في سياق هذا المشروع والموظفون هم: السيد ابي.أس. ناغار من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند وإيميلي مراد حتّى من الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان ودزول أفاندي مات نور من لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا. كما ويودّ منتدى منطقة آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان ومعهد راؤول والينبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني أن يخصّ بالشكر المؤسسات الأعضاء في المنتدى على وقتها ومساهمتها في هذا المشروع.

ويشكر منتدى آسيا والمحيط الهادي شركاءه كلّهم:



التمهيد

تعاون منتدى منطقة آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان ومعهد راؤول والينبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني لسنوات طويلة في سبيل تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادي من خلال مشاريع تدريبية تتميز بتوجهاتها العملية بامتياز. وتقوم هذه المشاريع على تجهيز أعضاء اللجنة وطاقمها بما يلزم من استراتيجيات فضلى ومنهجيات أكثر مهنية للاضطلاع بمختلف مهام مؤسساتهم بطريقة أكثر فعالية. ويشكل موضوع إجراء تحقيقات وطنية حول حقوق الإنسان واحد من المواضيع الأهم في برامج التدريب هذه.

يتولى هذا الدليل شرح ماهية التحقيق الوطني بالإضافة إلى صلته بعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ككل وكيفية القيام به. وهو بمثابة دليل "إرشادي" للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تفكر بالقيام بتحقيق وطني حول حقوق الإنسان أو التي بدأت بإجراء تحقيق مماثل. ويكمل هذا الدليل كتابين آخرين أصدرهما منتدى منطقة آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان بالإشتراك مع معهد راؤول والينبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني:

- دليل تدريب متعدد الأجزاء لورشة عمل تمتد على خمسة أيام وتدور حول كيفية إجراء التحقيقات الوطنية حول حقوق الإنسان بدءاً من مراحل التخطيط الأولى وصولاً إلى مرحلة التقييم.
- مجموعة مواد مرجعية حول التحقيقات الوطنية بما في ذلك مواد من تحقيقات وطنية أجرتها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا ومنطقة المحيط الهادي على مدار السنوات الـ ٢٥ الماضية.

هذه الكتب متوفرة على أقراص مدمجة (CD) في كلا المنطقتين ويمكن الحصول عليها أيضاً عبر الموقع الإلكتروني الخاص بمنتدى آسيا والمحيط الهادي.

يسعى كل من منتدى منطقة آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان ومعهد راؤول والينبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني من خلال هذا العمل إلى تشجيع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي لم تقم بعد بأي تحقيق وطني على القيام بذلك. وهما يسعيان إلى جعل المعلومات حول تجربة منطقة آسيا والمحيط الهادي في إطلاق التحقيقات الوطنية وتطويرها متاحة لكل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان خارج هذه المنطقة. كما ويستعرضان الدروس والعبر التي اكتسبتها المؤسسات التي سبق أن أجرت تحقيقات وطنية لتكون التحقيقات الوطنية المستقبلية ناجحة وفعالة بقدر المستطاع.



براين بوردين

أستاذ زائر

معهد راؤول والينبيرغ

لحقوق الإنسان والقانون الإنساني



كيرين فيتزباتريك

مدير

منتدى منطقة آسيا والمحيط الهادي

للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان



ASIA PACIFIC FORUM
ADVANCING HUMAN RIGHTS IN OUR REGION

RAOUL
WALLENBERG
INSTITUTE
OF HUMAN RIGHTS AND HUMANITARIAN LAW

قائمة المختصرات

منتدى منطقة آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان	APF
منظمة/منظمات غير حكومية	NGO(s)
المؤسسة/المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	NHRI(s)
معهد راؤول والبيبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني	RWI
الأمم المتحدة	UN

مقدمة للمستخدمين

طوّرت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادي في خلال السنوات العشرين الماضية مقاربةً مبتكرةً لعملها. وتعرف هذه المنهجية الخلاقة بالتحقيقات الوطنية.

إنّ التحقيق الوطني كنايةً عن تحقيقٍ في مشكلةٍ نظاميةٍ مرتبطةٍ بحقوق الإنسان يكون الجميع مدعواً للمشاركة فيه. وتقام التحقيقات الوطنية هذه بطريقة شفافة وعلنية، وتتضمن جمع أدلة مستندية وإفاداتٍ علنيةٍ مقدّمة من شهود وخبراء بهدف التحقيق في الأنماط النظامية لانتهاكات حقوق الإنسان وتحديد النتائج والتوصيات. وتتطلب التحقيقات الوطنية مهارات وخبرات في مجالات متعددة بما في ذلك باحثين ومعلمين ومحققين وأشخاص ذوي خبرة في تطوير السياسات.

وتطبّق التحقيقات الوطنية عددًا من وظائف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بما فيها التحقيق والتحليل وكتابة التقارير وتقديم النصح والتوصيات بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي العام وتثقيف الناس حول حقوق الإنسان. وما يجعل المنهجية الخلاقة هكذا هو أنّها تقوم على تنفيذ هذه المهام كلّها بطريقةٍ شاملةٍ ومتكاملةٍ من خلال عمليةٍ واحدةٍ هي التحقيق الوطني.

ويشرح هذا الدليل ماهية التحقيق الوطني وكيف يتصلّ بعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ككلّ وكيفية إجرائه. ويبدأ الدليل بمقدمة صغيرة حول المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ويركّز بشكلٍ خاصّ على مبادئ باريس قبل أن يناقش مفهوم التحقيق الوطني مبينًا ماهيته والوقت المناسب لإجرائه كما والوقت غير المناسب لذلك بالإضافة إلى الأهداف التي يمكن أن يحققها.

ويشكّل هذا الدليل في مجمله وصفًا لكيفية إجراء تحقيقٍ وطنيٍّ خطوةً بخطوة. ويحدد الفصل ٢ الخطوات الـ ١٤ المتبعة لدى القيام بأيّ تحقيقٍ وطنيٍّ، وهي خطوات غير متعاقبة، أي إنّها لا تنفّذ بطريقة متسلسلة فلا يشترط انتهاء خطوة ما للبدء بالخطوة التي تليها. غير أنّ كلّ خطوة تمثل نشاطًا مختلفًا ضمن عملية التحقيق الوطني. وقد خصّص الدليل فصلاً مستقلاً لكلّ خطوة منها، ويبيّن بهذه الطريقة ما الذي يجب القيام به لدى إجراء تحقيقٍ وطنيٍّ وكيفية القيام بذلك.

كما ويهدف الدليل إلى تزويد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالمعلومات الأساسية التي تحتاجها لتتّظر أولاً في وجوب إجراء تحقيقٍ وطنيٍّ أو عدم وجوب ذلك وتقوم ثانياً بإجرائه.

الفصل الأول:

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

والتحقيقات الوطنية



الأسئلة الرئيسية:

- ما هي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان؟
- ما هي مبادئ باريس؟
- كيف ترتبط التحقيقات الوطنية بالوظائف الأساسية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؟

١. ما هي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان؟

إن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مؤسسات رسمية مستقلة تم تأسيسها بموجب القانون لتعزيز حقوق الإنسان وصونها. ويتم تأسيس بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بموجب دستور البلد التي تم إنشائها فيه، في حين أن بعضها الآخر يتم تأسيسه بقانون يصدر عن السلطة التشريعية أي البرلمان. وتتمتع هذه المؤسسات بصلاحيات واسعة لتعزيز حقوق الإنسان وصونها. وتمنح القوانين التأسيسية هذه المؤسسات مهام معينة ويجب أن تمنحها أيضاً السلطات الضرورية للقيام بتلك المهام. وتقع على عاتق المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الإجمال مهام القيام بالبحوث، وتقديم النصح والتثقيف حول قضايا حقوق الإنسان. وغالباً ما تتولى هذه المؤسسات مسؤولية التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والسعي إلى حل شكاوى الإنتهاكات.

واعترفت الأمم المتحدة في الفترة الأولى من إنشائها بحاجة البلدان إلى تأسيس مؤسسات محلية وطنية تعنى بتعزيز حقوق الإنسان وصونها. وأصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة قراراً في العام ١٩٤٦ يدعو بموجبه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى النظر في إنشاء مؤسسات وطنية. وفي العام ١٩٧٨ أي بعد مضي أكثر من ٣٠ عاماً، عقدت الأمم المتحدة ندوةً للدول الأعضاء حول المؤسسات الوطنية ولكن لم يتم إنشاء إلا مؤسسات قليلة جداً قبل تسعينيات القرن الماضي.

شكل المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا، النمسا في العام ١٩٩٣ دافعاً قوياً لإنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وقد نص إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي اعتمد بالإجماع في المؤتمر على التالي:

يؤكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان من جديد الدور الهام والبناء الذي تؤديه المؤسسات الوطنية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وخاصة بصفقتها الاستشارية إزاء السلطات المختصة، ودورها في علاج انتهاكات حقوق الإنسان وفي نشر المعلومات عن حقوق الإنسان والتعليم في مجال حقوق الإنسان.

ويشجع المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان إنشاء وتقوية المؤسسات الوطنية، مع مراعاة "المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية" والاعتراف بأن من حق كل دولة أن تختار الإطار الأنسب لاحتياجاتها الخاصة على الصعيد الوطني^١.

WORLD CONFERENCE
ON HUMAN RIGHTS
CONFÉRENCE MONDIALE
SUR LES DROITS DE L'HOMME
VIENNA, AUSTRIA JUNE 1993 VIENNE (AUTRICHE) JUIN 1993

Final press briefing, World Conference on Human Rights, 25 June 1993. UN Photo.

في كل عام من الأعوام التي تلت مؤتمر فيينا العالمي كانت مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تصدر قراراً تعيد فيه التأكيد على الدعم الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتشجع الدول كافة على تأسيسها^٢. وصدرت قرارات مماثلة في الجمعية العامة^٣. كما وأقر مجلس حقوق الإنسان في جلسته المعقودة في حزيران/يونيو من العام ٢٠١١ قراراً أعاد فيه التأكيد على "أهمية إنشاء مؤسسات وطنية فعالة ومستقلة وتتسم بالتعددية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وفقاً للمبادئ باريس^٤". وعيّنت الأمم المتحدة مستشاراً خاصاً لشؤون المؤسسات الوطنية في العام ١٩٩٥ للعمل مع المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. ومنذ العام ١٩٩٥، تجاوب المفوض السامي مع إعلان وخطة عمل فيينا ومع قرارات الأمم المتحدة من خلال دعم إنشاء هذه المؤسسات وتقويتها.

٢. مبادئ باريس

يجب أن يتم تأسيس المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً للمبادئ المرتبطة بوضع المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)^٥. وشجع إعلان وخطة عمل فيينا على "إنشاء وتقوية المؤسسات الوطنية، مع مراعاة المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية"^٦.

٢ آخر قرار مماثل صدر عن مفوضية حقوق الإنسان كان القرار رقم ٧٤/٢٠٥
٣ القرار الأحدث هو قرار الجمعية العامة رقم ٢٠٧/٦٥ الذي أقر في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.
٤ قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٩/١٧ منطوق الفقرة رقم ١.
٥ "التحقيقات الوطنية" في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادي، براين بورداكين وجايسون نوم، ٢٠٠٧.
٦ إعلان وبرنامج عمل فيينا؛ القسم الأول المقطع ٣٦

وعقد مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ورشة العمل الأولى للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العام ١٩٩١. وكان عدد هذه المؤسسات يقل عن ٢٠ في ذلك الوقت وقد حضرت كلها تقريباً والتقت في باريس من ٧ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر من العام ١٩٩١، إلى جانب ممثلين عن الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى آليات حقوق الإنسان الإقليمية. وقام المجتمعون بصياغة واعتماد مبادئ صادقت عليها في ما بعد لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والجمعية العامة^٧. وشكّل اعتماد مبادئ باريس سابقة فريدة من نوعها ذلك أنّ نظام الأمم المتحدة لا يصادق عادةً على معايير لم تتم صياغتها من خلال إجراءاته الخاصة. وتتمتع هذه المبادئ بصدقية وأهمية في ما بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان نظرًا إلى أنّ هذه الأخيرة قد تولّت صياغتها بنفسها.

وشكّلت مبادئ باريس علامة إسنادية أي مجموعة من المتطلبات الدنيا بالنسبة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وما زالت هذه المبادئ المقياس التي يتم تقييم هيكليّة مؤسسة ما وشكلها وأساسها القانوني بالاستناد إليه لتحديد ما إذا كانت المؤسسة أهلاً بالاعتراف الدولي. ولا تكفل هذه المبادئ فعالية أي مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان لكنّها تبيّن ما إذا كان قانون المؤسسة ونطاق عملياتها وهيكلتها وصلاحيّتها مطابقةً كلّها للحد الأدنى المقبول عالمياً. لذلك تشكّل هذه المبادئ أداةً للتقييم الهيكلي وليس لتقييم الأداء أو الأثر^٨.

وتنصّ مبادئ باريس على وجوب حصول المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على ضماناتٍ تكفّر استقلاليتها.

- يجب أن تكون إستقلالية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان قانونية، بمعنى أن تكون مكرّسة في القانون الذي أنشئت المؤسسة بوجبه. ويجب أن ينصّ القانون على أنه لا يمكن الحكومة أن تفرض على المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اعتماد سياسة معينة أو مسار عملٍ محدّد.
- يجب أن تنعم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان باستقلالية تشغيلية، أي أن تكون لها حرية مطلقة في أخذ القرارات بشأن المشاريع والنشاطات التي تريد القيام بها أو التي لا تريد القيام بها.
- يجب أن تكون المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مستقلةً في سياستها، أي أن تكون قادرةً أن تحدّد بنفسها آراءها ومواقفها من بعض قضايا حقوق الإنسان كما والتوصيات الذي يجب إصدارها بهدف تحسين أداء حقوق الإنسان في البلاد.
- يجب أن تتمتع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان باستقلالية مادية لكي تتمكن من تحديد أولوياتها لجهة التمويل، بما في ذلك توزيع الميزانية التي تخصصها لها الدولة بالإضافة إلى غيرها من نشاطاتها وبرامجها المتعدّدة.
- ويبقى الشرط الأهم أن تحظى المؤسسة بأعضاء مستقلّين. لذلك يجب أن يضع القانون معايير وإجراءات واضحة ومناسبة من أجل تعيين الأعضاء؛ وإجراء استثنائي حيث يقتضي الأمر صرف أحد الأعضاء بسبب سوء السلوك أو عدم الكفاءة؛ بالإضافة إلى تحديد مدة ولاية ثابتة تكون كافية لتشجيع الاستقلالية في الأفكار والنشاطات.

٣. مهام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وصلاحيّاتها

تحدّد مبادئ باريس أيضاً أنواع مهام الجمعيات الوطنية لحقوق الإنسان والصلاحيات التي تحتاجها للقيام بهذه المهام. وتشمل المهام العامة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التعامل مع الشكاوى الفردية، والقيام بتحقيقاتها خاصة، ومعالجة المشاكل النظامية، وإصدار التوصيات للحكومة، بالإضافة إلى التدخّل في الإجراءات القضائية والقيام برفع مستوى الوعي وتنقيف المجتمع في مجال حقوق الإنسان. ولا تتمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان جميعها بهذه المهام كلّها إذ لا يحقّ لبعض المؤسسات على سبيل المثال العمل بطريقة شبه قضائية في التعامل مع الشكاوى الشخصية لكن معظم هذه الجمعيات يتحلّى بهذه المهام كلّها. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادي تتمتع كلّها بصلاحيّات شبه قضائية تخوّلها تلقي الشكاوى والتحقيق فيها والسعي إلى حلّ الشكاوى عن الانتهاكات التي تطال حقوق الإنسان.

وتشمل أنواع الصلاحيات التي تعتبر ضرورية للقيام بهذه المهام: الإلزام بتقديم المستندات، ودخول المباني وتفريشها، إلزام الشاهد على الحضور وإستجواب شاهد تحت القسم. وتتمتع بعض مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية بصلاحيّة رفع الدعاوى، خاصة في ما يتعلق بالجرائم المتصلة بحقوق الإنسان.

٧ قرار مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان رقم ٥٤/١٩٩٢ في العام ١٩٩٢ وقرار الجمعية العامة رقم ١٣٤/٤٨ في العام ١٩٩٣.
٨ الأداء والشرعية: المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ريتشارد كارفر، المجلس الدولي لسياسة حقوق الإنسان، ٢٠٠٤ (طبعة ثانية)

وتتمتع بعض هذه المؤسسات أيضًا بصلاحيّة إصدار القرارات عند معالجة الشكاوى، في حين يلعب معظمها دورًا إشاريًا أو دورًا يقوم على رفع التوصيات فحسب بشكل يتلاءم مع وضعها كمؤسسات مستقلة عن الحكومة والسلطة التشريعية والمحاكم.

٤. مبادئ باريس والتحقيقات الوطنية

لا تأتي مبادئ باريس على ذكر التحقيقات الوطنية بشكل محدد. ولكن المهام والصلاحيات المحددة في المبادئ هذه هي المهام والصلاحيات التي تحتاجها أي مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان لإجراء تحقيق وطني. وفي الواقع تمارس المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عددًا كبيرًا من مهامها لدى إجراء التحقيقات الوطنية كما وتجند نفسها مضطرة إلى ممارسة عدد كبير من صلاحياتها أيضًا. ويسمح التحقيق الوطني للمؤسسة بالتحقيق في قضايا خطيرة تتعلق بحقوق الإنسان ويساعدها على إلقاء الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان وعلى الوصول إلى نتائج وتوصيات ذات صلة بالمسألة قيد المراجعة، بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي العام والتثقيف على حقوق الإنسان وبشكل عام كما وعلى القضايا قيد الدراسة بشكل خاص، ويسمح التحقيق الوطني أيضًا بتحديد الخطوات المستقبلية التي يجب أن تتخذها المؤسسة نفسها أو الآخرين بهدف تأمين حلول للضحايا وللتأكد من تمتع الناس بحقوقهم الإنسانية بشكل أفضل في المستقبل.

النقاط الرئيسية: الفصل الأول



- تعتبر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مؤسسات وطنية رسمية ومستقلة يتم إنشاؤها بموجب القانون بهدف تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- حدّدت مبادئ باريس المتطلبات الدنيا المطلوب توفّرها في مؤسسة وطنية فعّالة لحقوق الإنسان. فتنشكّل هذه المبادئ معيارًا يتم من خلاله تقييم الهيكلية والشكل والأساس القانوني للمؤسسة للتأكد من أنّ المؤسسة ستحتضن الاعتراف الدولي.
- تتطلّب مبادئ باريس ضمانات بالاستقلالية. وفقًا لمبادئ باريس يتوجب على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تملك ضمانات إستقلالية.
- إنّ التحقيقات الوطنية آلية تسمح للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بموجها أن تمارس الكثير من مهامها الأساسية القائمة على التحقيق والتثقيف ونشر الوعي والمراقبة وتقديم النصائح حول قضايا حقوق الإنسان

الفصل الثاني : مفهوم التحقيق الوطني



الأسئلة الرئيسية

- ما هو التحقيق الوطني في حقوق الإنسان؟
- لماذا يتم إجراء تحقيق وطني؟
- ما هي العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرار بإجراء تحقيق وطني؟
- ما هي الخطوات المتبعة في التحقيق الوطني؟

١. طبيعة التحقيق الوطني

التحقيق الوطني هو تحقيق في مشكلة نظامية مرتبطة بحقوق الإنسان يُدعى الجمهور للمشاركة فيه. يُجري عددٌ كبير من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تحقيقات وطنية كجزء من نشاطاته في سبيل تنفيذ المهام الموض بها. تُجرى التحقيقات الوطنية بطريقة شفافة وعلنية، وتشمل إفادات علنية من شهود وخبراء تنصب على التحقيق والبحث في الأنماط النظامية لانتهاكات حقوق الإنسان واستخلاص النتائج والتوصيات منها. وتتطلب التحقيقات الوطنية أن تشمل المؤسسة المعنية مروحة واسعة من الخبرات، بما فيها باحثين ومدربين ومحققين وأشخاص ذوي خبرة في صياغة السياسات.

ينجم عن التحقيق الوطني تقرير واحد أو أكثر يبين الأدلة التي حصدها التحقيق وتحليله للوضع فضلاً عن الوقائع التي كشف عنها وتوصياته. ويمكن هذه التوصيات أن تكون واسعة النطاق وموجهة لجهات عدّة في البلد مسؤولة عن شق حقوق الإنسان موضوع البحث، فيمكن أن توجه للحكومة والشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من هيئات المجتمع المدني. ويمكن أن توجه أيضاً إلى أفراد يؤدّون أدواراً هامة في المجتمع، ومنها في ما يتعلق بموضوع التحقيق بالتحديد.

لا تشبه التحقيقات الوطنية المهام الأخرى التي تقوم بها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حتى وإن اشتملت على عدد كبير من تلك المهام وذلك نظراً لطبيعة تلك التحقيقات. فهي تشتمل مثلاً على مهمة التحقيق، ولكن يتم إجراء الجزء الأعظم من هذا التحقيق في منتدى عام تُقدّم فيه الأدلة والإفادات مباشرة وعادة على الملأ من قبل ضحايا وخبراء وربما أيضاً مقترفين للانتهاك موضوع البحث. إلى لحقوق الإنسان. كما وتتطلب إجراء بحوث علمياً أن القسم الأكبر منها يكون قد سبق أن أُجري، بحيث تقضي مهمة التحقيق عندئذ بجمع نتائج هذه البحوث وتحليلها.

قامت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بتصميم عملية التحقيق الوطني وتطويرها. وقد برهنت العملية هذه عن منفعتها بشكل خاص في إتاحتها دراسة الأنماط النظامية والمعقدة لانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع. فالتحقيق الوطني يتعامل مع حالات عامة عوضاً عن شكاوى فردية. وفي حين قد يسفر التحقيق عن توصيات توفر سبل انتصاف للأفراد غير أن تركيزه الأساسي ينصب على النمط النظامي الذي يتخذ الانتهاك. ولهذا السبب فهو يتميز بقيمة تعليمية عالية، إذ أنه يعرف المجتمع إلى حالة معقدة ويعرضها ويفسر لها مقدماً تحليلاً عنها قائماً على قوانين حقوق الإنسان وتوصيات للاستجابة للحالة بشكل نظامي وشامل.

إنّ عملية التحقيق الوطني مدعومة ومعززة من الصلاحيات الممنوحة بموجب القانون للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المعنية. ونادراً ما تمارس المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هذه الصلاحيات، وحتى في مسار التحقيق الوطني، غير أن مجرد تمتعها بهذه الصلاحيات يوفر لها ركيزة قانونية قوية تشجع الناس على التعاون مع عملية التحقيق ومع المؤسسة. فقد لا تدعو الحاجة مثلاً إلى استخدام صلاحية فرض حضور أحد الشهود، إلا أن مجرد وجودها كافٍ لضمان حضور الشاهد.

ذلك، تشمل التحقيقات الوطنية شقاً تربوياً خلافاً لأشكال عمليات التحقيق الأخرى التي تجريها المؤسسات الوطنية

كما وقد لا تدعو الحاجة إلى استخدام صلاحية فرض تقديم وثيقة ما لأن مجرد وجودها كفيلاً بضمان تقديم هذه الوثيقة. بالتالي فإن التمتع بالصلاحيات القوية ضروري لسير التحقيق الوطني بشكل فعال، حتى وإن لم يصار إلى استخدامها أبداً. ولأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تملك هذه الصلاحيات، خلافاً للمنظمات الحكومية والهيئات الأكاديمية، فهي مؤهلة لإجراء تحقيق وطني في نمط من الأنماط المنهجية لانتهاك حقوق الإنسان.



صورة للأمم المتحدة التقطها إيفان شنايدر.

٢. لماذا يتم إجراء التحقيق الوطني؟

في ما يلي تسعة أسباب لإجراء تحقيق وطني يعددها الأستاذ الجامعي براين بوردكن الذي كان رائداً في عملية التحقيق الوطني عندما كان مفوضاً لحقوق الإنسان في أستراليا.

١ .	أولاً، في التحقيق الوطني، يمكن معالجة عدد كبير من الشكاوى الفردية بطريقة استباقية واقتصادية - بما في ذلك حالات لم يكن سيتمكن فيها الأفراد من التوجه للمؤسسة للحصول على المساعدة وذلك لأسباب متعددة، منها الإعاقة أو العزلة أو الجهل لمهام لجنة حقوق الإنسان أو لوجودها حتى.
٢ .	ثانياً، يجب أن يتم تحضير الشروط المرجعية الخاصة بالتحقيق بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية والأطراف الأخرى التي تمثل الأشخاص المتضررين أو التي تدافع عن حقوقهم. ونجد لهذه العملية منفعتين تتمثل الأولى في تعزيز فهم المنظمات غير الحكومية لدور المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان فيم تتيح الثانية للمؤسسة أن تكون على اطلاع أفضل عبر تشاورها مع أفراد المجتمع المعنيين مباشرة بالمسائل التي يتم البحث فيها
٣ .	ثالثاً، تشكل جلسات الاستماع العلنية والمتفوحة أمام وسائل الإعلام طريقة اقتصادية للغاية لرفع وعي الناس حول المؤسسة ومسؤولياتها من جهة، ولإطلاع مجموعات معينة من المجتمع تظلم بمسؤوليات محددة في خصوص المسائل التي يتم التحقيق فيها وانعكاساتها على حقوق الإنسان من جهة أخرى. وتتضمن هذه "المجموعات" السياسيين المسؤولين عن صياغة التشريعات والبرامج والبيروقراطيين المسؤولين عن تقديم المشورة بشأن السياسات.
٤ .	رابعاً، يشكّل التحقيق الوطني الطريقة الأكثر فعالية للتصدي للانتهاكات النظامية لحقوق الإنسان - بالاستناد إلى الأدلة المجمعة من الحالات الفردية، كما وبدراسة القوانين والسياسات والبرامج (أو غيابها) التي أدت إلى نشوء الانتهاكات التي يجري التحقيق فيها. ومن المهم فهم أن عدداً كبيراً من المجموعات الأشد ضعفاً وحرماناً، والتي تحتاج إلى مساعدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أكثر من غيرها، قد وقعت ضحية تمييز منهجي واسع النطاق وفي بعض الأحيان شامل.
٥ .	خامساً، كما تبين بوضوح التحقيقات الوطنية المتعلقة بالشباب المشردين والسكان الأصليين والأشخاص المصابين بأمراض عقلية ونفسية، فإن المعلومات التي تجمعها المؤسسة على المستوى الوطني من خلال جلسات الاستماع والأدلة المستندية والبحوث تخولها أداء وظائفها الاستشارية بشكل فعال في ما يتعلق بالتشريعات والسياسات والبرامج الحكومية.
٦ .	سادساً، بما أن تحقيقات مماثلة تمنح السياسيين والبيروقراطيين وجهات مستقلة أخرى فرصة عرض وجهات نظرها من خلال الأدلة المستندية أو جلسات الاستماع، فإن هذه الاستراتيجية تخول المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تعزيز تعاونها مع "مؤسسات" هامة أخرى.
٧ .	سابعاً، تعلمنا التجربة أن نطاق التحقيق الوطني يساهم، أكثر من أي استراتيجية أخرى، في إظهار الترابط بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى وعدم قابلية تجزئتها كما وفي رفع الوعي بشأن ذلك. وهذا مهم للتوصل إلى نتائج عملية، وبخاصة في الأنظمة القضائية حيث تُعد الحقوق المدنية والسياسية صالحة لأن تنظر فيها المحكمة، على خلاف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٨ .	ثامناً، ووفقاً لما تبينه التحقيقات الوطنية حول الأطفال المشردين وحول حقوق الأشخاص المصابين بأمراض عقلية ونفسية، تركز هذه التحقيقات على المبادئ المنصوص عليها في المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك ذات الصلة. وهي في الواقع طريقة فعالة جداً لـ "تطبيق" هذه المعايير، وذلك عبر استخدامها كعالم يتم تقييم القوانين والسياسات والبرامج الوطنية بالاستناد إليها.
٩ .	وأخيراً وليس آخراً، إن وعي المجتمع والضغط السياسي اللذين بإمكان التحقيق الوطني أن يولدهما، إذا حظي بالتغطية الإعلامية المناسبة، يضاعف احتمال أن تؤدي توصيات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المقدمة لمجلس النواب و/أو للحكومة عن نتائج عملية. وتُعد نزاهة المؤسسة وحسن نواياها أمرين مهمين في عالم مؤسسات حقوق الإنسان - أما صدقيتها في المجتمع فلا تستمددها سوى من قدرتها على إثبات أنها فعالة وتؤدي إلى نتائج ملحوظة ^٩ .

٩ "التحقيقات الوطنية" في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ براين بوردكن، مع جايسن ناوم؛ ٢٠٠٧

٣. الحالات التي تصلح لتكون موضوع تحقيق وطني

إن التحقيق الوطني وسيلة جيدة لتناول حالات حقوق الإنسان الأكثر تعقيداً التي تواجهها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. يمكن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تجري جلسات استماع علنية بشأن شكاوى فردية، إلا أن هذه العملية ضيقة النطاق جداً ولا تقتصر سوى على الوقائع المتوفرة بشأن الشكاوى المعنية. أما التحقيق الوطني، فيتناول أنماط انتهاكات كشفت عنها أعداد كبيرة من الشكاوى أو غيرها من المعلومات الموجهة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والتي تتطلب اتباع نهج شامل.

تتناول التحقيقات الوطنية حالات انتهاك لحقوق الإنسان تصيب البلد بأكمله أو جزءاً كبيراً منه؛ هذا هو البعد المكاني للموضوع. وللمسألة أيضاً بعدد آخر هو البعد الزمني. فالتحقيق الوطني طريقة جيدة للتعامل مع نمط انتهاكات لحقوق الإنسان يمتد عبر التاريخ، مثل الممارسات التي ترسخت على مدى سنوات أو عقود عديدة وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من تاريخ البلد وثقافته، والتي نجد من الصعب التحقيق فيها بالارتكاز إلى أعمال فردية منعزلة عن بعضها البعض.

يتطلب تعقيد الحالة التي يتم التحقيق فيها هنا أن يضطلع عدد كبير من مختلف الأطراف الفاعلة بأي استجابة يتم تبنيها، وليس الحكومة فحسب. تسمح عملية التحقيق الوطني بتحديد هوية كل من له دور في الحالة سواء كان في الماضي أو في الحاضر أو في المستقبل أو كل من يتحمل جزءاً من المسؤولية عن أسبابها أو آثارها. لذا، فهي تسمح بالتوصل إلى نتائج وتوصيات مرتبطة بكل من يتشارك المسؤولية.

أما البعد التربوي للتحقيق الوطني، فيجعله مفيداً بوجه خاص في معالجة مسائل حقوق الإنسان التي تحظى بمستوى متدنٍ من الإقرار أو القبول العام والسياسي. ونشير هنا إلى أن حتى الحالات المعروفة جيداً قد لا يُقر ارتباطها بحقوق الإنسان في أحيان كثيرة. وما يقوم به التحقيق الوطني هو أنه يكشف عن كامل أبعاد الحالة من حيث قوانين حقوق الإنسان ويوفر تحاليل وتوصيات مرتبطة بهذه الحقوق. كما يضمن الطابع العلني الذي يتسم به التحقيق أن تصبح المسألة بحد ذاتها معروفة أكثر وأن يصار إلى فهم أبعادها على نحو أفضل. تستقطب التحقيقات الوطنية اهتماماً كبيراً من وسائل الإعلام ولذلك فهي قادرة على تسليط الضوء وتعزيز أهمية مسائل غير معروفة أو مفهومة كثيراً. وهذا بدوره يشجع على إيلاء اهتمام سياسي أكبر بالمسألة ويعزز الضغوط الممارسة لضمان استجابة مناسبة وإحداث التغييرات في الممارسات والسياسات العامة.

كما أن التحقيق الوطني مناسب أيضاً لدراسة حالات انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعادة ما تكون هذه الحالات أكثر تعقيداً بكثير من حالات انتهاك الحقوق المدنية والسياسية. فغالباً ما تشمل عدداً أكبر بكثير من الأطراف الفاعلة المعنية ناهيك عن أن القوى الاجتماعية والاقتصادية تلعب أحياناً أدواراً بارزة في التسبب بهذه الانتهاكات وفي تصعيب مهمة تحديد الإجراءات التصحيحية وتنفيذها. وإن السعي لتوجيه الاصبع نحو فرد واحد أو منظمة واحدة ومحاسبته على انتهاك حق اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي عادة ما يخلط الأمور قليلاً ما يسهم في حل المسألة. وتتطلب طبيعة التمتع بهذه الحقوق المعقدة تحليلاً مفصلاً لتحديد كافة الأطراف الفاعلة التي عليها أن تساهم في حل الانتهاكات.

إن عدداً كبيراً من التحقيقات الوطنية التي نأتي على ذكرها في هذا الدليل هي تحقيقات في انتهاكات لحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية، وهي تتضمن الحق في التمتع بالصحة والصحة العقلية والنفسية وحقوق الإنسان؛ وفي تمكن ذوي الاحتياجات الخاصة من استخدام وسائل النقل العام؛ وانتزاع أطفال السكان الأصليين من عائلاتهم؛ والحق في التعليم في المناطق الريفية والنائية.

٤. عوامل أخرى تؤخذ في الحسبان عند اتخاذ القرار بإجراء تحقيق وطني

إنّ التحقيق الوطني مشروعٌ كبير ولا يجب استهلاله قبل النظر ملياً بكافة المسائل واتخاذ قرار واضح بالمضي قدماً. وهنا تدخل عوامل عدّة يجب أخذها في الحسبان.

٤,١ طبيعة المسألة المتعلقة بحقوق الإنسان

يكمّن العامل الأول في طبيعة المسألة المتعلقة بحقوق الإنسان. والتحقيق الوطني وسيلة جيدة لدراسة حالة مُعترف بأنّها خطيرة، بغض النظر عمّا إذا تم إقرارها مشكلة من مشاكل حقوق الإنسان أو لم يتم ذلك. وتساعد عملية التحقيق الوطني، حيث ثمة توافق واسع النطاق حول مسألة تحتاج إلى معالجة وإثماً نقص في فهم المسألة بحدّ ذاتها أو عداء سياسي تجاه حلّها، على تشكيل إجماع وطني واسع حول طبيعة المشكلة وأبعادها المتصلة بحقوق الإنسان، ومدى ضرورة تناولها ومعالجتها، وأفضل الطرق لفعل ذلك. إنّها عملية تحفّز الأوساط السياسية على الاستجابة، لأنّها تُنشئ إجماعاً في المجتمع وبالتالي تولّد ضغطاً سياسياً يستوجب التوصل إلى حل. وبالتالي فإنّ قدرة التحقيق على استقطاب اهتمام وسائل الإعلام والرأي العام عامل غاية في الأهمية للبتّ في ما إذا كان يجب إجراء التحقيق أو لا، إذ يستحيل حصد الدعم اللازم من المجتمع وبالتالي، الإرادة السياسية للتصدي للمسألة من دون اهتمام وسائل الإعلام والرأي العام. ولكن، ليستقطب التحقيق اهتمام وسائل الإعلام، يجب أن يكون من الممكن إجراؤه علناً. إلا أنّ الكثير من مسائل حقوق الإنسان حسّاسة ويتعيّن بالتالي جمع الأدلة المتعلقة بها بشكل سري، ولذا فإنّه من غير الملائم تناول المسائل التي تتطلب أدلة سرية بشكل أساسي من خلال عملية التحقيق الوطني.

٤,٢ قدرة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

يكمّن العامل الثاني في قدرة المؤسسة على إجراء التحقيق الوطني، فهذا الأخير عملية معقّدة قد تكون مكلفة وتتطلب عدداً كبيراً من الموظفين. يجب أن تكون المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان قادرة على الحصول على الموارد اللازمة، سواء من الناحية المالية أو من ناحية الموارد البشرية، لتتمكن من إجراء التحقيق بشكل فعّال. يجب أن يأتي أي قرار بإجراء تحقيق وطني مسبقاً بتقييم واقعي للموارد اللازمة للقيام بالتحقيق بشكل فعّال كما وتحديد لتلك الموارد بهدف ضمان توافرها. ويساهم وضع الميزانية وتحديد الموارد بشكل واقعي على تجنب الأخطاء التي تُرتكب عند الشروع في إجراء تحقيق من دون التمتع بالقدرة على القيام بذلك بشكل فعّال وناجح، كما وعلى تجنب الأخطاء طوال العملية وصولاً إلى نهاية التحقيق والمراحل اللاحقة له. ويحول الحرص على توفير الموظفين الذين يتمتعون بالخبرة اللازمة دون نشوء الأزمات خلال إجراء التحقيق حين يبين نقص في المهارات الضرورية أو في عدد الموظفين ذوي الخبرة اللازم.

٤,٣ مدى احتمال إجراء التحقيق بشكل فعّال

على المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تنظر أيضاً بطريقة واقعية في احتمالات أن يؤدي التحقيق الوطني إلى توصيات يمكن تطبيقها وسيصار بالفعل إلى تطبيقها. يحق للأشخاص الأشد تضرراً من انتهاكات حقوق الإنسان، أي الضحايا وعائلاتهم ومجتمعهم، سبيل للانتصاف من الانتهاكات السابقة كما بتدابير عملية لتجنّب هذه الانتهاكات في المستقبل، وإذا كانت الحالة بطبيعتها لا حل لها، فلن يساهم التحقيق الوطني بشيء. غير أنّه عند إجراء هذا التقييم، من الضروري النظر إلى آفاق التحقيق على المدى الطويل وليس على المدى القصير. ففي حين أنّه قد لا يكون من موارد وطنية أو إرادة سياسية لمعالجة الحالة ذات الصلة بحقوق الإنسان فوراً، قد يكون من الممكن إيجاد الموارد أو بناء هذه الإرادة مع الوقت. إلى ذلك، ومن الضروري أيضاً النظر إلى الحلول على نطاق واسع وليس ضيق. فمن المستحيل عادةً إبطال انتهاك سبق أن تمّ، وبالتالي، إذا كان إبطال الانتهاك هو المعيار الوحيد لاتخاذ القرار بإجراء تحقيق وطني أو عدم إجرائه، فما من جدوى للمضي به إذاً. ولكن ثمة نتائج أخرى بنفس الأهمية مثل الاعتراف بالضحايا وإيجاد طرق للتعويض عليهم وتحديد تدابير وقائية للمستقبل. يجب أن يكون تقييم النتائج المحتملة إذاً طويل الأمد وواسع النطاق.



صورة للأمم المتحدة التقطها مارتين بيريه.

٤,٤ مدى ملاءمة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

وأخيراً، على المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تنظر في ما إذا كانت هي المنظمة الملائمة لإجراء تحقيق في هذه المسألة وفي ما إذا كان إجراؤها للتحقيق سيضعها في مكانة جيدة في المجتمع. وبما أن التحقيقات الوطنية تستقطب الكثير من الاهتمام والدعاية، فهي تجذب الاهتمام نفسه نحو المؤسسة الوطنية معززة أهميتها ومكانتها، ناهيك عن أنها قادرة على تسليط الضوء على المؤسسة من زاوية مختلفة وبالتالي تغيير نظرة الناس إلى دورها. ولأن التحقيق الوطني مناسب للنظر في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فعندما تُجرى مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تحقيقاً وطنياً يتناول هذه الحقوق، نرى أنها مهتمة بهذا النوع من الحقوق التي تهتمّ شريحة واسعة من الناس، وليست معنية بالحقوق المدنية والسياسية لمجموعة صغيرة فحسب. من المفترض مثلاً أن تهتم المؤسسة الوطنية بحقوق السجناء، بما في ذلك حقهم بالمعاملة الإنسانية وعدم التعرض للتعذيب، غير أن هذه المسائل لا تمس مباشرة الغالبية العظمى من الشعب على خلاف الحق بالصحة والحق بالتعليم اللذين يخصانهم. لذا، فإذا أجرت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تحقيقاً وطنياً في مسألة ذات صلة بأحد هذين المجالين، سيُنظر إلى المؤسسة على أنها مهتمة بشريحة أكبر بكثير من الناس وأنها هامة لهم أيضاً. ولا يغيّر ذلك المفاهيم الشعبية لطبيعة حقوق الإنسان فحسب، بل ويغيّر أيضاً نظرة الناس إلى طبيعة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. بالتالي، تتحول المؤسسة في أذهان الناس الذين ربما كانوا ينظرون إليها سابقاً على أنها "مؤسسة دفاع عن حقوق السجناء" إلى "مؤسسة دفاع عن حقوق الإنسان" ذات نطاق عمل أوسع يعينهم ولهم مصلحة فيه.

لا يجب إذاً إجراء تحقيق وطني متى لم يكن بالامكان معالجة هذه العوامل بصورة مرضية أي إذا لم تكن المؤسسة الوطنية هي المنظمة الأنسب للنظر في هذه المسألة؛ أو إذا لم يكن من احتمالات واقعية للنجاح في تقديم مساهمة مفيدة للضحايا وعائلاتهم؛ أو إذا لم تكن المسألة صالحة لإجراء تحقيق علني فيها؛ أو إذا لم تكن الموارد المتوفرة مناسبة.

معايير اتخاذ القرار بإجراء تحقيق وطني مرتبط بحقوق الإنسان^{١٠}

تم إعداد هذه المعايير من قبل اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص ولجنة حقوق الإنسان في أوغندا في العام ٢٠٠٠ وتم توسيعها لاحقاً في ورشة عمل أقيمت في كمبالا، أوغندا، في العام ٢٠٠٣.

معايير مرتبطة باللجنة كمؤسسة
<ul style="list-style-type: none"> • إذا كانت اللجنة تتمتع بالصدقية العامة اللازمة (بما فيها الاستقلالية) • إذا كانت اللجنة هي الهيئة المناسبة أو الهيئة الوحيدة المسؤولة عن موضوع التحقيق • إذا كانت اللجنة قادرة على إدارة توقعات الناس • إذا كانت اللجنة قادرة على التوفيق بين مجموعة متنوعة من المصالح ووجهات النظر حول الموضوع
معايير مرتبطة بأهمية المسألة
<ul style="list-style-type: none"> • إذا ثمة أطراف قوية معنية بالمسألة في المجتمع • إذا تم تلقي طلبات لإجراء التحقيق من القطاع المعني • إذا كانت المسألة مستحدثة أو سبق أن تمت تغطيتها بشكل جيد • إذا كان الناس يوافقون بشكل عام على أن المسألة ذات صلة • إذا من الممكن أن تحافظ المسألة على اهتمام الناس • إذا كانت المسألة ستستحوذ على تعاطف شعبي واسع النطاق أو ستكون موضع جدل وخلاف
معايير مرتبطة بموارد اللجنة
<ul style="list-style-type: none"> • إذا نجحت أي تحقيقات سابقة، أو في حال لم تلاق أي نجاح، إذا باتت قادرة على حل المشاكل التي واجهتها في السابق • إذا كانت موارد اللجنة مناسبة (بما في ذلك الموارد المالية والبشرية) • إذا كانت اللجنة تتمتع بالخبرة اللازمة أو بإمكانها الحصول عليها • إذا كانت الموارد قادرة على الالتزام بمرحلي التقييم والمتابعة • إذا كان بإمكان اللجنة العمل بالشراكة مع هيئة أخرى
معايير مرتبطة بالفعالية المحتملة للتحقيق في هذا الموضوع
<ul style="list-style-type: none"> • إذا كانت تتسم الاستراتيجيات الأخرى بالفعالية عنها • إذا كانت اللجنة ستتمكن من الخروج بتوصيات قابلة للتطبيق – فلا يجب أن يكون التقرير مجرد أطروحة أكاديمية • إذا كان من المرجح أن يصار فعلاً إلى تطبيق التوصيات المنبثقة عن التحقيق
معايير مرتبطة بمدى ملاءمة المسألة لتكون موضوع التحقيق
<ul style="list-style-type: none"> • إذا من الممكن تقديم الأدلة والإفادات الأساسية علناً • إذا من الممكن رصد الشهود والتأكد من تجاوبهم • إذا كانت البيانات الأساسية متوفرة • إذا بإمكان اللجنة حماية الشهود المعرضين للخطر وعائلاتهم ودعمهم • إذا قد تعرّض المسألة للجنة لأعمال إنتقامية

١٠ إرشادات نموذج التخطيط لتحقيق عام للجان حقوق الإنسان في الكومنولث؛ ورشة عمل للجان حقوق الإنسان في الكومنولث، برعاية المجلس البريطاني؛ كمبالا، أوغندا؛ من ٢٥ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

٥. خطوات عملية التحقيق الوطني

تتألف عملية التحقيق الوطني من أربع عشرة خطوة:

١. اختيار المسألة
 ٢. تحضير ورقة حول المعلومات الأساسية أو نطاق المسألة
 ٣. التعرف إلى الأطراف المعنية واستشارتها وإشراكها
 ٤. صياغة الأهداف والشروط المرجعية
 ٥. تعيين مفوضي التحقيق وفريق العمل
 ٦. جمع الموارد الأخرى
 ٧. وضع اللمسات النهائية على خطة التحقيق
 ٨. الحصول على المعلومات: عبر إجراء البحوث وجمع الأدلة
 ٩. إجراء جلسات استماع علنية
 ١٠. صياغة التوصيات
 ١١. تحضير التقرير
 ١٢. نشر التقرير
 ١٣. القيام بالتابعة اللازمة
 ١٤. تقييم النتائج
- ينظر الدليل في كل من هذه الخطوات على التوالي .

النقاط الرئيسية: الفصل الثاني

- التحقيق الوطني هو تحقيق في مشكلة نظامية مرتبطة بحقوق الإنسان يُدعى الناس بشكل عام إلى المشاركة فيه عبر الإدلاء بإفادات علنية وتقديم أدلة مستندية، وتكون له أهداف استقصائية وتنقيفية وينتج عنه تقرير يعرض نتائج وتوصيات.
- التحقيق الوطني طريقة جيدة لتناول حالات معقدة مرتبطة بحقوق الإنسان تتسم بطابع تاريخي ونظامي وتتطلب دراسة وتقريراً شاملين.
- التحقيق الوطني آلية غاية في الفعالية ولكن متطلبية، وبالتالي لا يجب إجراؤه سوى بعد الإمعان في دراسة كافة العوامل المرتبطة بملاءمة تطبيق نهج التحقيق الوطني على المسألة المعنية وقدرة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على النجاح في إجراء التحقيق .



الفصل الثالث إختيار المسألة



الأسئلة الرئيسية:

- لماذا يعدّ اختيار مسألة حقوق الإنسان المناسبة للتحقيق الوطني أمراً مهماً؟
- ما هي المسائل التي تملك الخصائص المناسبة لمقاربة التحقيق الوطني؟
- ما هي المعايير التي يمكن تطبيقها في اختيار المسألة؟

١. أهمية اختيار المسألة الأنسب

إنّ عملية التحقيق الوطني مناسبة بشكل خاص للتحقيق في حالات معقدة من انتهاكات حقوق الانسان .

وتعتبر التحقيقات الوطنية وسيلةً جيدةً لمعالجة مسائل حقوق الإنسان الأكثر تعقيداً التي تواجهها المنظمات الوطنية لحقوق الانسان . ولا تصلح التحقيقات الوطنية هذه لمعالجة شكاوى فردية أو منفصلة حول انتهاكات حقوق الانسان لكنها تنطبق على أنماط الانتهاكات التي تطال البلد برمته أو جزءاً كبيراً منه، وهذا ما يسمّى بالبعد المكاني . وللتحقيق الوطني بعدد زمنيّ أيضاً ذلك أنه طريقةً جيدةً للتعامل مع غمط انتهاكات لحقوق الإنسان تمتد عبر التاريخ، مثل الممارسات التي ترسّخت على مدى سنوات أو عقود عديدة وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من تاريخ البلد وثقافته، والتي نجد من الصعب التحقيق فيها بالارتكاز إلى أعمال فردية منعزلة عن بعضها البعض . ويتطلب تعقيد الحالة التي يتم التحقيق فيها هنا أن يضطلع عددٌ كبيرٌ من مختلف الأطراف الفاعلة بأيّ استجابة يتم تبنيها، وليس الحكومة فحسب . تسمح عملية التحقيق الوطني بتحديد هوية كل من له دور في الحالة سواء كان في الماضي أو في الحاضر أو في المستقبل أو كل من يتحمّل جزءاً من المسؤولية عن أسبابها أو آثارها . لذا، فهي تسمح بالتوصل إلى نتائج وتوصيات مرتبطة بكل من يتشارك المسؤولية .

ولا بد من أخذ العوامل هذه بعين الاعتبار عند اختيار المسألة التي ستكون موضوع تحقيق وطني . ولا تملك المسائل كلّها الخصائص المناسبة لهج التحقيق الوطني ، لذلك يجب اختيار المسألة موضوع التحقيق على أساس أنّ التحقيق الوطني مناسبٌ بشكلٍ خاصّ كآلية تتعامل مع الأنماط النظامية أو التاريخية لانتهاكات حقوق الإنسان .

ولا بد من النظر في ثلاث اعتبارات شاملة:

- يجب أن يكون للقضية بعدٌ قويّ وواضح في ما يتعلق بحقوق الإنسان . وقد ينطوي ذلك على انتهاك حقّ معيّن أو مجموعة حقوق إلا أنه يجب تحديد الحقّ أو الحقوق الفردية بوضوح منذ البداية حتى تعلم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع الأوسع أنّ التحقيق يعني بحقوق الإنسان وتكون واضحة لها ماهية هذه الحقوق .
- تتناسب عملية التحقيق بشكلٍ خاص مع التحقيقات التي تنظر في انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعالجها . ويجب التنبّه إلى أنّ أي حالة انتهاك لهذه الحقوق تتطلب أنّ تحقق المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيها .
- يجب اختيار القضية استناداً إلى امكانية تعليم حقوق الانسان من خلال الطابع العام لمنهجية التحقيق الوطني .

٢ معايير اختيار المسألة

غالباً ما تتوفر للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مسائل عدّة محتملة يمكن التحقيق فيها عندما تنظر في إجراء تحقيق وطني. كما ويُمارس على هذه المؤسسات ضغوطات من الداخل وأحياناً من الخارج لاختيار مسألة أو أخرى بحسب أولويات وتفصيلات الأفراد أو المجموعات المختلفة. من المهم جداً إذا اعتمدت معايير واضحة وصريحة يتم تقييم مدى ملاءمة المسائل المحتملة واتخاذ الخيار النهائي على أساسها. فالمعايير الواضحة والصريحة تضمن النظر في كلّ المسائل المحتملة بطريقة منظّمة وأخذ كلّ العوامل ذات الصلة بعين الاعتبار والتأكد من توفر إطار عمل جيد لاتخاذ القرار النهائي وإمكانية تبرير الخيار النهائي بشفاقيّة إذا لزم الأمر. وعلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بدء عملية الاختيار باعتماد المعايير التي سيتم اتخاذ القرار بالاستناد إليها.

ما من قائمة نهائية بالمعايير لكن يمكن ضمّ المعايير المبتنة أدناه.

١, ٢. ما مدى الأهمية الموضوعية للقضية في البلاد

تعدّ كلّ حقوق الإنسان مهمّة كما ويعتبر كلّ انتهاك بليغاً، غير أنّ مدى بلاغة الانتهاك تختلف من بلد لآخر ذلك أنّها تتأثر بعوامل مثال:

- عدد الأشخاص المتأثرين بالانتهاكات بصورة مباشرة وغير مباشرة
- تفشي الانتهاكات في البلد
- المدة الزمنية التي كانت تحصل الانتهاكات في خلالها
- التغييرات التي تطرأ في أنماط الانتهاك مع مرور الزمن
- حدّة عواقب الانتهاكات

تتربط هذه العوامل بطرق مختلفة. ففي بعض الأحيان، ترجح قوّة عامل ما على وهن عامل آخر. إذ يمكن مثلاً لحالة فيها انتهاك لحقوق الإنسان أن تكون مهمّة نظراً لتأثيرها على عدد كبير من الأشخاص، وذلك حتّى وإن لم يكن تأثيرها قوياً على كلّ شخص. وقد يشكّل الفشل في توفير تعليم ابتدائي أساسي لغالبية الأطفال مسألة حقوق إنسان مهمّة جداً حتى وإن كان البلد فقيراً ومعدّل الأمية فيه مرتفعاً ويعيش معظم أطفاله ضمن أسر تتعاش من مخصّصات الإغاشة. كما وقد تكون إحدى الحالات مهمّة بسبب تأثيرها الشديد، على الرغم من أنّ عدد المتضررين من جرّاتها قليل نسبياً. وقد يكون الإعدام خارج اختصاص المحاكم الشكل الأخطر من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان، ذلك أنّ استمرار نمط الإعدامات بشكل متواصل في بلد معيّن قد يعتبر فائق الأهمية حتى وإن كان يطال عدداً محدوداً من الناس أي ما يوازي ٢٠ الى ٣٠ شخصاً سنوياً. ويمكن قول الشيء نفسه عن ممارسات أخرى بالغة في الفظاعة مثال التعذيب. لذلك يجب النظر في العوامل المختلفة مع بعضها البعض وبشكل منفصل أيضاً لتحديد أهمية نمط الانتهاكات على مستوى البلد.

٢, ٢. مدى الإدراك العام لأهمية المسألة

يعتبر تحديد أهمية المسألة شأنًا شخصيًا ويتطلب توازناً معيّنًا. وإذا كان الشعب مقتنعاً سلفاً بأنّ المسألة فائقة الأهمية، قد يكون التحقيق الوطني غير ضروري في هذه الحالة، وكلّ ما قد يكون مطلوباً في هذه الحالة هو مشروع يحدد ما يجب القيام به لإزالة الضرر، بما في ذلك الوقاية من أي انتهاكات مستقبلية. أمّا إذا كانت شريحة كبيرة من الرأي العام تعتبر أنّ المسألة غير مهمّة على الإطلاق، تكون مهمة زيادة مستوى الوعي العام في هذه الحالة أكثر فعالية من أي تحقيق وطني. وقد يتطلّب الأمر أولاً مقارنة أخرى مثال إقناع المجتمع بوجود مسألة.

ومن الأفضل إجراء التحقيق الوطني حيث يتوفر وعي عام حول المسألة وبعض التقدير لجديتها كما وبعض الدعم لمعالجتها، وليس في ظل جهل طبيعتها ولنطاق الانتهاكات، ولشدّة الضرر الحاصل وأنواع التدابير الواجب اتخاذها لإزالة هذا الضرر وضمان الوقاية. وقد يكون التحقيق الوطني فعّالاً بشكل خاص في تغيير مفهوم المجتمع لقضية معروفة ولكن غير مفهومة من منظور حقوق الإنسان.

وقد يتناول التحقيق الوطني مشكلة رعاية اجتماعية، مثال التشرد أو الخدمات الصحيّة، أو يتناول حالة اجتماعية مثال مرض عقلي أو إعاقة، فيلجأ إلى رفع مستوى الوعي حول موجبات حقوق الإنسان وعرض تجارب ضحايا الانتهاكات، لتغيير الفهم العام للمشكلة والوضع القانوني للضحايا.

٢,٣ . البحث في ما اذا كانت المسألة موضوع تحقيق سابق مكثف

يجب أن يكون التحقيق الوطني قادراً على زيادة المعرفة حول مسألة ما وفهمها، وليس من الضروري أن يقتصر على المسائل التي لم تتم دراستها سابقاً فحسب، بل يجب أن يكون قادراً أن يلقي ضوءاً جديداً على الموضوع وأن يزيد المعلومات حوله، إذا كان لا بد من تبرير ذلك. ويجب أن يكون "مستحدثاً"، وليس مجرد إجراء آخر يتناول الموضوع نفسه مراراً وتكراراً. وفي حال كانت المسألة قد سبق أن خضعت لتحقيقات ودراسات مكثفة قد تتمكن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من إضافة مقدار قليل فحسب من المعلومات على المعطيات المتوفرة أصلاً حولها من خلال تحقيق وطني، فيكون بالتالي من الأفضل التركيز على مسألة أخرى.

٢,٤ . ما مدى الالتزام الخارجي بالمسألة

ويحتاج التحقيق الوطني ليكون فعالاً إلى مجتمع مدني نشيط وملتزم يتعاون مع التحقيق، ويساهم في جلساته وعملياته الأخرى، ويدعم توصياته ويناصرهما. ذلك أن المناصرة الشعبية مهمة لتنفيذ توصيات تحقيق ما، لكن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لا تستطيع إنشاء حركة شعبية حول مسألة لا تحظى بأي مناصرة يمكن الانطلاق منها. ويمكن أن تستند المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ذلك إلى حركة ناشئة لكن لا يمكنها البناء على العدم. ويشكل تقييم القوة الراهنة للالتزام المجتمعي المدني بالمسألة والقدرة على إرساء دفع لتنفيذ جزءاً مهماً من عملية تقييم أبعاد المسائل التي يمكن التحقيق فيها.

ويعتبر الضغط الخارجي على المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان واحداً من المؤشرات التي تدل على الالتزام الخارجي بالمسألة. ولا ينبغي أن يكون الضغط الخارجي المعيار الوحيد أو حتى الرئيس لكنه مؤشر مفيد على التصور العام لمسألة ما والالتزام بتحقيق وطني محتمل. ويرمز مؤشر آخر ذو صلة وهو القوة السياسية والشعبية للمنظمات غير الحكومية الملتزمة أصلاً بالمسألة، فإذا كانت المنظمات غير الحكومية المناصرة للتحقيق تتمتع بنفوذ ومكانة مهمة في المجتمع، علمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن مناصرين أقوياء سيدعمون التحقيق في أثناء إجراءاته وسيدعمون توصياته عند إتمامه. لكن إذا كانت المسألة تنطوي على انتهاكات خطيرة ونظامية لحقوق الإنسان مثال تجاهل حقوق الأشخاص المصابين بمرض عقلي، قد تقرّر المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الشروع بالمسألة حتى وإن لم تكن أي منظمة غير حكومية تتابعها.

٢,٥ . ما هو احتمال اجتذاب اهتمام شعبي واسع النطاق وطويل الأمد في المسألة

يحتاج التحقيق الوطني الفعال إلى استحداث اندفاع شعبي والمحافظة عليه. كما وينبغي أن يجذب اهتماماً ودعمًا شعبيين، ويختلف ذلك عن النظرة العامة حول أهمية المسألة، حيث تُعتبر مسائل عديدة متعلقة بحقوق الإنسان بنفس الأهمية لكن الاهتمام الشعبي بها ضئيل وما من ضغوط شعبية تدعو لحلها. ويكون التحقيق الوطني فعالاً، لا بد من أن يكون قادراً على جذب ذلك الاهتمام وذلك الضغط والحفاظ عليهما على المدى الطويل. كما ويجب الحصول على الدعم والحفاظ عليه ضمن دائرة أوسع من مجموعات الخبراء ومجموعات الأطراف المعنية الرئيسة المرتبطة بشكل خاص بالمسألة. ويشكل احتمال اجتذاب هذا النوع من الدعم واسع النطاق والحفاظ عليه عاملاً رئيساً في اتخاذ القرار المناسب بشأن اختيار المسألة التي ستكون موضوع تحقيق وطني، ولهذا الأمر أبعاداً خارجية وداخلية.

ويتناول البعد الخارجي المواقف والأحكام المسبقة الشعبية المرتبطة بالمسألة. ويمكن التحقيق الوطني أن يجابه الأحكام المسبقة الشعبية وأن يغيّرهما حيث يتحلّى المجتمع بدرجة من الانفتاح وتتسم عملية التحقيق الوطني بحد ذاتها بالفعالية. وترتكز عملية التحقيق على الضحايا أولاً وقبل كل شيء آخر كما وعلى كيفية تمكينهم من سرد قصصهم وتجاربهم على المجتمع الأوسع. ويمكن لذلك ان يحوّل المواقف الشعبية تجاه الضحايا أنفسهم وتجاه المسألة التي يجري التحقيق فيها.

ولكن يُخشى دائماً أن تقوم عملية التحقيق بتعزيز الأحكام المسبقة والعدائية وبتسيخها. ويتوجب على المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تقييم وتحديد نقاط قوة المواقف الشعبية وإمكانية اجتذاب الدعم الشعبي والسياسي من أجل التغيير والحفاظ عليه.

أما بالنسبة للبعد الداخلي فالموضوع لا يتعلق بأهلية المسألة إنما بالقدرة الاستراتيجية للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وللتحقيق الوطني. ويرتبط ذلك بخبرات المؤسسة ومهاراتها التي تمكنها من التعامل مع المسألة المعنية بشكل يجذب دعماً شعبياً واسع النطاق. وقد تكون مسألة ما مهمة وقد تتمكن من جذب الدعم الشعبي لكن عوامل في داخل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وغالباً ما تكون شخصية أو أيديولوجية أو سياسية، قد تمنع المؤسسة من حشد ذلك الدعم. وفي حال واجهت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مسألة تشعرها بالانزعاج أو كانت

غير قادرة على التعامل معها بشكلٍ مناسبٍ بسبب الانقسامات الداخلية أو عوامل أخرى، ومن الأفضل عندئذٍ إجراء تحقيق وطني في مسألة أخرى.

٣ اختيار المسألة

ويشكّل اختيار المسألة واحداً من أهم القرارات التي يتعين اتخاذها في ما يتعلق بإجراء تحقيق وطني. ما ان تختار المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المسألة وتعلن عنها، تصبح ملزمةً بها ولا يعود بإمكانها التراجع. لذلك، يتوجب على المؤسسة الوطنية تخصيص الوقت الكافي والاهتمام والرعاية الضروريين لهذه المهمة. ويجب أن يعود الخيار النهائي للهيئة العليا لاتخاذ القرارات ضمن المنظمة الوطنية، التي تتمثل عادةً بالجلسة العامة لمفوضي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. ويجب أن يُتخذ القرار بالاستناد الى وثيقة إعلامية شاملة يرفعها الموظفون وتبحث في كافة الخيارات المطروحة. ولا بد للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من مناقشة الخيارات بعمق قبل اتخاذ أي قرار. فالقرار له أهمية كبيرة من حيث برنامج المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والالتزام بالموارد من موظفين وأموال، لذلك يتطلب موافقة قوية من الهيئة العليا لاتخاذ القرارات. فيبدأ عمل التحقيق الوطني بمجرد اتخاذ القرار.

النقاط الأساسية : الفصل الثالث

- يجب اختيار القضية التي ستكون موضوع التحقيق الوطني، على أساس أن التحقيق الوطني مناسب بشكل خاص كآلية للتعامل مع الأنماط النظامية أو التاريخية لانتهاكات حقوق الإنسان.
- يجب أن يكون للقضية بعد واضح وقوي في ما يتعلق بحقوق الانسان.
- إن عملية التحقيق مناسبة بشكل خاص للتحقيق في انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولتناولها، لكنّها لا تقتصر على ذلك فحسب.
- يجب اختيار المسألة بالتركيز على إمكانات تعليم حقوق الانسان من خلال الطبيعة العامة منهجية التحقيق الوطني.
- اختيار المسألة هو واحد من أهم القرارات التي يتعين اتخاذها في ما يتعلق بالتحقيق الوطني.



الفصل الرابع

إعداد ورقة المعلومات الأساسية (ورقة تحديد النطاق)



الأسئلة الرئيسية:

- ما هي الغاية من إعداد ورقة المعلومات الأساسية؟
- علام تحتوي ورقة المعلومات الأساسية؟

١. الغاية من إعداد ورقة المعلومات الأساسية

بعد أن تقوم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان باختيار المسألة التي ستكون موضوع التحقيق الوطني، يتوجب عليها أولاً إجراء دراسة لتحديد نطاق التحقيق. وتشكل وثيقة المعلومات الأساسية أو ورقة تحديد النطاق الأساس الذي تستند إليه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لاتخاذ قرارها بشأن مباشرة التحقيق المطروح. يجب أن تكون المؤسسة على اطلاع كامل بما هو مطروح، بما في ذلك كيفية تنفيذ التحقيق وتكلفته قبل أن تقرّر الموافقة على المشروع. وتتطلب التحقيقات الوطنية موارد كثيرة، ذلك أنها مشاريع تؤثر على كافة جوانب عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. وسيكون تنفيذ التحقيق صعباً ما لم تتخذ المؤسسة قراراً صريحاً ومستتيراً بالالتزام بالمشروع. كما ويرجع أيضاً أن يتسبب بخلافات داخل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بما أنه يزيد أكثر فأكثر المطالب والضغوط عليها ككل.

وتحدّد ورقة المعلومات الأساسية مجال القضايا التي تنشأ في إطار المسألة موضوع التحقيق وطبيعة إجراءات التحقيق. ومن المهم جداً أن تفهم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان منذ البداية وبوضوح نطاق المسألة الواسع حتى وإن كانت تفاصيل كثيرة لا تزال مبهمّة في هذه المرحلة. وبالرغم من استحالة توقّع كلّ عنصر أو حالة ستطرأ في خلال سير تحقيق وطني ما لا بدّ من بذل كلّ جهد ممكن للتأكد من عدم تعرّض التحقيق لمفاجآت في أثناء التنفيذ، لأنّ كلّ مسألة مهمّة تطرأ بشكلٍ غير متوقّع قد تقوّض استراتيجية التحقيق كلّها أو تحوّلها في اتجاهٍ مختلفٍ تماماً.

ويجب أن تثبت ورقة المعلومات الأساسية أن التحقيق الوطني مناسبٌ لمعالجة المسألة. لذلك عليها تحديد الأسئلة التي تجدر الإجابة عليها ووضع مخطط عملية التحقيق.

٢. مضمون ورقة المعلومات الأساسية

تعتبر ورقة المعلومات الأساسية مستنداً مهماً يقدّم شرحاً كاملاً حول ما تتعهد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان القيام به من خلال عملية التحقيق وغايتها من ذلك.

ولتحقيق هذه الأهداف، ينبغي بالورقة أن:

- تقدّم لمحة عامّة عن الوضع الذي سيتمّ تناوله
- تلخّص القانون الدولي لحقوق الإنسان ذات الصلة بالوضع
- تحدّد القانون الداخلي أو المحلي ذات الصلة بالوضع
- تعدّد المسائل المحدّدة التي تتطلّب أن يتمّ التحقيق فيها خلال عملية التحقيق الوطني
- تحدّد بعض الخيارات لنتائج التحقيق
- تصف كيف سيقوم التحقيق ببلوغ أهدافه المتعلقة بتعليم حقوق الإنسان
- تضع جدولاً زمنياً لعملية التحقيق
- تحدّد الموارد المطلوبة
- تلخّص وجهات نظر المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية ذات الصلة بالتحقيق

٣ . لمحة عامة عن الوضع

ستوفّر اللمحة العامة مدخلا عريضاً إلى المسألة أو الوضع موضوع التحقيق . وينبغي أن تصف العوامل الرئيسة لهذا الوضع ، بما في ذلك مدى تفشيته في البلاد وحدته والمتأثرين به ومدى ترسخه في المجتمع . كما وتوفر اللمحة العامة إحصاءات تدعم الوصف في حال توفرها .

ويجب أن تركز اللمحة العامة بشكل خاص على الاختلافات في التجارب المرتبطة بالجندر والعرق والوضع الاجتماعي والاقتصادي والإعاقة وغيرها من الحالات المشابهة عندما تقوم بتعداد المجموعات المتأثرة بشكل خاص .

وخلال وصف مدى ترسخ الوضع ، يجب أن تنظر اللمحة العامة في تاريخ المسألة والتدابير المتخذة لتصحيح الوضع ومدى نجاح تلك التدابير .

وينبغي أيضاً أن تستفيد اللمحة العامة من العمل الذي قامت به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ما يتعلق بهذه المسألة أو الحالة بالذات . إذ قد توفر معالجة المؤسسة للشكاوى بيانات وإحصاءات حول طبيعة الوضع ووتيرة انتهاكات حقوق الإنسان . كما وقد تتوفر المعلومات ذات الصلة من تحقيقات أخرى أجرتها المؤسسة ومن نشاطاتها الأخرى . وقد تكون المؤسسة مثلاً قد نفذت مشاريع بحوث سابقة أو نشاطات ترويجية تساعدها في فهم الحالة أو المسألة . ويمكنها أيضاً الاستفادة من اتصالاتها واسعة النطاق مع المنظمات غير الحكومية والسلطات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى . وستقوم اللمحة العامة في كثير من النواحي بشرح السبب وراء اتخاذ المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان قرار إجراء تحقيق وطني حول هذا الموضوع .

٤ . القانون الدولي لحقوق الإنسان

وعند تقديم الملخص حول القانون الدولي لحقوق الإنسان المتصل بالمسألة ، ستحدد اللمحة العامة المعاهدات ذات الصلة التي صادق عليها البلد كما والموجبات والالتزامات الدولية الأخرى ذات الصلة . ويتوجب عليها أيضاً لفت النظر إلى الأحكام الخاصة من المعاهدات والتي تنشأ أو قد تنشأ في ما يتعلق بالمسألة أو الوضع لدى معاينة المعاهدات . كما ويجب أن تشير إلى الجوانب المعينة لكل حق قد يكون عرضة للانتهاك أو يكون قد انتهك في الحالة المطروحة .



صورة للجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا .

ونظراً إلى أن التحقيق يتناول مسألة مرتبطة بحقوق الإنسان، فسيسلط الضوء بشكل خاص على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ونشير هنا إلى أنه يتوجب على كل دولة تقوم بالمصادقة على معاهدات دولية تلبية الموجبات الملزمة المنصوص عليها فيها. وللدولة المعنية أيضاً مسؤوليات أكثر شمولية ذات صلة بعدد من صكوك "القانون غير الملزم" المرتبطة بأحكام تنص عليها المعاهدات المصادق عليها^{١١}. فعلى سبيل المثال، إن موجب تأمين الظروف الإنسانية أثناء الاحتجاز المنصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مكرس أيضاً في أحكام القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن^{١٢}. ولا تفرض القواعد النموذجية الدنيا ومجموعة المبادئ المذكورة آنفاً بحد ذاتها أي موجبات مباشرة على الدول، على خلاف العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولذا وعبر أحكامه، تكتسب القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، طبيعة ملزمة. وبالتالي، لا يمكن حصر الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان بالالتزام بالمعاهدات فحسب، بل يجب أن يشمل الالتزام أيضاً أحكام القوانين غير الملزمة ومتطلبات القانون الدولي العرفي^{١٣}.

٥- المسائل الواجب التحقيق فيها

يفترض بورقة المعلومات الأساسية في تقديمها نظرة شاملة حول الوضع السعي إلى تحديد المسائل التي ستشكل محور عملية التحقيق. ويفترض بهذه الورقة أيضاً أن تشير إلى الثغرات في البيانات أو المعلومات، ومن بينها المعلومات المتعلقة بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، وانتشار هذه الانتهاكات، ومستوى الأثر الذي تخلفه، وآثارها المختلفة، وغيرها من الأمور. وبالتالي، ينبغي التحقيق في هذه الثغرات لتوفير البيانات أو المعلومات الضرورية للتحليل. وفي هذا الإطار، تقدم ورقة المعلومات الأساسية تحليلاً هيكلياً أولاً حول الجهات السياسية المسؤولة عن الوضع، والخطوات التي قامت بها بهذا الشأن ومستوى النجاح المحقق.

وبالإضافة إلى ما سبق، تشتمل ورقة المعلومات الأساسية على عرض للخيارات المتاحة وبحث فيها، مع فحص للخبرات المحلية والدولية في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان وتطوير تدابير فعالة للتمتع بحقوق الإنسان على نحو أفضل. وتحدد الورقة أيضاً الأطراف المعنية كافة والأدوار المحتملة التي يمكن لكل واحدة من هذه الأطراف أدائها، ضمن حدود مسؤولية كل منها، بغية معالجة مسألة انتهاكات حقوق الإنسان موضوع التحقيق. إلى حد ما، يمكن التطرق إلى هذين المجالين عبر "تحليل الثغرات" والتساؤل عن الأمور الإضافية التي يجب القيام بها وعن الأطراف الأخرى التي ينبغي أن تقوم بعمل ما. سنناقش أهداف التحقيق الوطني وشروطه المرجعية بشكل أكثر تفصيلاً في الفصل السادس من هذا الدليل.

٦- النتائج المحتملة

من الممكن أن تعرض ورقة المعلومات الأساسية أيضاً النتائج والتوصيات المحتملة التي يمكن أخذها في الاعتبار لدى تحضير التقرير النهائي للتحقيق الوطني. إذ يكمن الجزء الذي يشكل التحدي الأكبر في أي تحقيق وطني في التوصل إلى نتائج دقيقة والخروج بتوصيات واقعية.

وبطبيعة الحال، لن يصار إلى رفع نتائج التحقيق الوطني وصياغة توصياته ما لم يتم سماع كل الدلائل التي تم الوصول إليها، والنظر فيها وتحليلها. إلا أنه لا بد من أخذ الاتجاهات الواسعة وإطار النتائج والتوصيات في الحسبان منذ البداية وعلى امتداد عملية التحقيق.

وكثيراً ما تؤدي النتائج التي يتم التوصل إليها إلى تحميل مؤسسات أو أفراد معينين المسؤولية تجاه وضع معين. ولذا، فمن العدل والإنصاف أن تستند النتائج بشكل أكيد وثابت على البحث الدقيق والدلائل التي تم جمعها من خلال التحقيق.

١١ بحسب القانون الدولي، تعتبر المعاهدات "قوانين ملزمة" لكونها تفرض موجبات ملزمة مباشرة على الدول التي صادقت عليها وبالإضافة إلى هذه المعايير الملزمة في القانون الدولي، نجد بعض المعايير غير الملزمة، المعروفة بـ "القوانين غير الملزمة". ويمكن إيجاد هذه الأخيرة في صكوك دولية أخرى، مثل الإعلانات، والمبادئ، والقواعد النموذجية الدنيا، والقرارات وسواها من الصكوك التي تتسم بقيمة إقناعية من دون أن تكون ملزمة بشكل مباشر بالنسبة للدول.

١٢ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ المادة ٩. يعرض الموقع الإلكتروني الخاص بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان كل الموائيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان؛ راجع: www2.ohchr.org/English/Law

١٣ إن القانون الدولي العرفي هو قانون دولي ملزم لم يتم تدوينه كمعاهدة، وقد انبثق عن ممارسات الدول. إنه السلوك الذي تنتهجه الدول، والذي يتطور مع مرور الزمن إلى مجموعة من المعايير القانونية التي توافق عليها الدول وتعتبرها ملزمة لها. وبالتالي، فالقانون الدولي العرفي هو مجموعة من المعايير الدولية التي تلتزم الدول جميعها. وقد أصبح مقبولاً اليوم أن بعض أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان باتت مدمجة في القانون الدولي العرفي، حتى أن بعض العلماء ذهبوا إلى القول بأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأكمله بات اليوم يشكل جزءاً من القانون الدولي العرفي.

كما يفترض التحقيق أيضاً منح الأشخاص الذين يتشاركون مسؤولية الوضع المطروح، فرصة لتقديم الأدلة وشرح موقفهم. فدور التحقيق الوطني لا يتمحور أساساً حول إلقاء اللوم بل حول تحديد والتعرف على الضحايا ورفع التوصيات لإنصافهم وضمان عدم تكرار ما يحدث في المستقبل.

يفترض بورقة المعلومات الأساسية في أثناء البحث في النتائج المحتملة، النظر في حسنة المقاربات البديلة المحتملة وسبباتها. فكلّ تحقيق يتلقى مجموعة من الاستجابات المحتملة التي لا يمكن القبول بها جميعاً مباشرة من دون تمحيص، بل على العكس، ففي حين أنّ بعض هذه الاستجابات قد تكون مفيدة، قد يكون بعضها الآخر مسيئاً لأهداف التحقيق. ومن هنا، لا يمكن أن يصدر عن ورقة المعلومات الأساسية نتائج وتوصيات بل خيارات محددة مع البدء بتقييم الفعالية المحتملة لهذه الخيارات. ويمكن الورقة أيضاً البدء بتحديد أولئك الذين يستطيعون المساهمة في معالجة الوضع ليصار إلى تطوير توصيات لهم.

٧. التربية على حقوق الإنسان

بما أنّ الأهداف الرئيسية للتحقيق الوطني تشتمل على التربية على حقوق الإنسان والتوعية حول المسائل المرتبطة بها، يفترض بورقة المعلومات الأساسية أن تعرض سبل القيام بذلك، وأن تشتمل على استراتيجية أولية لهذا العمل. وتستلزم فعالية العنصر التربوي استراتيجيات لجذب اهتمام الناس بهذا التحقيق والحفاظ عليه. فالدور التي يتبعها الإعلام قصيرة الزمن الاهتمام الشعبي محدود. لذا، سيفشل التحقيق في تحديد هدفه كوسيلة لنشر الوعي وتنقيف المجتمع ما لم تتناول ورقة المعلومات الأساسية والاستراتيجية الإعلامية هذا التحدي.

وبالإضافة إلى ما سبق، يفترض بورقة المعلومات الأساسية أن تحدّد الجهة التي تريد توجيه جهودها التربوية نحوها، أي المجموعة المستهدفة. وتشتمل هذه المجموعات المستهدفة على أولئك الذين يعانون من المسألة، والذين يهتمون أو قد يهتمون بها، كما وأولئك الذين يتمتعون ببعض المسؤولية، سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة، في معالجة هذه المسألة، وأولئك الذين قد يكونون داعمين أو مناصرين لنتائج التحقيق وتوصياته. وتسهم عملية نشر الوعي إلى جانب العناصر التربوية للتحقيق في بناء ضغط شعبي وسياسي لتنفيذ التقرير النهائي للتحقيق.

٨. الجدول الزمني

لا بدّ من وضع الجدول الزمني للتحقيق الوطني بعناية فائقة، بحيث يمتد على فترة كافية لضمان إجراء عملية التحقيق بالشكل الملائم والصحيح وليست طويلة إلى حدّ يُفقد الناس اهتمامهم بالمسألة ويُفقد الزخم السياسي المحاط بها. من الصعب تخيل النجاح في إجراء تحقيق وطني على نحو ملائم في أقلّ من ١٢ شهراً، إلا أنّه لا يجب أن يمتدّ لأكثر من عامين أو ثلاثة أعوام. والتخطيط الجيد هنا أساسي لرسم جدول زمني مفصل وشهري، وإن لم يكن هذا ضرورياً لورقة المعلومات الأساسية، نجدّه أساسياً لمخطط التحقيق الكامل الذي لا بدّ من تطويره في مرحلة لاحقة.

ستتم مناقشة الجدول الزمني الخاص بالتحقيق الوطني بشكل مفصل في الفصل التاسع من هذا الدليل.

٩. المستلزمات من الموارد

إنّ الموارد الأساسية التي يستلزمها كلّ تحقيق وطني هي على نوعين: موارد بشرية وموارد مالية. ومن هنا، يفترض بورقة المعلومات الأساسية أن تعرض حاجات التحقيق في كلّ من النوعين.

وبداية، يستلزم تحديد الموارد البشرية اللازمة وضع لائحة بالمهارات والخبرات الضرورية. فعمليات التحقيق الوطني هي مشاريع كبرى ذات مقاربة شاملة تهدف إلى حماية حقوق الإنسان والترويج لها. وإن كانت فعالة فذلك بسبب شموليتها، ما يعني أنّها تستلزم أن يمتلك فريق العمل مروحة واسعة وشاملة من المهارات والخبرات. بالإجمال، تستلزم عملية التحقيق الوطني فريق عمل يملك مهارات في مجال قانون حقوق الإنسان، وفي إجراء البحوث، ووضع السياسات، والتحقيق، والتعليم المجتمعي، والاتصال بوسائل الإعلام والإدارة والتنظيم. يفترض أن تعرض ورقة المعلومات الأساسية مدى المهارات اللازمة ومستوياتها وعدد الموظفين الذين يتمتعون بهذه المهارات أو هذه الخبرات، كما ويجب أن تحدّد الفترات التي سيكون من الضروري خلالها توفير مهارات وخبرات معينة فليس ضرورياً توفر كافة الموظفين المحدّدين طوال مدة التحقيق، ناهيك عن أنّه بإمكان عدد من الموظفين ذوي الخبرة ملء عدة أدوار.

ومن جهة أخرى، يفترض بالموازنة أن تعرض كافة المستلزمات المالية للتحقيق. ويفترض بذلك أن يتمّ بحذر، ومنذ البداية، كما ويجب تأمين

كما ويجب أن تحدّد الفترات التي سيكون من الضروري خلالها توفير مهارات وخبرات معيّنة فليس ضروريًا توفير كافة الموظفين المحدّدين طوال مدة التحقيق، ناهيك عن أنّه بإمكان عدد من الموظفين ذوي الخبرة ملء عدة أدوار. ومن جهة أخرى، يفترض بالموازنة أن تعرض كافة المستلزمات المالية للتحقيق. ويفترض بذلك أن يتمّ بحذر، ومنذ البداية، كما ويجب تأمين الأموال الضرورية قبل بدء عملية التحقيق. فإن لم تتوفر الأموال الضرورية، يواجه التحقيق خطرًا أن ينفذ المال فيما لا تزال عملية التحقيق مكتملة جزئيًا وحسب. ومن أعظم الحياتيات التي تهدد الضحايا وعائلاتهم هي الحياتيات الناتجة عن رفع توقعاتهم وآمالهم بتحقيق العدالة ومن ثمّ تلاشي هذه الآمال لأن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان قد بدأت عملية تحقيق وطني تم تعليقها لاحقًا بسبب نقص في المال. ستتمّ مناقشة المستلزمات من الموارد بشكل مفصّل في الفصل الثامن من هذا الدليل.

١٠- آراء الأطراف المعنية

ختامًا، يمكن لورقة المعلومات الأساسية أن توجز باقتضاب آراء أطراف معنية من مختلف القطاعات المرتبطة باقتراح إجراء تحقيق وطني وبمواد هذا التحقيق وعملياته. فالتحقيق الوطني عملية عامة، ومن هنا، تعدّ مشاركة الأطراف المعنية الأساسية ضرورية لنجاحه. أضف إلى أنّ آراء الأطراف المعنية ضرورية في البداية بغية مدّ المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالمعلومات وهي تدرس اقتراح إجراء التحقيق. وقد لا يكون من الضروري استشارة الجميع أثناء إعداد ورقة المعلومات الأساسية، إلّا أنّه يجب أن يُصار إلى أخذ عينات من الآراء من مختلف القطاعات حتى يتسنى للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تكوين فهم جيد لمروحة الآراء الخاصة بالأطراف المعنية الأساسية، وذلك في خلال نظرها وبحثها في ورقة المعلومات الأساسية. ستتمّ مناقشة تحديد الأطراف المعنية وانخراطها بشكل مفصّل في الفصل الخامس من هذا الدليل.



صورة من قبل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ماليزيا (سوهاكام)

النقاط الأساسية: الفصل الرابع

- تشكّل ورقة المعلومات الأساسية أو ورقة تحديد النطاق، الأساس الذي تعتمد عليه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في اتخاذ قرارها حيال المضي قدماً في التحقيق المقترح أو الامتناع عن ذلك، مع تحديد ما يُقترح القيام به في التحقيق الوطني، بما في ذلك طريقة العمل والتكلفة، وذلك قبل أن تتخذ المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان قراراً بالموافقة على المشروع.
- يفترض بورقة المعلومات الأساسية أن:
 - تقدّم نظرة عامة حول الوضع الواجب تناوله ومعالجته.
 - تحديد قانون حقوق الإنسان الدولي ذو الصلة والذي ينطبق على الوضع.
 - تحديد القانون المحلي ذو الصلة والذي ينطبق على الوضع.
 - تعداد المسائل الخاصة التي ينبغي التحقيق والبحث فيها في خلال عملية التحقيق.
 - الإشارة إلى بعض الخيارات المرتبطة بنتائج التحقيق.
 - وصف الطريقة التي سيُتبع التحقيق من خلالها أهدافه بالتربية على حقوق الإنسان.
 - وضع جدول زمني لمسار التحقيق.
 - تعداد المستلزمات من الموارد.
 - إيجاز آراء المنظمات غير الحكومية وسواها من الأطراف المعنية بالتحقيق.



الفصل الخامس :

تحديد الأطراف المعنية، واستشارتها وإشراكها



الأسئلة الرئيسية:

- من هي الأطراف المعنية التي يمكن أن تساهم في التحقيق الوطني؟
- من هم أولئك الذين يجب أن يسعى التحقيق الوطني إلى إشراكهم ليكون فعالاً؟
- ما هي الأدوار التي يمكن أن تلعبها الأطراف المعنية في مسار التحقيق الوطني؟

١. تحديد الأطراف المعنية

ينتمي الأشخاص الذين يهتمون بالتحقيق الوطني والذي يمكن أن تكون مساهمتهم في التحقيق قيمة إلى قطاعات أو مجالات مختلفة. ومن هنا، من المهام الأولى التي ينبغي أن يؤديها فريق التحقيق:

- تحديد تلك المجالات أو أجزاء المجتمع التي تملك اهتمامات خاصة ذات صلة بالمسألة المطروحة.
- تحديد الأفراد الذين سبق لهم أن عبّروا عن رأيهم بشكل صريح حيال المسألة أو أصبحوا معروفين بارتباطهم بها.

قد ترغب الأطراف المعنية بأن تساهم في التحقيق لاهتمامها الشخصي بالموضوع ولرغبتها برؤية التحقيق يصادق على وجهات نظرها أو تحليلاتها ويعرض آرائها. وسيعتبر بعض هذه الأطراف التحقيق فرصة للفوز بمؤسسة موثوق بها ورفيعة المستوى تدعم موقفها.

وبالطبع، إن بعض الأطراف ستشعر بالتهديد من التحقيق؛ فقد تقلق من أن تُنقذ الأطراف التي تختلف معها القيمين على التحقيق فيولي بذلك الأهمية للأفكار المناقضة لأفكارهم. فيما قد يخشى البعض الآخر بأن يلقي التحقيق اللوم عليهم شخصياً أو على منظماتهم لمساهمتهم في عملية انتهاك حقوق الإنسان التي يتم التحقيق فيها.

وتعدّ الأطراف المعنية هامة بالنسبة إلى التحقيق لأنها تملك الخبرات التي قد تفتقر إليها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والتي تسعى إلى اكتسابها من خلال عملية التحقيق. من هنا، تعدّ مهاراتها وخبرتها أساسية لنجاح عملية التحقيق. وبالتالي، تعود مشاركة الأطراف المعنية بالتحقيق بالفائدة على الطرفين في إطار علاقة ذات اتجاهين.

٢. من هي الأطراف المعنية الأساسية؟

يعدّ ضحايا الانتهاك لحقوق الإنسان الذي يجري التحقيق فيه فضلاً عن عائلاتهم ومجتمعاتهم أولى الأطراف المعنية وأهمّها. فهم يلتمسون من التحقيق إنصافهم وضمان عدم تكرار الانتهاكات، ويدعمونه عبر تقديم خبرات فريدة عاشوها أو اكتسبوها. فقد اختبروا الانتهاكات بصفة شخصية أو عاشها أفراد عائلتهم أو أصدقائهم. وبالتالي يمكنهم إخبار القيمين على التحقيق بما جرى، وإطلاعهم على آرائهم حيال الأسباب التي أدت إلى حصول هذه الانتهاكات ونتائج هذه الأخيرة. كما ويمكن هؤلاء أيضاً إطلاع القيمين على التحقيق على ما هو مطلوب لوضع حد لهذه الانتهاكات. إذ لا يمكن التحقيق الوطني النجاح من دون الدلائل المقدّمة من الضحايا والناتجة عن خبرتهم.



صورة من قبل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا

وقد تكون الأطراف المعنية أيضاً من الحكومة، سواء من الأجهزة السياسية أو البيروقراطية. فالوزراء مسؤولون عن السياسة العامة، ولذا فهم يحتلون المقام الأفضل لشرح السياسة وتبريرها. ويعدّ الموظفون الحكوميون والموظفون العامون منفذين لسياسة الحكومة، ولذا تعتبر معرفتهم المفصلة بالسياسة وتطبيقها العملي من أكثر المعلومات التي تفيده التحقيق. وقد تكون الحكومات المحلية أيضاً طرفاً هاماً معنياً في بعض المسائل.

ومن جهتها، يمكن المنظمات غير الحكومية كذلك الأمر أن تكون أطرافاً معنية بطرق مختلفة عديدة، وذات اهتمامات مختلفة جداً بالتحقيق تشمل مخاوف من تبعات التحقيق عليها. وقد تكون بعض هذه المنظمات متخصصة في المسألة المحددة التي ينمّ التحقيق فيها، وبالتالي تستطيع هذه المنظمات مساعدة التحقيق من خلال تقديم معرفتها المتخصصة، إلا أنها قد لا تعرف أو تفهم النطاق الأوسع للأمر. وقد تكون بعض المنظمات غير الحكومية الأخرى منظمات ذات طابع عام، يمكنها أن تقدّم المساعدة في الإطار العام، إلا أنّ اطلاعها محدود في ما يختص بالمسألة المطروحة.

وعموماً، تكون المنظمات غير الحكومية أقرب من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ومجتمعاتهم من الوكالات الحكومية. وتملك هذه المنظمات معلومات وتحليل تعتبر قيمة بالنسبة إلى التحقيق بسبب هذه الروابط المتينة القائمة معهم بالتحديد. وفيما يتحدث الضحايا إجمالاً عن خبراتهم الشخصية، قد يكون بوسع المنظمات غير الحكومية تقديم بيانات حول نطاق الانتهاكات وأماكنها. وقد تستطيع أيضاً أن تقدّم تحليلاً لأسباب الانتهاكات ونتائجها.

وقد تعمل بعض المنظمات كمنفذة للبرامج الحكومية، وبالتالي تستطيع مساعدة مسار التحقيق إنطلاقاً من هذا المنظور. وقد لا تقارب هذه المنظمات التحقيق بحماس بالضرورة وذلك لأنها تخشى أن تعرض للانتقاد على الدور الذي أدته، أو أن يؤدي التحقيق إلى تغييرات لا ترحّب بها في أسلوب عملها. فعلى سبيل المثال، قد تخسر المنظمات غير الحكومية التي تقدّم خدمات نيابة عن الوكالات الحكومية عقودها إن أظهر التحقيق بأنها تقدّم خدمات دون المستوى المطلوب.

وبدورهم، يملك الأكاديميون والمتخصصون الخبيرات التي من شأنها المساعدة في التحليل الذي سيقوم به التحقيق، حيث أنّ هذا الأخير يتطلب الوصول إلى الأبحاث الأكاديمية الفضلى وهو أمر يستطيع الأكاديميون المساعدة في تحقيقه. وغالباً ما تتخلل هذه الأبحاث ثغرات هامة سيتعين على التحقيق نفسه مملأها، ولكن قبل ذلك لا بد من إيجاد البحوث المنجزة وتقييمها.

والمؤسسات والمجموعات الدينية أيضاً، بما فيها المؤسسات الخيرية، قد تشكل أطرافاً معنية هامة نظراً إلى أنها غالباً ما تقدم المساعدة إلى الفئات الضعيفة أو المهمشة مثل المشردين. ونشير في هذا السياق إلى أنّ عدداً كبيراً من مسائل حقوق الإنسان تشمل أسئلة ومسائل متصلة بالعدالة الاجتماعية قد تكون ضمن اهتمامات هذه المنظمات.

أما مقترفو انتهاكات حقوق الإنسان، أو بشكل عام، أولئك الذين ساهمت أعمالهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، في الوصول إلى الحالة التي يتم التحقيق فيها، فسيهتمون بلا شك بالتحقيق بشكل أكبر من أي شخص آخر باستثناء ضحايا الانتهاكات. ويفترض بالتحقيق الحرص على احترام حقوق مقترفي الجريمة المزعومين وحمايتهم، وفي الوقت عينه، حتّ هؤلاء على المساعدة في عملية التحقيق. إذ يستطيعون شرح أعمالهم ودوافعهم، وبالتالي مساعدة التحقيق على فهم ديناميات الانتهاكات، وإيجاد طرق لمعالجة نتائج هذه الانتهاكات وأسبابها على حدّ سواء.

وبشكل ما، يمكن لوسائل الإعلام أن تُعدّ هي الأخرى من الأطراف المعنية. فهي تهتم بالمسائل والأحداث التي تشكّل مواد دسمة للنشر، وبالتالي قد تهتم بالتحقيق الوطني، وستبحث فيه عن "القصاص الشيق"، أي الخبرات الشخصية، والآراء الجديدة حيال المسائل ذات الاهتمام العام أو السياسي، وأخبار الفشل الحكومي أو الفضائح، أو أي شيء آخر قد يثير اهتمام قراء الصحف، ومستمعي البرامج الإذاعية أو مشاهدي التلفزيون، فيجذبهم نحوها. ومن جهته، يحتاج التحقيق إلى الإعلام لإخبار قصته، إلا أنه قد يصبح ضحية الإعلام، إن تمّ عرض عمله بشكل غير دقيق أو مشوّه أو تعرّض للهجمات الإعلامية. ومن هنا، تعدّ وسائل الإعلام من الأطراف المعنية الأساسية، ولكن لا بد من التعامل معها بحذر.

٣. أدوار الأطراف المعنية

ستبحث الأطراف المعنية عن مستويات وأنواع مختلفة من الانخراط في عملية التحقيق. وقد تضطلع بأدوار مختلفة كثيرة يمكن أن تدعم عمل التحقيق إن تمّ تشجيعها على ذلك.

المستشارون	يساعدون في صقل التحقيق وعملياته.
المزوّدون	يقدمون المعلومات لمساعدة التحقيق.
المناصرون.	يقنعون القيمين على التحقيق بوجهات نظر أو سياسات معينة.
المراسلون.	يراقبون ويرفعون التقارير عن عمل التحقيق.
الفئات المستهدفة	تشكل محور اهتمام نتائج التحقيق وتوصياته.
المستهلكون	يتعلمون مما يتوصل إليه التحقيق.

يمكن الأطراف المعنية الاضطلاع بدور واحد أو أكثر في أي وقت، ويمكنها الانتقال من أداء دور معين إلى أداء دور آخر خلال مسار التحقيق. فالأدوار هذه مرنة وغير ثابتة.

ومن هنا، يتعين على التحقيق تحديد مختلف اهتمامات الأطراف المعنية والأدوار المختلفة التي قد ترغب بتأديتها فيستفيد من هذه الأدوار إن نجح في تحديد ما تريده الأطراف المعنية من هذا التحقيق وفي تطوير استراتيجيات جيدة خاصة به ردّاً على ذلك.

. التعاطي مع مواقف الأطراف المعنية على اختلافها

تختلف مواقف الأطراف المعنية بالتحقيق وتتنوع نظراً لتنوع اهتماماتهم بالمسألة موضوع التحقيق . وعلى فريق عمل التحقيق أن يفهم مستويات المواقف ويحدّد موقف كل طرف معني أو كل مجموعة من الأطراف المعنية، كما ويجب أن يفهم التبعات التي تخلفها مواقف معينة في التحقيق وأن يطور استراتيجيات لمعالجة المشاكل التي ستشتملها هذه المواقف .

سيدي بعض الأطراف المعنية دعماً للتحقيق . كيف يمكن التحقيق أن يستفيد من هذا الدعم؟ كيف يمكنه التأكد من أن هذا الدعم سيجرم إلى مساعدة فعلية في عمل التحقيق وإلى مناصرة عامة داعمة لنتائج هذا التحقيق وتوصياته؟

سيستخذ بعض الأطراف المعنية موقفاً حيادياً تجاه التحقيق . كيف يمكن التحقيق أن ينشر المعرفة، ويقنع، ويحث الأشخاص الذين لم يلتزموا بعد بالقضية أو بعملية التحقيق على التحرك والمساندة؟

سيستخذ بعض الأطراف المعنية مواقف عدائية تجاه التحقيق، ربما تصل أحياناً إلى محاولة تقويض التحقيق أو حتى إنهائه . كيف يمكن فريق التحقيق أن يتعرّف على أي معارضة محتملة ويطل مساعيها؟ وكيف يمكنه أن يستيق محاولات تهدف إلى تجريد التحقيق من صدقيته وأهميته وأن يحول دون ظهورها؟

إشراك الأطراف المعنية

تقضي مهمة التحقيق هنا في كسب ثقة الأطراف المعنية كافة في أنه سيكون شفافاً وعادلاً وسيتم وفقاً لمعايير حقوق الإنسان . يجب أن يحرص التحقيق على أن يتناول الإعلام مسبقاً وبشكل واضح تفاصيل عملياته بحيث يكون الجميع على اطلاع ومعرفة بالمدار الذي سيتبعه التحقيق . كما ويجب أن يؤمن للأطراف المعنية كافة من مختلف القطاعات أو أقله لممثليها فرصة التعبير عن وجهات نظرهم وتقديم ما يملكونه من أدلة وأيضاً تبرير سياساتهم وأعمالهم إذا اقتضى الأمر .

عند إشراك الضحايا يتوجب على المحققين أن يكونوا متبهرين لهشاشة وضعهم . قد يشكل التحقيق فرصة الضحايا الأولى والأخيرة لإخبار قصتهم والحصول على اعتراف بأنهم ضحايا إنتهاكات لحقوق الإنسان وإيجاد وسيلة انتصاف تناسب وضعهم . ولا بد من طمأننتهم بأنه سيتم احترامهم والتعاطي بجدية مع البراهين التي يقدمونها . وعلى التحقيق أيضاً أن ينظر في ما إذا كان يتعين عليه تأمين خدمات إستشارية أو أي دعم آخر للضحايا حيث أن بعضهم سيكون متمتعاً بمستوى محدود من التعليم ولن يكون ملماً بالإجراءات الرسمية ذات الصلة بعملية التحقيق . ففي هذه الحالة سيحتاجون إلى مساعدة للمشاركة في عملياتي تقديم الإفادات والبراهين الشفهية والأدلة المستندية . وقد يشكل الإدلاء بالإفادات بالنسبة لعدد كبير من الضحايا عملية مؤلمة جداً قد تؤدي إلى أو تزيد حدة صدمتهم . لا يمكن التحقيق التهرب من المسؤولية التي يتحملها عن آثار عملياته . لذلك عليه استباق الحاجات المحتملة وإيجاد آليات للإستجابة لها . سيتشجع الضحايا على المشاركة في التحقيق إذا اطمأنوا إلى أنهم سيعاملون بشكل جيد وستتم مؤازرتهم في خلال مشاركتهم .

قد يستاء الوزراء وبعض الزعماء الآخرين من تدخل التحقيق في عملهم، فهم مسؤولون بشكل أساسي أمام البرلمان من جهة والهيئة الناخبة من جهة ثانية ولذلك فقد يكونوا ممانعين للتعامل شخصياً مع التحقيق الوطني . ولكن على التحقيق تشجيعهم على المساهمة مباشرة في مساره بما يتماشى واستقلالية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان . وهذا الأمر يقع في مصلحة القيادة السياسية نفسها ويساعد أيضاً المحققين على فهم أسس السياسات والأعمال الحكومية على نحو أفضل . كما أنه يعزز تنفيذ توصيات التحقيق بعد إتمامه، ذلك أن الوزراء الذين شاركوا في عملية التحقيق سيتجهون أكثر من غيرهم لأخذ توصياته على محمل الجد .

يحتاج الموظفون الرسميون إلى حوافز أخرى . إنهم يعملون لصالح وزراء الحكومة وبالتالي فقد يصعب عليهم المساعدة في عمل تحقيق وطني مستقل . وقد يتطلب الأمر الإستحصال على إذن وأوامر من الوزير للنجاح في إشراك موظفي الدولة في التحقيق . وقد يحتاج هؤلاء أيضاً إلى حماية قانونية إذا قدموا أية معلومات للتحقيق . تتمتع غالبية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بسلطة فرض تقديم الأدلة ومثل الشهود كما وبإمكانها تأمين الحماية للذين يدلون بإفاداتهم أو يقدمون أدلة مستندية . وعليها استعمال هذه السلطات عندما يقتضي الأمر لضمان سير التحقيق بشكل فعال قدر الإمكان . وقد تحتاجها مثلاً لضمان التعاون التام لموظفي الدولة .

سلطات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان المستخدمة في التحقيق

• الإلزام على تقديم الوثائق
• الدخول إلى الأماكن وتفتيشها
• إلزام الشهود على المتول
• إستجواب الشهود تحت القسم
• تقديم الدعاوى
• إحالة أدلة إلى المدعي العام
• تأمين الحماية للشهود لتفادي تعرضهم لأي مضايقة أو تخويف أو معاودة إيذاء
• تدليل العراقيين التي قد تعيق المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أو فريق عملها من القيام بواجباتهم



صورة من قبل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ماليزيا (سوها كام)

وقد تحتاج المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً إلى سلطات قانونية لضمان مشاركة المنتهكين المزعومين، فقد يخاف هؤلاء من أن يلاحقوا جنائياً بالاستناد إلى الإفادات التي يدلون بها. ومن جهتهم قد يكون الأشخاص الذين يتمتعون بموقع مسؤولية دنيا مترددين أو ممانعين للإدلاء بإفادات تدين المسؤولين عنهم خوفاً من أن ينتقم هؤلاء منهم. وفي هذه الحالة فإن استخدام المؤسسة لسلطاتها يتيح لها إلزام الشهود على تقديم الأدلة والإفادات وحمايتهم.

إلى ذلك، يجب أن يحرص التحقيق على حماية كافة حقوق الأشخاص الذين يساعده في عمله والتي تدخل ضمن حقوق الإنسان. ويحق للمنتهكين المزعومين التمتع بقريية البراءة حتى إثبات العكس ولهم الحق أيضاً بمحاكمة عادلة إن أمكن. كما يحق لهم المرور بالإجراءات القانونية الواجبة قبل التحقيق نفسه. يجب أن يتم إعلام هؤلاء الأشخاص بالتهمة الموجهة إليهم والتشديد على أنه ستسنى لهم فرصة الرد على هذه الاتهامات وعلى الإبتاتات المقدمة للتحقيق. على التحقيق أن يكون مدركاً للإجراءات المنصوص عليها في القانون الدولي في ما يتعلق بمعاملة الأشخاص المتهمين وأن يحرص على أن تتماشى إجراءاته الخاصة مع تلك المتطلبات. ولكن الأهم من ذلك كله هو مراعاته قوانين الدولة التي يتم إجراؤه فيها وقواعد العدالة الطبيعية. كما يمكن المؤسسة أن تتصّب بياناً عملياً تقوم بعدها باعتماده، توضح فيه كيف ستعامل مع المنتهكين المزعومين كما ومع المجموعات الأخرى من أجل ضمان الإنصاف والعدالة واحترام حقوق الإنسان.

النقاط الأساسية: الفصل الخامس



- إن خبرات الأطراف المعنية وتجاربها أساسية لنجاح التحقيق.
- قد تشمل الأطراف المعنية على: ضحايا حالة الانتهاك لحقوق الإنسان التي هي موضوع التحقيق، ومسؤولين حكوميين، ومنظمات غير حكومية، وأكاديميين وموظفين آخرين، ومؤسسات ومجموعات دينية، وجمعيات أخرى بالإضافة إلى منتهكين مزعومين.
- قد تختلف مواقف الأطراف المعنية إختلافاً شاسعاً يتراوح بين الدعم المطلق والرفض الشديد.
- يتوجب على التحقيق الوطني اتباع استراتيجيات مختلفة من أجل إشراك الأطراف المعنية التي يحتاج إلى مشاركتها.

الفصل السادس : وضع الأهداف والشروط المرجعية



الأسئلة الرئيسية :

- ما هي الأهداف؟
- ما هي الشروط المرجعية؟
- بعض الأمثال عن الشروط المرجعية المستخدمة في التحقيقات الوطنية.

١ . أهمية الأهداف والشروط المرجعية

يتطلب التحقيق الوطني أهدافاً واضحة وشروط مرجعية جيدة، ويعتبر وضعها جزءاً أساسياً في عملية التخطيط. ترتبط الأهداف بالفرض الذي تطمح المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى تحقيقه من خلال التحقيق الوطني. وهي ستكون الأساس الذي ستبنى عليه استراتيجيات التحقيق وتطبق. أما الشروط المرجعية فتحدد المسألة التي سيتحرى التحقيق عنها ويصدر بصددتها تقريراً. وتشكل الأهداف والشروط المرجعية معاً أساس عمل التحقيق.

٢ . ما هي الأهداف؟

الأهداف هي تصاريح واضحة بما يرمي التحقيق إلى إنجازه، وغالباً ما تكون واسعة النطاق أو عامة. يمكن أن يحدّد التحقيق أكثر من هدف واحد ولكن من غير المحبّد أن تكون الأهداف كثيرة جداً والأهم أيضاً هو ألا تكون متناقضة مع بعضها البعض. إنّ بعض الأهداف المختارة بعناية والمحددة بشكل جيد تساعد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والتحقيق الذي تجريه على تحديد خطة العمل الأنسب للقيام بالتحقيق. وعند وضع الأهداف تستطيع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تحديد كيف سيحقق التحقيق تلك الأهداف الموضوعية. والأهداف مهمة أيضاً من حيث أنها تتيح تقييم التحقيق الوطني إذ تشكل العامل الأساسي الذي يستند إليه التقييم. فالسؤال الأهم الذي يطرحه التقييم هو: إلى أي مدى نجح التحقيق في تحقيق أهدافه؟

الأهداف المحتملة للتحقيقات الوطنية

التحقيق	إكتشاف ماذا يحصل وطبيعة أنماط إنتهاكات حقوق الإنسان ومداهما بالإضافة إلى التوصل إلى اكتشافات دقيقة.
التحليل	تحديد الأسباب الفعلية الكامنة وراء أنماط إنتهاكات حقوق الإنسان
الإعلام	الحرص على مدّ عامة الناس والأطراف المعنية الأساسية بالمعلومات الوافية حول المسألة موضوع التحقيق بحيث يكونون مطلعين عليها ومدركين لها على نحو أفضل .
التربية	الوصول من خلال التحقيق في المسألة إلى تعزيز فهم حقوق الإنسان بشكل عام والالتزام بمراعاة حقوق الإنسان على نحو أفضل .
النتائج	التوصل إلى نتائج وإستنتاجات دقيقة مبنية على البحوث والأدلة والإفادات .
التوصيات	تطوير إقتراحات للتدخل بهدف معالجة نمط الإنتهاك وتفاذي أي إنتهاكات مستقبلية .
التمكين	مساعدة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان .

٣ ما هي الشروط المرجعية؟

الشروط المرجعية هي بيان صريح ومحدد بما سينظر التحقيق فيه وبما سيقوم به. وللشروط المرجعية وظيفتين: وظيفة داخلية وأخرى خارجية. داخلياً، تساعد على المحافظة على دقة سير التحقيق من خلال تعداد المسائل التي سيتناولها ويعالجها التحقيق. أما خارجياً، فهي تساعد الآخرين على المساهمة بالتحقيق من خلال التركيز على القضايا التي يتم التحقيق فيها.

غالباً ما تكون الشروط المرجعية لائحة قصيرة من النقاط التي يتوجب على التحقيق أن ينظر فيها بدقة. قد تتضمن هذه الشروط أيضاً مواد ناتجة عن التحقيق مثال تقرير عن نتائج التحقيق بالإضافة إلى مجموعة توصيات تتناول كيفية تأمين سبل انتصاف للضحايا وتفادي المزيد من الانتهاكات. قد تتضمن الشروط المرجعية جدولاً زمنياً للتحقيق. كما ويمكن أن تقدم شروط عامة عن عملية التحقيق، مثلاً: إجراء البحث، وطلب الأدلة المستندية والإفادات، وصياغة الاستنتاجات وكتابة التوصيات.

لا يجب أن تحد الشروط المرجعية أطر التحقيق إلى حد يجعلها غير قادرة على التعاطي كما يجب مع المسائل المهمة ذات الصلة التي قد تظهر في طور العمل على التحقيق. ولكن يجب الحرص على ألا تكون عامة جداً أو مفتوحة لأن ذلك قد يؤدي بالتحقيق إلى محاولة القيام بالكثير أو يجبر على القيام بذلك فينحرف عن المسار الذي حدده. قد تؤدي الشروط المرجعية العامة بشكل مبالغ إلى الابتعاد عن الجدول الزمني المرسوم أو التخلي عنه كما وإلى زيادة خيالية في تكلفة التحقيق إلى جانب جعل مهمة كتابة التقارير ضخمة للغاية.

بعض الشروط المرجعية المحتملة

• مسائل يجب تناولها
• معلومات أو أدلة يجب جمعها
• الأطراف التي ستجري التحقيق
• الجمعيات والأشخاص أو فئات الجمعيات أو فئات الأشخاص التي يجب استشارتها
• المهام التي ينبغي القيام بها
• الصلاحيات التي يمكن استخدامها.
• المجالات التي ينبغي رفع التوصيات بشأنها بما في ذلك أنواع التوصيات التي يجب القيام بها والأشخاص والجمعيات التي يجب أن تتوجه لها التوصيات
• جدول زمني وعلى وجه الخصوص موعد نهائي لإنتاج التقارير

١, ٣ بعض الأمثال عن الشروط المرجعية

المثال الأول:

الشروط المرجعية الخاصة بالتحقيق الوطني حول الأطفال المشردين الذي أجرته اللجنة الاستراتيجية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص

١. التحقيق في فعالية البرامج والخدمات القائمة التي تهتم بحاجات الأطفال والشباب المشردين ورفع التقارير حولها بالإضافة إلى وضع أساليب بديلة للتعامل مع هذه المسألة.
٢. مراجعة تقارير سابقة حول حاجات الأطفال المشردين والتدابير التي اتخذتها السلطات المختصة للإجابة على هذه الحاجات.
٣. تحديد المشاكل التي يواجهها الأطفال والشباب المشردين في الحصول على فرصة في الإسكان الشعبي أو على غرفة خاصة للإيجار.
٤. التحقيق في حق الأطفال والشباب المشردين بالحماية من الإهمال والإستغلال بما في ذلك توفير الدعم المادي لهم وحصولهم على النصح والتمثيل القانونيين بالإضافة إلى كتابة التقارير حول الموضوع، وذلك تماشياً مع إعلان حقوق الطفل الصادر عن الأمم المتحدة.
٥. إصدار توصيات حول الخطوات الذي يتوجب على كافة الأشخاص المعنيين كما والسلطات المعنية اتخاذها من أجل حل مشاكل الأطفال والشباب المشردين التي تم تحديدها.

المثال الثاني:

الشروط المرجعية للتحقيق الوطني حول التعذيب وحقوق الإنسان الذي أجرته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا

- التحقيق والتدقيق في فعالية وأهمية:
 - التشريعات الوطنية
 - الممارسات
 - الإجراءات
 - اللوائح التنفيذية
- تحديد إذا كانت تشكل آليات وقائية فعالة أو غير فعالة ضد التعذيب والمعاملة الوحشية واللاإنسانية
- تحديد الظروف والحالات التي تؤدي إلى أو تساهم في إقتراف أفعال غير قانونية وانتهاكات ضد حقوق الإنسان
- التوصل إلى نتائج
- وتطوير توصيات متابعة.

المثال الثالث:

الشروط المرجعية الخاصة بالتحقيق الوطني حول وسائل النقل العام البري الممكن استخدامها والذي أجرته لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا.

ستقوم اللجنة بالتحقيق في توفر وسائل النقل العام البري في نيوزيلندا مستخدمةً منطقتي أوتاغو وويلينغتون كحالات دراسية، وستقوم بالنظر في الأمور التالية:

- (١) توفر خدمات النقل البري العام للأشخاص ذوي الإعاقة وقدرتهم على الوصول إليها وتحمل تكلفتها.
- (٢) جودة ودرجة أمان خدمات النقل البري بالنسبة للمستخدمين ولقادمي الخدمات على حد سواء.
- (٣) تكاليف تأمين وسائل نقل عامة برية يمكن الأشخاص ذوي الإعاقة استخدامها.
- (٤) تماشي خدمات النقل العام البري المتوفرة للأشخاص ذوي الإعاقة مع معايير حقوق الإنسان أو عدم مراعاتها لها.
- (٥) مدى كفاية المعايير الفنية والهندسية المستخدمة في تصميم وبناء وسائل النقل والمباني والبنى التحتية
- (٦) السياسات التشغيلية لمزودي الخدمات، والترتيبات التعاقدية بين الممولين ومزودي الخدمات بالإضافة إلى قوانين وإرشادات الأمن والسلامة التي تنطبق على خدمات النقل العام البري.
- (٧) الإحتياجات الخاصة بالأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية في نيوزيلندا

وستقرر اللجنة وفقاً لنتيجة التحقيق إذا ما كانت ستصدر توصيات حول الأمور التالية:

- ١) تغيير التشريعات واللوائح والسياسات والإجراءات وترتيبات التمويل
- ٢) قيمة إصدار معايير وطنية وجدول زمني للتنفيذ بهدف التأكد من توفير خدمات نقل عام بريّ يمكن ذوي الإعاقة استخدامها
- ٣) الحاجة إلى معايير وطنية خاصة بتدريب العاملين في قطاع النقل العام البري الذين يعملون مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

المثال الرابع:

الشروط المرجعية الخاصة بالتحقيق الوطني حول الحق بالرعاية الصحية الذي أجرته اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند

واشتمل التحقيق على أهداف واسعة النطاق وإثماً محدّدة وتشمل:

١. توفير فرصة عرض حالات رفض تقديم الرعاية الصحية
٢. التحقيق في أوجه القصور الهيكلية في بعض المنشآت الصحية الكامنة وراء رفضها تقديم الرعاية الصحية.
٣. تمكين منظمات المجتمع المدني من تقديم المشاكل النظامية الأساسية في السياسات على صعيد الدولة والتي تؤدي إلى هذا الرفض إلى المسؤولين عن القطاع الصحي وإلى ممثلي اللجان المحلية لحقوق الإنسان.
٤. إتاحة عرض قضايا أساسية تتعلق بانتهاك المؤسسات الصحية الخاصة بحق الرعاية الصحية.
٥. إحراز تقدّم في عملية إنشاء لوائح ومعايير أساسية تنظم هذا القطاع
٦. المساهمة في وضع إجراء يسمح بتحديد الحقوق بالرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك حقوق مختلف الفئات الضعيفة.
٧. إرساء أسس تواصل بين المجتمع المدني ونظام الرعاية الصحية لضمان التحقيق التدريجي لهذه الحقوق.

المثال الخامس:

الشروط المرجعية للتحقيق الوطني حول التعليم في المناطق الريفية والنائية الذي أجرته اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص

يهدف التحقيق إلى التدقيق في نسبة توفير التعليم للأطفال في المناطق الريفية والنائية في أستراليا وإلى النظر في:

- توفر المدارس الابتدائية والثانوية وإمكانية الانخراط فيها.
- نوعية الخدمات التعليمية، بما في ذلك الدعم التكنولوجي
- توافق الخدمات التعليمية المتوفرة للأطفال ذوي الإعاقة وأطفال السكان الأصليين والأطفال من خلفيات ثقافية ودينية ولغوية متعددة مع حقوق الإنسان الخاصة بهم.

تفتح هذه الشروط المرجعية المجال أمام التعليق على مروحة واسعة من المسائل والمواضيع ومنها:

- التكاليف التي تتكبدها الأسر لتعليم الأطفال في المناطق الريفية والنائية
- مدى إنصاف وملاءمة الضمان الاجتماعي والتقديمات الأخرى لدعم تعليم الأطفال
- نماذج تمويل التعليم والخدمات ذات الصلة بما فيها النقل والإقامة
- تحفيز المعلمين، والتطور المهني والإحتفاظ بالموظفين.
- نوعية التعليم في المناطق البعيدة عن المدينة.
- نوعية الدعم التكنولوجي للتعليم والتعلم في المناطق الريفية والنائية
- مدى نجاح التلاميذ ذوي الإعاقة بالاندماج في المدارس العادية
- ملاءمة الخدمات التعليمية مع ثقافة أطفال السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس ومجتمعاتهم



صورة من قبل اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص المعروفة اليوم باللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان

المثال السادس:

الشروط المرجعية للتحقيق الوطني حول فصل أطفال السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس عن أسرهم الذي أجرته اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص

يهدف التحقيق إلى:

- أ- تعقب وتحديد القوانين والممارسات والسياسات السابقة التي أدت إلى فصل أطفال السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس عن أسرهم بالإكراه والغصب أو الضغط غير المبرر وآثار هذه القوانين والممارسات والسياسات.
- ب- دراسة ملاءمة القوانين والممارسات والسياسات الحالية- والحاجة لأي تعديلات فيها- المتعلقة بخدمات وإجراءات متوفرة حالياً للسكان الأصليين المذكورين آنفاً وسكان جزر مضيق توريس الذين تأثروا بفصل أطفالهم عنهم بالإكراه والغصب والتأثير غير المبرر، ومن ضمنها أيضاً على سبيل المثال لا الحصر القوانين والممارسات والسياسات الحالية المرتبطة بالولوج إلى السجلات الفردية والعائلية وغيرها من أشكال المساعدة الهادفة إلى تحديد مكان العائلات وإعادة جمعها.
- ج- النظر في المبادئ ذات الصلة بتحديد تبريرات التعويض للأشخاص أو الجماعات المتضررة من جراء الفصل المذكور.
- د- دراسة القوانين والممارسات والسياسات الحالية المتعلقة بوضع أطفال السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس ورعايتهم وتقديم النصح حول أي تعديلات يجب القيام بها مع أخذ مبدأ حقهم في تقرير مصيرهم في الاعتبار.

يتوجب على اللجنة في خلال قيامها بهذا التحقيق أن تستشير شريحة واسعة من المجتمع الأسترالي لا سيما مجتمعات السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة والسلطات الفدرالية المعنية كما وسلطات الدولة والإقليم ذات الصلة. كما يمكن اللجنة متى رأت ذلك مناسباً، أن تنظر في القوانين والممارسات والسياسات ذات الصلة التي تعتمد عليها دول أخرى وأن ترفع التقارير عنها.

يتوجب على اللجنة أن تقدم تقريرها في تاريخ أقصاه كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

المثال السابع

الشروط المرجعية الخاصة بالتحقيق الوطني حول حقوق الأشخاص المصابين بأمراض عقلية الذي أجرته اللجنة الاسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص

1. النظر والتحقيق في الحقوق والحريات الأساسية الممنوحة للأشخاص المصابين أو كانوا مصابين أو يُزعم أنهم مصابون بأمراض عقلية مع مراعاة حقوق عائلاتهم والمجتمع الأكبر.
2. التحقيق بشكل خاص في فعالية التشريعات الحالية والآليات القانونية وغيرها من التدابير المتخذة لحماية حقوق هؤلاء الأشخاص وتعزيزها.
3. فحص أدوار ومسؤوليات حكومات الكومنولث والولايات والأقاليم في هذه المجالات.
4. أخذ الأمور التالية في الاعتبار، من دون الحد من عمومية الشروط السابق ذكرها:
 - (أ) أي تمييز في قوانين أو برامج الكومنولث على أساس الأمراض العقلية.
 - (ب) أي تمييز في التوظيف أو العمل أو الإقامة أو الوصول إلى السلع والخدمات على أساس الأمراض العقلية.
 - (ت) حقوق الإنسان ذات الصلة برعاية ومعالجة الأشخاص المصابين بأمراض عقلية داخل المؤسسات وخارجها.



النقاط الأساسية: الفصل السادس

- يتطلّب التحقيق الوطني أهدافاً واضحة وشروط مرجعية جيدة.
- ترتبط الأهداف بالعرض الذي تطمح المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى تحقيقه من خلال التحقيق الوطني.
- تحدد الشروط المرجعية الأمور التي سيدرسها التحقيق ويرفع فيها التقارير.

الفصل السابع: تعيين مفوضي التحقيق وموظفيه



الأسئلة الرئيسية:

- مَنْ يتألف فريق التحقيق؟
- ما هي المؤهلات والمعارف والخبرات والمهارات التي يجب أن يتحلّى بها أعضاء الفريق؟
- ما هي الأدوار والمهام المختلفة التي يجب أن يضطلع بها أعضاء الفريق؟

١. فريق التحقيق الوطني

يتألف فريق التحقيق الوطني من مجموعتين منفصلتين. وتتألف المجموعة الأولى من أعضاء التحقيق الذين غالباً ما يُطلق عليهم اسم مفوضي التحقيق. ويكون هؤلاء مسؤولين بصورة جماعية عن التحقيق إذ يقررون اتجاهه ويجرون جلسات الاستماع الرسمية ويحددون النتائج ويصدرون التوصيات. وهم يتحملون المسؤولية العامة والسياسية عن التحقيق. أما المجموعة الثانية، فتتألف من موظفي التحقيق وهم المنفذون الذين يجرون التحقيق. وعليهم تولّي مهام التنظيم والإدارة والقيام بالأبحاث وإدارة جلسات الاستماع العلنية وصياغة التقرير واقتراح التوصيات لبيتّ بها أعضاء التحقيق، ويطبقون استراتيجيات التحقيق.

ويحتاج كلّ تحقيق وطني إلى الفريق المناسب الذي يحتوي على المزيج المناسب من المهارات والخبرات لإنجاحه. ويعدّ التحقيق الوطني مشروعاً كبيراً يتبع مقاربةً واسعةً وشاملةً لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. لذلك يحتاج فريق التحقيق إلى مجموعة واسعة من المهارات والخبرات. ويحتاج التحقيق الوطني عادةً إلى أعضاء وموظفين ذوي مهارات في قوانين حقوق الإنسان والبحوث وتطوير السياسات والتحقيق وتنقيف المجتمع والتواصل مع وسائل الإعلام والإدارة. ويجدر أن تحدد ورقة المعلومات الأساسية أو ورقة تحديد النطاق مجموعة المهارات المطلوبة ومستوياتها وعدد أعضاء الفريق الذين يتمتعون بهذه المهارات أو الخبرات. كما ويجب أن يحدّد التحقيق الفترات التي ستدعو الحاجة فيها إلى طلب المهارات والخبرات – فقد لا تدعو الحاجة إلى تواجد كافة الموظفين المحددين طوال فترة التحقيق.

١,١ مفوضو التحقيق أو ما يعرف بأعضاء التحقيق

يعدّ مفوضو التحقيق المحركين الداخليين للتحقيق وواجهته الخارجية، ذلك أنهم مسؤولون في النهاية بالنيابة عن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عن إجراء التحقيق وعن صياغة تقريره وتوصياته. وهم يديرون بصورة جماعية فريق التحقيق كلّ، في حين يتولى رئيس التحقيق وحده إدارة أعضاء التحقيق. ويتعيّن على المؤسسة الوطنية أن تحدّد بذاتها الأفراد الذين سيجرون التحقيق بالنيابة عنها وأن تعيّنهم بشكل رسمي.

عند تحديد مَنْ سيتألف فريق التحقيق، على المؤسسة الوطنية ضمان تمتّع كل مفوضي التحقيق بالصفات المطلوبة التالية:

- نزاهة واضحة
- استقلالية سياسية
- توفّر الخبرة أو التجربة في مجال واحدٍ على الأقلّ من المجالات التي سيغطيها التحقيق
- الالتزام بعملية التحقيق

- القدرة على تخصيص الوقت والطاقة الضروريين لإجراء التحقيق وإتمامه في الموعد المحدد وضمن الميزانية الملاحظة له
- القدرة على التعاون مع أفراد الفريق الآخرين .

تساهم النزاهة والاستقلال السياسي في تعزيز مصداقية التحقيق كما وفي زيادة قبوله وأثره السياسي في المجتمع، أي في زيادة فعاليته. ويساهم كل مفوض في التحقيق كما وفي صياغة تقريره وتوصياته عبر معارفه وخبراته. إن الالتزام والتفرغ يضمنان أن يشكل التحقيق أولوية بالنسبة لمفوضي التحقيق كلهم بشكل يجعلهم مستعدين شخصياً وقادرين على القيام بكل ما يسعهم لزيادة فعالية التحقيق. وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن العمل الجماعي أمر أساسي، إذ يجب اتخاذ القرارات الأساسية بما فيها الموافقة على التقرير النهائي بنتائجه وتوصياته بشكل جماعي.

ويمكن أن يكون مفوضو التحقيق أفراداً من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أو من خارجها يتم اختيارهم حصراً لغايات التحقيق. وعادةً ما يتم تعيين فرد من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان رئيساً للجنة التحقيق كما وقد يتم تعيين أفراد آخرين من المؤسسة أيضاً. وحيث لا يجب إشراك إلا البعض من أفراد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في التحقيق، يقع الاختيار على الأفراد ذوي المعرفة والخبرة الكبرى في المسألة موضوع التحقيق. وتعتبر بعض التحقيقات بالغة في الأهمية بحيث تقرّر المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إشراك كافة أفرادها فيها.

كما ويمكن أن تقرّر المؤسسة الوطنية تعيين فرد واحد أو أكثر بصفة مفوضي تحقيق نظراً للخبرات والمعارف التي يتحلون بها. ويتم عادةً تعيين أفراد من خارج المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالإضافة إلى أفراد المؤسسة لتكملة خبرات ومعارف أفرادها هؤلاء، حيث أن أفراد معظم المؤسسات الوطنية ذوو خبرات عامة وليسوا خبراء في مجال معين من مجالات حقوق الإنسان ولذا قد يبحثون عن أفراد من خارج المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي ينتمون إليها سعياً وراء خبرات معينة عندما يستلمون مشروعاً مهماً مثال إجراء تحقيق وطني حول مجال معين أو

أجرت اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص في ١٩٩٩-٢٠٠٠ تحقيقاً وطنياً حول التعليم في المناطق الريفية والنائية. وترأس التحقيق مفوض حقوق الإنسان الأسترالي، وهو عضو اللجنة المسؤول عن اتفاقية حقوق الطفل. عيّنت اللجنة ستة أشخاص من غير أعضائها مفوضي تحقيق بدوام جزئي يتمتعون بخبرة في مجالات تربوية مختلفة وفي مناطق مختلفة من البلد:

- الأستاذ المساعد، د. براين دفلن، من الإقليم الشمالي، عميد كلية التربية في جامعة "نوردون تيريتوري يونيفرسيتي"
- السيدة بربرا فليك، من نيو ساوث ويلز، معلمة للسكان الأصليين وعاملة إجتماعية
- د. ألي جونز، من أستراليا الجنوبية، الرئيس السابق لقسم التربية والتعليم، ومسؤول في مجال الإدارة الأكاديمية معروف على الصعيد الوطني ومعلم ومدير سابق في قطاع المدارس الحكومية
- السيدة بيرل لوغان، من كوينزلاند، قائدة في رابطة ذوي الأطفال المقيمين في المناطق النائية في أستراليا
- الأخت باتريسيا راتيغان، من أستراليا الغربية، ومعلمة دروس خصوصية ومعلمة ومديرة سابقة في قطاع المدارس غير الحكومية
- السيد تيم روبرتس، من فكتوريا، طالب ثانوي.



Chris Sidoti, Australian Human Rights Commissioner,
Australian Human Rights and Equal Opportunity Commission, 1995-2000.
APF Photo by Michael Power.



كما ولجأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند (NHRC) إلى خبرات خارجية لمساعدتها في تحقيقين وطنيين أجرتهما. وأجرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند تحقيقاً وطنياً حول الحق في الغذاء، وذلك على عدة مراحل وقد امتد على عدة سنين منذ العام ١٩٩٦، وقامت في خلاله بالتحقيقات وصياغة التقارير والمراقبة لمدة عشر سنوات. وفي مرحلة لاحقة من التحقيق، عيّنت اللجنة "مقررًا خاصًا" هو سري شامان لال، لمساعدتها في عملها. فأجرى هذا الأخير تحقيقات مباشرة وعقد جلسات استماع علنية بالنيابة عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند تعاونت في التحقيق الوطني حول الحق بالرعاية الصحية في ٢٠٠٣-٢٠٠٤ مع "جان سواثيا سابها" (JSA)، حركة صحة الشعوب في الهند، وهي تجمع لألف منظمة غير حكومية ناشطة في القطاع الصحي في الهند. وكانت "جان سواثيا سابها" شريك مسانٍ للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند في التحقيق.



Closing ceremony of the national public hearing, National Inquiry on the Right to Health Care, New Delhi, 2004. Photo by the Press Information Bureau, Government of India.

حالة محدّدة ذات صلة بحقوق الإنسان. كما وقد تبحث المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عن خبراتٍ في مسألةٍ ما أو في منطقةٍ معيّنة من البلد أو أيضاً في اختصاصات مثال الحقوق أو الاقتصاد أو السياسة الاجتماعية. وإذا كان موضوع التحقيق الوطني يتطلب خبرةً فنيةً أو متخصصةً معيّنة تتجاوز حدود خبرات مفوضي التحقيق ومهاراتهم، قد يتوجب تعيين خبيرٍ مرموقٍ يتحلّى بدرجة عالية من الكفاءة بصفة "مستشار خاص" للتحقيق وذلك لضمان دقة التوصيات الصادرة عن التحقيق ومصداقيتها وقدرتها على الإقناع.



وفي التحقيق الوطني حول حقوق الأشخاص المصابين بأمراض عقلية الذي أجرته اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص من العام ١٩٩١ حتى العام ١٩٩٣، اتفق مفوض حقوق الإنسان الذي ترأس التحقيق مع مفوضي التحقيق الآخرين، السيدة مارغرت غيلفويل والسيد دايفد هول على تعيين البروفيسورة بفرلي رفايل مستشارة خاصة للتحقيق. وكانت البروفيسورة رفايل في ذلك الوقت رئيسة قسم الطب النفسي في جامعة كوينزلاند وعضواً في فريق العمل الوطني للصحة العقلية الذي يحظى برعاية المجلس الاستشاري لوزراء الصحة في أستراليا ورئيسةً للجنة الصحة العقلية للمجلس الوطني للبحوث الصحية والطبية وكانت قد تبوأَت في السابق منصب رئيسة كلية الأطباء النفسيين الملكية في أستراليا ونيوزيلندا.



Brian Burdekin AO, Australian Human Rights Commissioner,
Australian Human Rights and Equal Opportunity Commission, 1986–1994.
Photo by Peter Coombes.

١,٢ موظفو التحقيق

سيُطلب التحقيق موظفين يملكون الخبرة في أربعة مجالات هي:

- الإدارة
- البحث والصياغة
- العلاقات والتواصل المجتمعي
- الاتصالات والتواصل مع وسائل الإعلام.

ويجب أن يتراأس أمانة سرّ التحقيق مديرٌ للتحقيق يتمتع بمهارات في كافة مجالات عمل التحقيق ليتمكن من إدارة أمانة السرّ بفعالية. ولكن، يتعين على المدير فوق كل شيء أن يكون مديراً جيداً وقائداً جيداً للفريق. فقيادة الموظفين للتحقيق الوطني مهمة معقدة لا سيما أن ذلك ينطوي على مسؤوليات ومهام مختلفة كثيرة، فالمهمة أشبه بتولي منصب مدير تنفيذي لمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان لكن على نطاق أصغر. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه المنصب الرئيس في أمانة سرّ التحقيق.

وسيحتاج التحقيق كاتباً واحداً على الأقل يكون ذا خبرة عالية، إذ أن التقرير هو المنتج الرئيس المبتثق عن التحقيق. لذلك يجب أن تكون صياغته جيدة ومقنعة. ويجب أن يكون أسلوبه صريحاً وواضحاً ويمكن شريحة واسعة من القراء فهمه. أضف أنه يجب أن يكون دقيقاً أكاديمياً ومُعللاً بشكل كاف بالأدلة والإفادات التي جمعها التحقيق ومُبرراً بشكل قوي ومقنع. ويجب أن يكون الكاتب الرئيس أيضاً محاوراً جيداً وباحثاً قوياً ولذا فإن شغل هذا المنصب هو الأكثر صعوبة.

وعلى موظفي التحقيق الذين سيكونون مسؤولين عن الاتصال مع المجتمع أن يكونوا قادرين على التواصل مع الناس جيداً وباحترام، لا سيما مع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، كما وعلى مساعدة مفوضي التحقيق للترويج للتوصيات المبنية عن عملية التحقيق. وقد تدعو الحاجة إلى تزويد فريق الاتصال بموظفين يتمتعون بمؤهلات وخبرة في إسداء المشورة، وذلك بسبب الصدمات النفسية التي قد تطال الضحايا عند



صورة من قبل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا .

الإدلاء بشهاداتهم

وعلى فريق الاتصال الإعلامي أن يكون ملماً في مسائل الإعلام إذ أن التحقيق يعتمد على وسائل الإعلام العامة ليوصل رسالته إلى المجتمع العام. وستؤدي وسائل الإعلام بالتالي دوراً حاسماً في حشد الدعم للتحقيق وممارسة الضغط لتنفيذ توصياته. ويحتاج التحقيق إلى مشورة خبراء في مجال الإعلام لينجح في التعامل مع وسائل الإعلام. ويحتاج التحقيق أيضاً إلى موظفين تعرفهم وسائل الإعلام وتتق بهم يكونون قادرين على نشر القصص الإيجابية وتبديد القصص السلبية وتصحيح الأخطاء التي تحصل في خلال التغطية الإعلامية، والرد على النقد والأهم من ذلك كله تأمين تغطية جيدة وواسعة ومتواصلة للتحقيق ولنشاطاته. وتجدر الإشارة هنا إلى أن باستطاعة وسائل الإعلام إما أن تُنجح التحقيق الوطني أو أن تُفشله، لذلك من الضروري أن يضم فريق التحقيق أخصائياً ذا خبرة واسعة في الإعلام.

عند تشكيل فريق التحقيق، على المؤسسة الوطنية أن تراعي المراحل التي ستبرز فيها الحاجة إلى مهارات وخبرات مختلفة. فلن يحتاج التحقيق على سبيل المثال إلى مفوضين خارجيين بدوام كامل. وسيكون تعيين اختصاصي في وسائل الإعلام ضرورياً عند إطلاق التحقيق وعند إجراء جلسات الاستماع العلنية كما وعندما يُنشر التقرير. لكنّ تعيينه بدوام كامل لن يكون ضرورياً في مراحل أخرى من عملية التحقيق. أما الكتاب فعليهم أن يبدأوا العمل في أبكر وقت ممكن لكنّ مهمتهم هذه تنتهي فور إتمام صياغة التقرير وطباعته. لذلك يمكن للتحقيق احتواء التكاليف عبر وضع جدول زمني دقيق لعمل الموظفين في كل من مراحل العملية المختلفة وعبر توظيف أعضاء فريق العمل بدوام جزئي أو بدوام كامل بحسب الضرورة بدلاً من توظيفهم جميعاً طوال الوقت.

وعند اختيار أفراد طاقم التحقيق وتعيينهم، على المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مراعاة أثر هذه التعيينات على مجالات عملها الأخرى. ولن يكون التحقيق الوطني الأمر الوحيد الذي تقوم به، ذلك أنه في أثناء سير التحقيق، سوف يتعين على المؤسسة الوطنية أن تواصل تلقي الشكاوى ومعالجتها، وتوفير المشورة للبرلمان وللحكومة، وتنظيم نشاطات لرفع الوعي ونشاطات ترويجية، والرد على استفسارات وسائل الإعلام والجمهور وهلمّ جراً. وستحتاج المؤسسة الوطنية إلى موظفين لأداء هذه المهام وبما أنّ التحقيق الوطني مشروع كبير وهام جداً، فهو عادةً ما يجتذب أفضل الموظفين في المؤسسة الذين سيؤدون المشاركة في مشروعها الكبير. كما ويخشى أن يستأثر التحقيق بالموارد الضرورية لأقسام أخرى في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إذ يتمّ تحويل الموظفين من أعمالهم الاعتيادية للعمل في التحقيق. لذلك يجب أن تقيم القرارات التي تعنى بتخصيص الموظفين مختلف مسؤوليات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وأولوياتها وأن تحاول تحقيق التوازن المناسب في

التوظيف من حيث الكمية والتنوعية. ولا بدّ من الإشارة هنا أيضاً إلى أهمية الجدولة الزمنية لتوظيف أعضاء فريق العمل التي يمكن أن تحول دون أن تحرم مجالات أخرى من هذه الخبرات لفترات طويلة. وقد يساعد اعتماد مبدأ المداورة في تولي الموظفين بعض المناصب في التحقيق حيث أمكن. كما وأن استخدام أشخاص من خارج المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، حيثما كان ذلك مناسباً، يخفف من الطلب على الموظفين الدائمين، علماً أن الموظفين الدائمين قد يتباطأون إذا اقتصرَت المشاركة في العمل الشيق في التحقيق الوطني بأشخاص من خارج المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. وتقضي واحدة من طرق معالجة هذه المسألة بتعيين بعض الموظفين الدائمين للعمل على التحقيق الوطني وباستخدام أشخاص من خارج المؤسسة لفترة قصيرة الأمد لملء مناصبهم في خلال فترة تكليفهم.

النقاط الأساسية: الفصل السابع

- يحتاج كلّ تحقيق وطني إلى الفريق المناسب الذي يضمّ المزيج الملائم من المهارات والخبرات لإنجاح التحقيق. ويتألف الفريق من مفوضي التحقيق وموظفيه.
- يعدّ مفوضو التحقيق المحركين الداخليين للتحقيق وواجهته الخارجية وهم يديرون بصورة جماعية فريق التحقيق كلّ، في حين يتولى رئيس التحقيق وحده إدارة أعضاء التحقيق.
- قد يتوجّب تعيين خبير مرموق يتحلّى بدرجة عالية من الكفاءة بصفة "مستشار خاص".
- على موظفي التحقيق أن يتحلوا بالخبرة في مجال الإدارة، والبحث والكتابة، والعلاقات العامة والاتصال مع المجتمع، والاتصالات والتواصل مع وسائل الإعلام



الفصل الثامن : جمع الموارد الأخرى



الأسئلة الرئيسية:

- ما هي الموارد الأخرى التي يحتاج إليها التحقيق؟
- ماذا يجب أن تغطي الميزانية؟
- ما هي الموارد غير المالية اللازمة؟

١. موارد ضرورية أخرى

يحتاج التحقيق بالإضافة إلى فريق العمل الذي يضم مفوضي التحقيق والموظفين، إلى موارد أخرى، وبخاصة إلى المال والمنشآت والمعدات. ويشكل تأمين هذه الموارد واحدة من أولى المهام في إنشاء تحقيق وطني. لا يجب إطلاق أي تحقيق إلى أن تكون المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تملك الموارد التي تحتاج إليها للتحقيق أو تملك ضماناً بأنها تستطيع الحصول على تلك الموارد في الأوقات اللازمة، وإلى حين الحصول على الموارد أو الضمانة سابقة الذكر.

٢. الميزانية

يحتاج التحقيق إلى ميزانية كافية تخوله القيام بما مطلوب لتحقيق الأهداف وتنفيذ الشروط المرجعية. وينبغي أن تحدد الميزانية منذ البداية جميع متطلبات التحقيق المالية، كما ويجب أن تكون واقعية وأن تعكس التكاليف الفعلية التي سيتم تكبدها. ويجب أيضاً تحديد الأموال التي ستغطي الميزانية والتي إما تكون جاهزة أو يكون الحصول عليها ممكناً جداً، فيتم تأمينها قبل إطلاق التحقيق. والبنود الرئيسة التي تدرج في الميزانية هي التالية:

- الرواتب: لمفوضي التحقيق وموظفيه
- السفر: المواصلات والإقامة وبدل السفر والانتقال
- جلسات الاستماع: استئجار المكان (عند الضرورة) والإعلانات والمطبوعات وتسجيل الإفادات
- المكاتب لفريق التحقيق
- موارد المعلومات: الكتب والمنشورات الأخرى وأقراص "الدي في دي" غير المتوفرة في مكتبة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان
- المعدات: الحواسيب والهواتف الجواله والآلات الطابعة وآلات تصوير المستندات، وربما أيضاً معدات التسجيل
- الاتصالات الإلكترونية: الاتصال بالإنترنت والموقع الإلكتروني والاتصالات الهاتفية
- المنشورات: أوراق الإحاطة الإعلامية وأوراق المعلومات الأساسية والبحوث، والتقارير النهائي في مختلف أشكاله
- الأنشطة: جلسات الإحاطة الإعلامية المخصصة للضحايا وللمنظمات غير الحكومية وإطلاق التحقيق وإصدار التقرير النهائي
- الندوات
- المناصرة.

على الميزانية أن تلاحظ أيضاً مبلغاً احتياطياً للحالات الطارئة، فحتى أفضل التحقيقات تخطيطاً تواجه طلبات غير متوقعة. وتتجاوز أحياناً كلفة بنود محددة في الميزانية المبلغ المتوقع، وتظهر أحياناً أخرى مسألة تحتاج إلى تحقيق أكثر مما كان في الحسبان. لذلك يضمن المبلغ الاحتياطي الخاص بالحالات الطارئة توفر الأموال لتغطية هذه الطلبات غير المتوقعة. ويعد إدراج مبلغ احتياطي خاص بالحالات الطارئة يساوي عشرة بالمئة من مجموع الميزانية ممارسة مقبولة عموماً.

وقد تجد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أنّ بإمكانها تغطية التكاليف من ميزانيتها العادية. وإذا حصل ذلك، سيتعين عليها أن تحدد الأموال بشكل واضح وشفاف لكي لا يحصل أي نزاع داخلي في ما بعد. وتعدّ هذه الخطوة مهمة لتحديد أولويات بشكل أساسي وعليها إشراك أعلى المستويات في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

أما إذا قررت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تحصل على تمويل إضافي للتحقيق الوطني، يمكنها:

- طلب مخصصات إضافية من الدولة أي إما من الحكومة أو من البرلمان عبر إضافة ملحق إلى ميزانيتها السنوية لغرض إجراء التحقيق بشكل خاص.
- السعي للحصول على منحة من صندوق حكومي آخر في القطاع العام، مثال صندوق للبحوث أو المشاريع على سبيل المثال يرتبط بمنطقة التحقيق أو بموضوعه.
- تقديم طلب للحصول على تمويل للمشروع من جهات مانحة محلية.
- تقديم طلب للحصول على تمويل للمشروع من جهات مانحة دولية.

٣. المنشآت

وسيتحتاج فريق التحقيق إلى منشآت مثال مكاتب وقاعات اجتماعات وأماكن إدارية وأماكن مخصصة للخدمات وهلم جرا. تُدار عادةً التحقيقات من مكاتب المؤسسة الوطنية ومن الواضح أنّه الخيار المفضل للحفاظ على صلة وثيقة بين التحقيق وغيره من نشاطات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لا سيّما أنّ التحقيق نشاط تُنفذه المؤسسة ويجب أن تكون ملكية النشاط هذه ظاهرة للعاملين في المؤسسة كما للعالم الخارجي. وبالرغم من أنّ فريق التحقيق يعمل من مكاتب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، إلا أنّ الوضع قد يتطلّب تأمين فسحة إضافية تتسع لكافة موظفي التحقيق ولإقامة مختلف النشاطات مثال الاجتماعات.

٤. المعدات والخدمات والمنشورات

تتولى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عادةً تلبية حاجات التحقيق من معدات وخدمات ومنشورات أو تلبية جزء منها على الأقل. إذ يفترض على سبيل المثال أن يكون التحقيق قادراً على استخدام المعدات والخدمات التابعة للمؤسسة مثال آلة تصوير المستندات والفاكس وآلة المسح الضوئي وخدمات الانترنت وخدمات البريد والمكتبة وهلم جرا. غير أنّ التحقيق قد يحتاج إلى أمور أخرى إلى جانب تلك المتوفرة أصلاً في المؤسسة مثال حواسيب إضافية للموظفين الإضافيين وربما أيضاً آلات طباعة إضافية وكتب متخصصة ومنشورات حول موضوع التحقيق قد لا تكون متوفرة عادةً في مكتبة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. على التحقيق أن يسعى لتحديد هذه المعدات والموارد والخدمات الإضافية التي يحتاج إليها وأن يحصل عليها في أسرع وقت ممكن لكي لا يتأخر عمله.

النقاط الأساسية: الفصل السابع

- يحتاج كل تحقيق وطني إلى الفريق المناسب الذي يضمّ المزيج الملائم من المهارات والخبرات لإنتاج التحقيق. ويتألف الفريق من مفوضي التحقيق وموظفيه.
- يعدّ مفوضو التحقيق المحركين الداخليين للتحقيق وواجهته الخارجية وهم يديرون بصورة جماعية فريق التحقيق كلّ، في حين يتولى رئيس التحقيق وحده إدارة أعضاء التحقيق.
- قد يتوجّب تعيين خبير مرموق يتحلّى بدرجة عالية من الكفاءة بصفة "مستشار خاص".
- على موظفي التحقيق أن يتحلوا بالخبرة في مجال الإدارة، والبحث والكتابة، والعلاقات العامة والاتصال مع المجتمع، والاتصالات والتواصل مع وسائل الإعلام



الفصل التاسع: خطة التحقيق في صيغتها النهائية



الأسئلة الرئيسية:

- ما أهمية التخطيط؟
- ماذا يجب أن تشمل خطة التحقيق؟
- هل من الضروري أن يبدأ التحقيق بجدول زمني واضح المعالم؟

١. ضرورة التخطيط الدقيق والشامل

من الضروري وضع خطة دقيقة وشاملة قبل المباشرة بالعمل على المستوى العام أي حتى قبل إطلاق التحقيق الوطني. يجب أن يتناول التخطيط كافة المسائل المتعلقة بتنفيذ التحقيق ويضمن وجود منهجية واضحة، وجدول زمني قابل للتحقيق، ونواتج معروفة. لا تعتبر خطة التحقيق مجرد وثيقة تخطيط بل هي وثيقة إستراتيجية تحدد كيفية تحقيق الأهداف التي يرمي إليها التحقيق.

من الضروري صياغة ورقة تحديد النطاق قبل اتخاذ القرار بإجراء التحقيق الوطني. تطرح هذه الورقة مسائل مختلفة وتعرض عدداً من الخيارات، وتتيح بشكل خاص للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان اتخاذ القرار الأهم، ألا وهو قرار إجراء تحقيق وطني، فضلاً عن قرارات لاحقة كثيرة حول المسائل والمواضيع التي سيتناولها التحقيق وكيفية قيامه بذلك. وعلى ضوء ذلك، يصبح من الممكن تحديد الأهداف وصياغة الشروط المرجعية وتعيين مفوضي التحقيق وفريق العمل الأساسي كما وإعداد الميزانية وتأمين الموارد الضرورية. وهنا يتولى فريق التحقيق زمام الأمور ويعمد إلى وضع خطة مفصلة تحدد مسار عملية التحقيق.

تشكل الخطة الموضوعة المخطط الأساسي أو خارطة الطريق للتحقيق بأكمله، أي لمفوضي التحقيق والموظفين وحتى للأشخاص الذين لا ينتمون إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولكن يرغبون أو يجدون أنفسهم ملزمين على المشاركة في هذا المشروع. من المهم أن تتضمن هذه الخطة كافة المعلومات التي قد يحتاجها أي شخص حول مسار وطريقة عمل التحقيق وذلك ليتمكن من تحضير دوره فيه ومن لعب هذا الدور.

على الصعيد الداخلي، تحرص الخطة على إبقاء التحقيق على المسار الصحيح محترماً الجدول الزمني وضمن الميزانية المحددة. ومن أهداف التحقيق بناء التوقعات وتصعيد الزخم. ومن شأن الخطة المعتمدة إبقاء فريق العمل منصباً على الأمور التي يجب إنجازها. وتوضع الخطة في صيغتها النهائية:

- بعد اعتماد الشروط المرجعية بحيث تكون موجهة تجاه تلبيتها.
- بعد تعيين مفوضي التحقيق الذين تقع على عاتقهم مسؤولية إنجاز التحقيق وتنفيذ الخطة، وبالتالي يجب أن يوافقوا عليها ويمسكوا بها جيداً.
- بالتزامن مع إعداد الميزانية نظراً إلى أنها يجب أن تعكس الخطة والعكس صحيح أيضاً.

على الصعيد الخارجي، ترمي الخطة إلى إطلاع الأشخاص من خارج المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، على ما ينوي التحقيق القيام به وبأي طريقة. إلى ذلك، ستساعدتهم على إدراك ما يمكن أن يساهموا به، وكيف يمكنهم ذلك، ومتى، بحيث يكونوا مستعدين للمشاركة في الوقت المناسب. وتعتمد الخطة أيضاً إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في عمل التحقيق.

٢. مضمون الخطة

تضم الخطة المعتمدة كافة المعلومات الأساسية المتعلقة بالتحقيق بحيث تتوفر هذه المعلومات كلها في مكان واحد. كما ينبغي أن تشمل معلومات مرتبطة بالقرارات المتخذة، أي أن تحدّد الأهداف والشروط المرجعية ومفوضي التحقيق والموظفين والميزانية. وتضم الخطة أيضاً ثلاثة عناصر أساسية إضافية تتمثل في المنهجية والجدول الزمني والنائج.

٣. المنهجية

لا بد للخطة أن تصف المنهجية الكاملة المعتمدة للتحقيق كل بند على حدة، وأن تشمل على جلسات إحاطة إعلامية، ومعلومات أساسية حول التحقيق، وبحوث، واستلام أدلة مستندية، بالإضافة إلى جلسات إستماع علنية ومشاورات وإعداد تقارير. ويجب أن تصف الخطة أيضاً بإيجاز عملية المتابعة التي ستقوم بها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عند اتمام التحقيق ونشر التقرير. فبالرغم من أن عملية المتابعة يجب أن تكون موضوع استراتيجية محددة لاحقة، إلا أنه يجب أن تُلاحظ قبل ذلك في الخطة.

٤. الجدول الزمني

تجدر الإشارة إلى أنه من المهم إعداد الجدول الزمني للتحقيق الوطني بدقة وعلى الخطة المعتمدة أن توفر جدولاً مفصلاً على أساس شهري. أما الخطوة الأولى لانتفاضة جيدة فستتمثل بالتخطيط للتحقيق وطني يمتد على فترة زمنية لا تقل عن ١٢ شهراً ولكن لا تتخطى ١٨ شهراً. بعدئذ، من المتراض أن تحدد الخطة كيفية إجراء التحقيق منذ إتمام ورقة المعلومات الأساسية وحتى نشر التقرير النهائي خلال الفترة الزمنية تلك، وأن تشير إلى النشاطات التي سيتم إجراؤها محددةً وقت كل منها بحيث تضمن المحافظة على زخم التحقيق واهتمام الناس به طوال تلك المدة. ولا بد من أن يكون الجدول الزمني واقعياً بما يضمن نجاح منهجية التحقيق والتحقيق نفسه بتنفيذ النشاطات المحددة في خطة العمل. فمن المستحسن تقليص عدد الأنشطة أو تمديد الجدول الزمني بعض الشيء بدلاً من وضع جدول يستحيل تنفيذه.

٥. التقارير والنائج

يجب أن تشير خطة العمل أيضاً إلى النتائج التي سيتوصل إليها التحقيق الوطني الذي يُنتج، على أقل تقدير، تقرير حول النتائج والتوصيات المتخذة. قد يتألف التقرير من أكثر من مستند واحد كما ولا تقتصر أشكاله على النص المطبوع وحسب بل تتنوع الخيارات وقد عمدنا إلى شرحها بالتفصيل في الفصل ١٣. لا بد للخطة من تحديد ما سينتجه التحقيق، فحدّد مثلاً إن كان سيرفع تقريراً واحداً أو أكثر وإن كان سيلجأ إلى صيغ الإبلاغ البديلة بالإضافة إلى الإصدار المطبوع. ومن شأن هذا الأمر أن يساعد فريق العمل على الاستعداد مسبقاً لعملية الإبلاغ وإعداد التقارير، كما ويتيح للأشخاص الذين ليسوا ضمن فريق التحقيق من معرفة ما يمكنهم توقعه من التحقيق والنظر في وسائلهم الخاصة التي تسمح لهم متابعة نتائج التحقيق وتوصياته.

النقاط الأساسية: الفصل التاسع

- من الضروري وضع خطة دقيقة وشاملة قبل المباشرة بالتحقيق على المستوى العام.
- يتناول التخطيط كافة المسائل المتعلقة بتنفيذ التحقيق بما فيها منهجية العمل والجدول الزمني والنائج.
- تعتبر الخطة وثيقة استراتيجية تحدد كيفية تحقيق أهداف التحقيق.
- لا بد من وضع جدول زمني واضح المعالم للخطة لتوجيه عمل التحقيق وضمان حسن سيره.



الفصل العاشر: الحصول على معلومات: البحوث والأدلة



الأسئلة الرئيسية:

- ما هي المعلومات اللازمة والضرورية للتحقيق؟
- كيف سيتم الحصول على هذه المعلومات؟
- ما هي البحوث التي يجب إجراؤها؟
- ما هي الأدلة المطلوبة؟

١. الحاجة إلى معلومات

يرتكز القسم الأكبر من عمل التحقيق الوطني على جمع معلومات كافية وموثوق بها تتيح للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تحليل الوضع الراهن موضوع التحقيق وفهمه وتقديم التوصيات الهادفة إلى تدارك الانتهاكات الحاصلة ومعالجتها وتفادي أي انتهاكات مستقبلية وضمن احترام حقوق الإنسان. لا يمكن أي تحقيق وطني أن ينجح في جمع كافة الحقائق المتعلقة بقضية أو وضع ما، ولكنه يجب أن يسعى إلى الحصول على معلومات كافية تتيح له تحقيق أهدافه وتنفيذ الشروط المرجعية. من المهم أن تكون المعلومات المجمعة موثوقة فإن كانت غير دقيقة أدت إلى استنتاجات خاطئة وتوصيات غير فعالة، كما وقوّضت مصداقية التحقيق الوطني وبالتالي أهمية تقريره.

يتمتع التحقيق الوطني بمصدرين أساسيين للمعلومات: البحوث التي يجريها فريق العمل بنفسه أو التي توكل إلى آخرين تحقيقاً لغايات التحقيق، والأدلة والإفادات المقدمة من الشهود. أما المهمة الأولى فهي تحديد المعلومات التي يحتاجها التحقيق.

٢. ما هي المعلومات اللازمة؟

في خطوة أولى، لا بد من استعراض الدراسات والبحوث للتأكد من المعلومات المتاحة والبحوث التي سبق وأجريت. ومن ثم يصار إلى تقييم هذه المعلومات لضمان ملاءمتها للتحقيق واستبعاد المعلومات غير المتصلة بالموضوع. يتم بعدئذ تحليل المعلومات المتبقية لتحديد الثغرات التي يتعين ملؤها من خلال التحقيق. وغالباً ما تدرج هذه الثغرات ضمن المجالات الأربعة التالية:

- المعطيات الأكيدة والثابتة المتمثلة بالإحصائيات التي تكشف عن طبيعة المشكلة المطروحة، والأشخاص المتضررين والمتأثرين بها وطبيعة التأثيرات هذه عليهم
- مراجعة التشريعات ذات الصلة وتحليلها
- مراجعة السياسات والبرامج الحكومية ذات الصلة وتحليلها
- تحليل قانون حقوق الإنسان المعمول به.

تجدر الإشارة إلى أنّ تجارب المتضررين جراء الانتهاكات الحاصلة لحقوق الإنسان تشكل جزءاً أساسياً من المعلومات المطلوبة. لا يعتبر التحقيق مجرد دراسة أكاديمية بل هو عملية عامة وعلنية ترتفع من خلالها أصوات الضحايا إلى العلن ويصار إلى الاعتراف بتجاربهم ومعاناتهم. غالباً ما يتم جمع هذه الشهادات والتجارب من خلال جلسات الاستماع العلنية ولكنها تلحق في بعض الأحيان بالتحقيق من خلال الأدلة المستندية وكتيحية للبحوث المنجزة.

٣. البحوث

وفي خطوة ثانية، لا بد من أن يحدّد التحقيق البحوث التي يلزم إجراؤها ومن سيكفّف بذلك. قد تشمل عملية البحث اللازمة تحديثاً للمعلومات الواردة في البحوث القائمة وإجراء بحوث حول مسائل أو مواضيع جديدة. وغالباً ما يتوفر كمّاً كبيراً من البيانات حول المسألة التي يتم التحقيق فيها ولكن جزءاً مهماً منها قد يكون قديماً ويحتاج إلى تحديث. يتطلب التحقيق بيانات حديثة بحيث يبيّن توصياته على أسس متينة. وفي حال كانت البيانات الأساسية المتوفرة تعود لأكثر من عام واحد أو عامين، يكون من الضروري استكمالها من خلال بحوث جديدة يعمد التحقيق إلى إجرائها.

فضلاً عن ذلك، قد يتطلب التحقيق بكل بساطة معلومات غير متوفرة وقد يطرح بعض الاسئلة المهمة والحاسمة التي يجب تناولها في بحوث جديدة. ومن المهم هنا تحديد هذه الأسئلة في أقرب وقت ممكن في الجدول الزمني للتحقيق لضمان إتمام البحث قبل أن يعمد فريق العمل إلى إعداد التقرير ووضع توصياته. إنّ عدم سدّ الثغرات الموجودة في البحوث قبل أن يصبح التحقيق في مرحلة متقدمة قد يؤدي إلى تأخير كبير في مسار التحقيق، حتى أنّ العملية كلّها قد تتوقّف في الفترة التي يُجرى فيها البحث، ما يؤدي إلى فقدان الزخم الذي يحيط بالتحقيق وبالتالي تهديد نجاحه.

ومن الضروري أن ينظر التحقيق في ما إذا كان من المستحسن إجراء البحث من قبل فريق العمل التابع للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أو من قبل أكاديميين أو باحثين من خارج المؤسسة يتمّ تكليفهم بهذه المهمة. في ما يلي بعض الفوائد الجلية التي تشير إلى أهمية اجراء البحث من قبل أشخاص يعملون في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في حال كانوا يتمتعون بالخبرة اللازمة:

- يُجرى البحث تحت إشراف كبار الموظفين المسؤولين عن التحقيق
- يكون التأكد من حصول التحقيق على المعلومات التي يحتاجها وبالشكل الأمثل الذي يتلاءم مع وجهة استخدامها أكثر سهولة
- ضمان إنجاز البحث ضمن المهل المحددة
- تستفيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على المدى الطويل من خبرات وكفاءات باحثيها المعززة نتيجة إجرائهم للبحوث.



صورة من قبل لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا

إلا أن موظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قد لا يتمتعون بالخبرة أو الوقت الكافيين لإجراء البحث. في هذه الحالة، لا بد من التعاقد مع مؤسسة أكاديمية أو باحثين فردين للاضطلاع بهذه المهمة بعد التأكد من خبرة الباحثين وقدرتهم المبرهنة على إنجاز البحوث في الوقت المناسب، ضمن المهل المحددة، وجدارة وضمن الميزانية المتاحة. يتم إجراء معظم التحقيقات الوطنية ضمن مهل زمنية قصيرة وميزانيات محدودة وبالتالي لا يمكن المخاطرة بعدم احترام مواعيد تسليم البحث والميزانية المحددة.

٤. الأدلة

تجدر الإشارة إلى أن بعض المعلومات المتعلقة بالتحقيق تكون على شكل أدلة. وليست هذه معلومات ناتجة عن تكليف من قبل التحقيق وإنما هي معلومات متاحة لأشخاص قاموا بتقديمها إلى التحقيق. وهؤلاء هم أشخاص يتمتعون بخبرة معينة أو اطلاع واسع في مسألة حقوق الإنسان موضوع التحقيق، وقد يُقدّمون هذه الأدلة شفهيًا أو خطياً وحتى على شكل مستند قبل أو خلال جلسات الاستماع العلنية. ويفضّل كثيراً تلقي عدد مهمّ من الأدلة المستندية قبل انعقاد الجلسات العلنية. أما تحديد الأشخاص الذين يمكنهم توفير الأدلة ومن ثم دعوتهم وتشجيعهم على القيام بذلك فيعتبر جزءاً من العمل التحضيري لإجراء تحقيق وطني، ويعدّ هؤلاء الأشخاص من بين الأطراف المعنية بالتحقيق. من المهم تشجيع الحكومات على تقديم الأدلة المستندية على نحو مبكر.

يمكنُ مختلف قطاعات المجتمع تقديم الأدلة التي تفيد التحقيق مثال:

- ممثلو الدولة (على الصعيد الوطني، الاقليمي والمحلي)
 - الوزراء
 - السياسيون
 - الموظفون الحكوميون
- المنظمات غير الحكومية
 - المتخصصون في المسألة قيد التحقيق
 - أشخاص ذوي خبرة عامة في مجال حقوق الإنسان
- الأكاديميون
- رجال الدين وزعماء المجتمع
- قادة الرأي

وقد تختلف وجهات نظر هؤلاء إلى حدّ بعيد حول التحقيق فيُبدون مواقف مختلفة في ما يتعلق بالمساهمة في تقدّم العمل من خلال توفير الأدلة والإدلاء بالإفادات. قد يكون بعضهم داعماً لهذا التحقيق ولذا لا بد من الحرص على أن يستفيد التحقيق من ذلك ويضمن ترجمتهم لدعمهم هذا في أدلة. وقد يكون بعضهم الآخر ممانعاً للتحقيق ولكن لا بد من أن يشمل التحقيق ويعرض بدقة الأدلة والإفادات التي يقدمونها. وثمة أيضاً آخرون قد يكونون محايدين تجاه التحقيق ولذا لا بد من تثقيفهم واقناعهم وحثهم على المشاركة فيه. في ما يلي عدد من الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لإشراك الأشخاص القادرين على توفير الأدلة التي تفيد التحقيق:

- الإحاطات الإعلامية مثال
 - عقد الاجتماعات مع أفراد ومجموعات على حد سواء
 - تقديم معلومات خطية حول التحقيق
 - توفير معلومات جديدة حول المستجدات وتقديم عمل التحقيق
- الطلبات على سبيل المثال
 - لتوفير المعلومات
 - لرفع مذكرة رسمية
 - للمثول في جلسة استماع علنية
- التشاور لاستطلاع الآراء بشأن التحقيق، بما في ذلك حول الأدلة المتاحة وكيفية الحصول عليها
- المشاركة في التحقيق.

٥. حفظ المعلومات وسحبها

سيجمع التحقيق بطبيعة الحال كمية كبيرة من المعلومات نتيجة البحوث التي أجزها والأدلة المستتيدة التي حصل عليها وجلسات الاستماع العلنية. لذلك، من الضروري اعتماد نظام ممتاز لإدارة المعلومات يضمن تصنيف المعلومات وفهرستها وحفظها بشكل آمن ويسهل عليه الوصول إليها.

يُعتبر التصنيف أساسياً بما أنه يتيح اتخاذ القرارات حول مستوى الأمن المطلوب للمستندات الفردية وكافة أشكال المعلومات ليصار بعدئذ إلى توفير الأمن المناسب للمعلومات التي يجب أن تبقى سرية. إن غالبية المعلومات المتعلقة بالتحقيق الوطني يمكن لا بل يجب أن تكون متاحة للجميع وهذا جزء من طبيعة التحقيق العامة والعلنية. إلا أن بعض المعلومات قد تكون حساسة وقد تتضمن معلومات شخصية حول الضحايا وعائلاتهم وتصف إنتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وتعرض أسماء اللجنة المزعومين الذين لهم حق الاستفادة من قرينة البراءة. إلى ذلك، وقد تؤدي إلى تعريض مصادر المعلومات لأعمال انتقامية.

تجدر الإشارة إلى أنه يتعين على التحقيق اعتماد إجراءات إدارة المعلومات التي تفترض نشر كافة المعلومات باستثناء تلك التي تدرج ضمن فئات محددة مسبقاً. أي أنه يتوجب عليه تصنيف المعلومات بعناية تحقياً لغايات هذه الإجراءات وضمن حفظ المعلومات التي تدرج ضمن فئة تتطلب السرية بشكل آمن. إن المعلومات الآمنة والسرية ليست متاحة سوى للأشخاص الذين يحتاجون إليها والمخولون الحصول عليها. من المؤكد أن حجم المعلومات سوف يكون ضخماً جداً، ولذا من الضروري اعتماد نظام فهرسة جيد لضمان الوصول إلى المعلومات وسحبها بشكل سهل ومفيد. ولا بد من وضع نظام الفهرسة قبل ترايد كمية المعلومات إلى حد يصعب بعده معالجتها كما والتأكد من أنه تم فهرسة كافة المعلومات وحفظها بالشكل الصحيح. يجب أن يتيح نظام حفظ المعلومات إيجاد هذه الأخيرة والوصول إليها بسهولة بهدف استعمالها لغايات التحقيق.

النقاط الأساسية: الفصل العاشر

- قد تكون بعض المعلومات الضرورية للتحقيق موجودة ومتوفرة أصلاً لذا يجب تحديدها والحصول عليها.
- في بعض الأحيان يكون من الضروري الحصول على المعلومات من خلال البحث.
- قد تتوفر المعلومات أيضاً من أشخاص يتمتعون بخبرات معينة مرتبطة بمسألة حقوق الإنسان التي يتم التحقيق فيها، وذلك شفهاً أو خطأً أو حتى على شكل مستند خلال جلسات الاستماع العلنية.
- يُعتبر تحديد الأشخاص الذين يمكنهم توفير الأدلة ومن ثم دعوتهم وتشجيعهم على القيام بذلك، جزءاً من العمل التحضيري لإجراء تحقيق وطني.
- يتوجب اعتماد نظام لإدارة المعلومات منذ المراحل الأولى للتحقيق يتيح تصنيف المعلومات وفهرستها وحفظها وضمن أمنها وسريتها واستعادتها بسهولة وبالشكل المناسب.



الفصل الحادي عشر: عقد جلسات استماع علنية



الأسئلة الرئيسية:

- لم تعتبر جلسات الاستماع العلنية مهمة لعملية التحقيق الوطني؟
- كيف يتم عقد جلسات الاستماع العلنية؟
- من يجب أن يمثل في جلسة الاستماع العلنية؟
- ما هي المسائل المحددة التي تطرأ عند جمع الإفادات من مختلف فئات الشهود؟
- أي تدابير أخرى يجب اتخاذها لجلسات الاستماع العلنية؟

١. الطبيعة الأساسية لجلسات الاستماع العلنية:

تشكل جلسة الاستماع العلنية فرصة للأشخاص الذين يتمتعون بمعرفة متخصصة في مسألة حقوق الإنسان موضوع التحقيق، ليتقدموا في جلسة عامة بأرائهم، وخبراتهم ومعارفهم للتحقيق. ويشكل عقد جلسات الاستماع العلنية جزءاً أساسياً من منهجية التحقيق الوطني. ويكمن الهدف المحوري من جلسات الاستماع العلنية هذه في السماح بطرح مروحة واسعة من وجهات النظر والرؤى أمام التحقيق كما وأمام المجتمع العام.

إنّ اللجوء إلى الجلسات العلنية هو ما يميّز إجراءات التحقيق الوطني عن غيرها من المنهجيات المتبعة من قبل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تعتمد أشكال كثيرة من التحقيقات والأبحاث. فغالباً ما تطلب منها قوانينها التأسيسية على سبيل المثال التعامل مع الشكاوى بسرية، وبالتالي التحقيق فيها والسعي إلى حلها بدون أي شكل من أشكال الدعاية. وقد تُجرى هذه المؤسسات أيضاً تحقيقات سرية لأسباب عملية لزيادة حظوظ الكشف الناجح عن المخالفات والمركبين أو لضمان سلامة الضحايا والشهود. ويمكنها أيضاً إقامة مشاريع الأبحاث التي تميل إلى الطابع الأكاديمي أكثر فلا تسعى بالتالي إلى إشراك الجمهور قبل نشر تقرير الأبحاث على الأقل. أما التحقيقات الوطنية في المقابل فهي علنية جداً بطبيعتها، وتشكل الجلسات العلنية الوسيلة الأساسية للعمل فيها.

وتعتبر جلسات الاستماع العلنية أساسية لبلوغ التحقيق الوطني أهدافه.

التحقيق	إنّ الإفادات المقدّمة من قبل الضحايا والشهود تساعد التحقيق في معرفة ماذا يجري، وطبيعة نمط انتهاك حقوق الإنسان ومداه.
التحليل	إنّ الإفادات المقدّمة من قبل الخبراء، بمن فيهم الضحايا، والأكاديميين، والمهنيين، والمنظمات غير الحكومية، والمسؤولين الرسميين وغيرهم، تساعد التحقيق على تحديد الأسباب الكامنة وراء نمط انتهاك حقوق الإنسان ومداه.
المعلومات	إنّ الطبيعة العلنية للإفادات تضمن تثقيف وتوعية الجمهور والأطراف المعنية الأساسية بشكل أفضل حول المسألة المحددة.
التعليم	إنّ الطبيعة العلنية للإفادات تزيد أيضاً فهم حقوق الإنسان بشكل عام والالتزام بمراعاتها بشكل أفضل.
التوصية	يمكن الشهود أن يقرّوا طرقاتاً للتعاطي مع الوضع وبالتالي مساعدة التحقيق في وضع اقتراحات لمعالجة نمط الانتهاك ومنع أي انتهاكات مستقبلية.
التمكين	تؤمّن جلسات الاستماع العلنية منتدى يتم الاعتراف فيه بضحايا العنف والتأكيد على حالتهم ودعمهم من أجل العمل على تصحيح الأذى الذي لحق بهم.

تتيح الجلسات العلنية المجال للتحقيق من أجل طرح أسئلة دقيقة، بشكل علني وأمام وسائل الإعلام، على أولئك الذين يضطعون بمسؤوليات تتعلق بالمسألة موضوع التحقيق. وتسمح هذه الجلسات للتحقيق أيضاً بتحديد مجالات التناقض والنزاع في الإفادات المقدمة بشكل أدلة مستندية أو في الإفادات التي يدلي بها الشهود شخصياً، ومن ثم طرح هذه التناقضات مع الشهود في العلن للحصول على ردود من قبلهم. فيمكن مثلاً للتحقيق أن يعرض الأدلة التي يقدمها الضحايا والشهود أمام المسؤولين الحكوميين ويسعى إلى الحصول على ردود المسؤولين الرسميين بخصوصها. ويتم تدوين كافة مجريات الاستجواب العلني في السجلات.

وتعتبر الجلسات العلنية حيوية أيضاً بالنسبة إلى استراتيجية المتابعة الخاصة بالتحقيق. فهي تبني وتعزز زخم التحقيق والدعم العام للتوصيات التي سيصدرها في تقريره. وبذلك يتم نشر تقرير التحقيق في مجتمع تم تحضيره لهذه الغاية، وهو يترقب خلاصاته وتوصياته ويتوقع تجاوباً إيجابياً من أولئك الذين تتوجه التوصيات إليهم.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن جلسات الاستماع العلنية تضمن شفافية سير التحقيق، ذلك أن هذا الأخير لا يعمل بسرية ولا يجمع الأدلة والإفادات في السر، بل يعمل بشكل علني تماماً. وتتوضح الصورة حول مسألة حقوق الإنسان موضوع التحقيق بشكل تدريجي، فيما يتم جمع أجزائها الجزء تلو الآخر وتكون فيها طبيعة الأدلة والإفادات ومصادرها علنية ومتوفرة للجميع. ويتم الإعلان عن كافة الأدلة المستندية إلا في حال بروز سبب وجيه للحفاظ على سرية دليل فردي ما. وتعدّد الجلسات العلنية بشكل علني. وفي حال القيام بأي تسجيل فيديو أو صوتي للجلسات، يجوز عرضه على العلن أيضاً، وقد يتم نشره على الموقع الإلكتروني الخاص بالتحقيق، ما لم تتطلب سلامة شاهد معين أو خصوصيته، وفقاً لكل حالة على حدة، الحفاظ على سرية هذه الإفادات. وتمنع الشفافية تعرض التحقيق للاتهام بالانحياز أو بالنقص في الموضوعية أو في المعلومات. كما ويكون أساس خلاصات التحقيق وتوصياته معروفاً ما يسمح بالدفاع عن تلك الخلاصات والتوصيات بشكل أسهل بكثير.



صورة من قبل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ماليزيا (SUHAKAM)

ومن بين التحديات التي يواجهها التحقيق عند أخذ الإفادات، نذكر تقييم موثوقيتها ومصداقية الشاهد، وهو أمرٌ تضطر المحاكم إلى التعامل معه طوال الوقت وليس إذا بالأمر الجديد في الإجراءات القانونية، إلا أنه يبقى مهمة صعبة. وتتمثل الطريقة الفضلى لاختبار موثوقية الإفادات في تحديد مكان التناقضات وعرضها على الشهود. وتساعد جلسات الاستماع العلنية التحقيق في مهامه القائمة على تقصي الوقائع والسعي إلى معرفة الحقيقة، وذلك من خلال جعل هذا الأمر ممكناً. وتتيح هذه الجلسات الفرصة لمفوضي التحقيق لاستعراض الادعاءات والتناقضات أمام الشهود سعياً لمعرفة ردودهم، ولتقييم مصداقيتهم عبر رؤيتهم وهم يدلون بإفاداتهم شخصياً ويجاوبون على الأسئلة، وجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والسعي إلى تثبيتها. وعلى الرغم من أن الجلسات العلنية لا تعتبر إجراءات قضائية، إلا أنها تتمتع بالعديد من خصائص الإجراءات القضائية، وتصادف التحديات والفرص نفسها، وتتسم بمواطن القوة ومكامن الضعف نفسها.

٢. الإفادات السرية:

تعقد جلسات الاستماع الخاصة بالتحقيقات الوطنية بشكل علني دائماً، ما لم يعتبر التحقيق أنه من الضروري بالنسبة إلى جزء معين من جلسات الاستماع أو إلى شاهد معين أن تبقى جلسة الاستماع سرية ضمن جلسة مغلقة. وقد يحصل هذا الأمر حين تكون حماية الشاهد أمراً ضرورياً أو حين تكون المعلومات التي يقدمها الشاهد غاية في الحساسية. فقد يرغب الشاهد، على سبيل المثال، بأن يدلي بإفادته بشكل سري لأن التجربة التي سيدلي بإفادته حولها شخصية جداً أو لأن حياته ستصبح مهددة في حال عرف المرتكبون بأمر الإفادة أو قد يرغب أحد المخبرين الإدلاء بإفادته بشكل سري لكي لا يعلم رؤساؤه بأمر الإفادة. في كلتا الحالتين، قد تكون المعلومات المقدمة للتحقيق مهمة لمهمة التحقيق القائمة على اكتشاف كافة المواد ذات الصلة وفهم الأسباب الكامنة للمشكلة وتطوير الحلول. وتتمتع معظم التحقيقات الوطنية بالصلاحية لأخذ الإفادات بسرية حين ترى ذلك ضرورياً للقيام مهامها.

وبما أن جلسات الاستماع العلنية أساسية لمنهجية التحقيق الوطني، يجب النظر في جميع البدائل قبل أخذ الإفادات في جلسة مغلقة. إذ قد يكفي مثلاً، شطب اسم الشاهد عوضاً عن عقد جلسة مغلقة تماماً، أو قد يكفي إخفاء هوية الشاهد من خلال السماح له بالتوجه إلى التحقيق من دون أن يراه الإعلام، والجمهور، والأشخاص الآخرين الذين يحضرون جلسة الاستماع، بحيث يمكن سماعه من دون رؤيته. ويجب حصر أي انتقاص من طبيعة الإجراءات العلنية المطلقة بما هو ضروري وحسب ضمن الظروف الخاصة القائمة. كما ويجب النظر في البدائل دائماً قبل اتخاذ قرار بعقد جلسة استماع سرية ضمن جلسة مغلقة

٣. إعداد جلسات الاستماع العلنية

ونظراً إلى أن جلسات الاستماع العلنية مهمة جداً بالنسبة إلى عملية التحقيق الوطني، يجب وضع استراتيجية لها وإعدادها بدقة. ويرز أيضاً عددٌ من الأسئلة الحيوية التي يجب تناولها عند إعداد جلسات الاجتماع:

- ما هي الأدلة المطلوبة للتحقيق؟
- من هو الطرف الأكثر اطلاعاً للإدلاء بهذه الإفادات؟
- من الطرف الذي قد ترغب عملية التحقيق بتسجيله في السجل العام؟
- من هم الأشخاص الآخرين الذين يجب أن يتم الاستماع إليهم أو الذين يحق لهم الإدلاء بإفادات؟
- أين يجب أن تعقد جلسات الاستماع العلنية؟
- كيف ينبغي حفظ الأدلة والإفادات؟
- كيف يمكن جذب وسائل الإعلام وجعلهم معينين بالتحقيق؟

يجب التطرق إلى هذه المسائل، وتناولها بشكل جزئي على الأقل في ورقة المعلومات الأساسية أو تحديد النطاق وفي مخطط التحقيق. ولا بد أيضاً من بحثها بشكل معمق ومفصل في دراسة استراتيجية، ويجب أن تكون موجهة مباشرة وبشكل محدد إلى جلسات الاستماع التي تستوجب تحضيرات قبل مباشرتها بفترة لا بأس فيها. فهذه المسائل تشكل القاعدة التي يتم الارتكاز إليها لتنظيم جلسات الاستماع وإجرائها ولا تتبع جلسات الاستماع عادة قواعد إجراءات خاصة بها، فهي تعمل عامةً بشكل غير رسمي وبالحد الأدنى من التقنية القانونية، للسماح للشاهد بأن يحضر ويدلي بإفادته بجرّ من الاسترخاء النسبي. إلا أنه لا بد من الحفاظ على درجة معينة من التعامل الرسمي نظراً لوضع جلسات الاستماع القانوني بصفقتها وسيلة رسمية لجمع الأدلة والإفادات. ويجب أن يوضح التحقيق للأشخاص الذين يدرسون إمكانية حضور جلسة استماع، ما يتضمنه الأمر بالتحديد وما الذي سيحصل وماذا يُتوقع من الشهود المحتملين.

٤. من الذي يجب أن يمثل في جلسة استماع علنية؟

ما من تحقيق وطني يستطيع أن يستمع إلى إفادات كل من لديه ما يبلغ عنه فهو لا يملك الموارد اللازمة لذلك بكل بساطة. وفي حال كانت المسألة أو الحالة المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تشكل موضوع التحقيق نظامية ومتشعبة على نطاق واسع، يكون عدد الضحايا كبيراً كما وسيعتبر كثيرون أنهم يتمتعون بالخبرة أو المعرفة المطلوبة. ويصح هذا الأمر دائماً تقريباً لأن تلك هي القاعدة التي يتم على أساسها اتخاذ القرار الأساسي بإجراء تحقيق وطني.

لذلك على فريق عمل التحقيق التخطيط بعناية لجلسات الاستماع العلنية لضمان:

- إدلاء الأشخاص الذين يملكون معلومات دقيقة بإفاداتهم
- توفير الفرص ليصار إلى تقديم أكبر مروحة من الآراء
- القدرة على إدارة عدد الشهود ضمن الوقت والموارد المتوفرة للتحقيق.

ويجب طبعاً أن يعطى الضحايا الأولوية. كما وأن عائلات الضحايا تتأثر أيضاً بانتهاك حقوق الإنسان وهي سترغب في التحدث عن المعاناة التي عاشتها، ويحق لها ذلك طبعاً. إلا أنه لن يكون بالامكان الاستماع إلى كل ضحية أو إلى كل فرد من العائلة يرغب في تقديم إفادة. لكن خبرات هؤلاء هي من التجارب الأهم التي سيستمع إليها التحقيق كما ويجب لفت انتباه الرأي العام إلى رواياتهم. وسيتم على فريق التحقيق التأني في الانتقاء من بين الضحايا وأفراد عائلاتهم للتأكد من أن نطاق تجاربهم كله يعكس في الأدلة والإفادات التي تقدم في جلسات الاستماع العلنية وبأن الأشخاص الذين تم انتقاؤهم للحضور شخصياً يأتون من كافة المجموعات الاجتماعية والإثنية والدينية المتأثرة بالانتهاكات.

وللشهود على الانتهاكات أدلة وإفادات مهمة أيضاً يقدمونها للتحقيق. فهم مستقلون عن الضحايا والمخالفين على حد سواء وهم بالتالي قادرين على تقديم أدلتهم وإفاداتهم الموضوعية حول ما رأوا وسمعوا. ولا بد من التشديد هنا على ضرورة التدقيق في اختيار الشهود الذين تجدر دعوتهم لتقديم أدلة وإفادات لتلا تتخطى أعدادهم قدرة استيعاب التحقيق.

ويشكل المخالفون المزعومون الفئة الثالثة من الشهود المباشرين. ويحق لأي شخص تمت تسميته شخصياً من قبل ضحية أو شاهد على أنه المخالف بفرصة للرد على الادعاء. وبما أن التحقيق الوطني نادراً ما يتوصل إلى خلاصات مفصلة حول الانتهاكات الفردية، يحاول معظم التحقيقات الوطنية تجنب تسمية أفراد على أنهم مرتكبون مزعومون في جلسات الاستماع العلنية. إلا أنه يحق لكل من تمت تسميته مخالفاً مزعوماً بفرصة للرد العلني في حال رغب في ذلك. وسيرغب التحقيق عامةً في توفير فرص للأشخاص الأساسيين في المجموعات التي يزعم أنها مخالفة، مثال عناصر الشرطة أو عناصر السلك العسكري أو حراس السجون، ليحضرُوا ويقدمُوا إفاداتهم ويجيبوا على الأسئلة علناً. ولكن تكمن الصعوبة في أن هؤلاء الأشخاص كثيراً ما يكونون غير راغبين في الحضور.

وسيرغب التحقيق أيضاً في الاستماع إلى الخبراء الأكاديميين الذين درسوا المسألة أو الحالة بشكل مكثف والذين يستطيعون مدّ التحقيق بتحليل حول العوامل الكامنة التي نتجت عنها هذه الحالة والقادرين على تقديم اقتراحات للتوصيات التي من شأنها أن تؤمن تعويضاً للضحايا والتأكد من أنه سيتم الامتثال لحقوق الإنسان بشكل أفضل في المستقبل.

وبالإضافة إلى ذلك سيرغب التحقيق في الاستماع إلى المسؤولين الحكوميين الذين لديهم مسؤولية في المسألة أو الحالة تلك، حيث يجب أن يشرحو السياسات والممارسات القائمة. ويمكن أن يُنحوا الفرصة لاقتراح طرق جديدة للتعاطي مع المسألة أو الحالة بشكل أكثر فعالية. ويحق لهم عند الضرورة الدفاع عن أفعالهم الماضية في حال تعرضوا شخصياً أو تعرضت دائرتهم أو وكتلتهم للانتقاد بشأن انتهاكات حقوق الإنسان.

ويمكن إشراك أفراد ومنظمات أخرى تتمتع بخبرات ومعارف بالتحقيق، ومنها المنظمات غير الحكومية، والمجموعات الدينية، وربما شركات ومؤسسات من القطاع الخاص، وربما أيضاً الاتحادات التجارية. وعند التخطيط لجلسات الاستماع العلنية، على التحقيق أن ينظر بشكل موسع إلى قطاعات المجتمع التي لها مصلحة في المسألة والتي يمكنها مساعدة التحقيق من خلال خبراتها ومعارفها. ويشكل استقطاب الشهود من أكبر قدر ممكن من المناطق والبقاع الجغرافية أمر ذو أهمية خاصة في التحقيقات الوطنية، وهو أمرٌ ضروريٌ أيضاً لأسباب كثيرة، ومنها أن الدول أو المقاطعات المختلفة قد يكون لها قوانين ولوائح مختلفة

٥. الاستماع إلى الضحايا

إنّ الضحايا وأفراد عائلاتهم الذين يحضرون جلسة استماع يجدون أنفسهم في مواقف فريدة مختلفة عن وضع كل الأشخاص الآخرين الذين يحضرون الجلسات، إذ قد يكون لحضورهم معنى خاص بالنسبة إليهم، ولهم حاجاتٌ خاصة يجب أن يستبقها التحقيق وليّتها. ويمكن للظهور علناً أمام التحقيق تبيان مصداقية الضحايا وخبراتهم وتأكيدهم. وقيام الضحايا بسرد ما حصل معهم قد يساهم في علاجهم. وغالباً ما تكون جلسات الاستماع الفرصة الأولى التي يتمكن فيها الضحايا من سرد ما حصل معهم أمام هيئة رسمية والتحدّث عن عواقب ذلك بالنسبة لهم والتصريح عما يحتاجون للتعافي من هذه العواقب بأفضل ما يمكن. وقد يكون العديد من الضحايا حاولوا في السابق سرد رواياتهم والحصول على تعويض لكنهم تعرّضوا للاستغلال وواجهوا الرفض عند مبادرتهم إلى ذلك. وسيتوقّعون أن يستمع التحقيق إلى تجاربهم بشكل موضوعي وبتعاطف من أجل أن يتم الاعتراف بالظلم الذي تعرّضوا له والأذى الذي لحق بهم، كما وبوضعهم كضحية وبحقّهم في التعويض.

ولا شكّ في أنّ الحضور أمام تحقيق رسمي قد يشكّل تجربةً مخيفةً بالنسبة إلى البعض وصدمةً كبيرةً بالنسبة إلى الضحايا بشكل خاص، إذ سيضطرون من خلال سرد ما حصل معهم إلى أن يستذكروا تجربة الانتهاك من جديد. لذلك يتعيّن على فريق التحقيق أن يحضّر الضحايا



صورة للأمم المتحدة التقطتها مارتين بيريه

جلسات الاستماع بشكل لائق وحساس، فيزودهم بالمعلومات حول من سيتولى إدارة جلسة الاستماع، وكيف سيتم إجراؤها، ومن سيكون حاضراً أيضاً، وما قد يحصل في الجلسة، وما قد يكون تأثير ذلك عليهم. كما ويتعين على فريق التحقيق الحرص على ألا يشكل أي من أحداث الجلسة صدمة للضحايا، إذ أن مجرد الحضور في هذه الجلسات صعب بما يكفي بالنسبة إلى أي ضحية وهي في غنى عن أن تتفاجأ خلالها بطبيعة إجراءاتها أو بطريقة عقدها أو بحضور شخص أو مجموعة ما.

ويجب أن يناقش الفريق مع كل ضحية الطرق التي يمكن بها تأمين بعض درجات الحماية. إن معظم التحقيقات مخول الاستماع إلى الإفادات بشكل سري إذا كان ذلك ضرورياً للحفاظ على سلامة الشاهد أو لصون خصوصية شاهد ما. كما ويمكن التحقيق في الحالات الأخرى شطب اسم الشاهد وكافة المعلومات التي تؤدي أو التي يمكن أن تؤدي إلى تحديد هويته. ويتعين على فريق التحقيق أن يتأكد مسبقاً مما إذا كان الشاهد لا يريد تقديم إفادته بشكل علني أو إذا كان لا يمانع ذلك شرط أن تبقى هويته طي الكتمان. كما ويجب أن يكون الضحايا والشهود الآخرون قادرين على التعبير عن أي خوف أو قلق يراودهم، ومن ثم السعي إلى الحصول على الضمانات الملائمة من التحقيق بشكل يتيح لهم تقديم إفاداتهم بالحد الأدنى من المخاطر التي تهددهم وتهدد سلامتهم.

وقد يحتاج بعض الشهود أيضاً إلى شخص داعم يساندتهم خلال جلسة الاستماع وبعدها. وقد يكون لبعض الضحايا أشخاص داعمين يرغبون أن يأتوا برفقتهم إلى جلسة الاستماع العلنية. وقد يطلب آخرون من التحقيق تزويدهم بالمساعدة. ويجب أن يكون التحقيق مرناً في محاولة تلبية حاجاتهم. فيمكن أن يسمح التحقيق على سبيل المثال للضحايا بأن يجلس الشخص الداعم معهم أثناء تقديم الإفادة. كما ويتوجب عليها أيضاً التخطيط للتجاوب مع احتياجات الضحايا المتأثرة من تقديم الإفادة على سبيل المثال في حال تسببت التجربة بصدمات نفسية إضافية، إذ قد تستوجب حالة بعض الضحايا استشارة نفسية مختصة.



وقد عمل التحقيق الوطني حول فصل أطفال السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس عن أسرهم الذي أجرته لجنة حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص في أستراليا، على استباق هذه الحاجة حين كان يحضر جلسات الاستماع العلنية التي كان من المفترض أن يقدم فيها الأطفال وأفراد العائلة المفصولين عن بعضهم إفاداتهم. وقد اتخذ التحقيق التدابير اللازمة لجهة الخدمات الاستشارية لتأمين مستشارين مدربين في جلسات الاستماع ومن بعدها للشهود الذين كانوا بحاجة إلى هذه المساعدة وأرادوا الحصول عليها. وقد ضم فريق التحقيق أيضاً مستشاراً مدرباً للعمل مع الشهود المصابين بصدمة نفسية بالإضافة إلى الأعضاء الآخرين في الفريق الذين وجدوا تجربة التحقيق مرعبة، وهذا أمر مفهوم.



صورة للجنة حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص في أستراليا التي أصبحت تعرف الآن باللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان

وفي جلسات الاستماع العلنية التي يفترض بالضحايا وبأفراد عائلاتهم أن يقدموا إفاداتهم فيها، يجب أن يتأكد التحقيق من أنه سهل الوصول إلى مكان عقد جلسة الاستماع وأن المكان "سهل الاستخدام". فلو أخذنا على سبيل المثال حالة التحقيق حول التعذيب في السجون، لوجدنا أنه يجب تفادي إجراء جلسة استماع علنية في أي سجن حينما يفترض أن تقدم ضحية إفادتها حول هذا الموضوع، إذ أن الضحية قد تشعر بالخوف من إمكانية تقديم الإفادة داخل حدود السجن حيث يعمل أولئك الذين كانوا يخضعونها للتعذيب وحيث يرجح أن يكون الانتهاك قد حصل. وتعتبر السجون، بصفتها أماكن احتجاز، قمعية وإكراهية ومقيدة للحريات بطبيعتها. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه يجب تشجيع الشهود في تحقيق ما على التكلم بحرية وهذا الأمر صعب جداً، لا بل وقد يكون مستحيلاً ضمن حدود السجن. لذلك يجب أخذ السجناء والمحتجزين إلى مكان محايد لكي يقدموا إفاداتهم. وقد يكون تواجد الشرطة أو الحراس في المكان أو على مقربة منه ضرورياً، إلا أن عناصر الشرطة أو الحرس، يجب أن يقوا على مسافة كافية من الشاهد بحيث يتمكن من التعبير عن نفسه بحرية، من دون أن يتمكن عناصر الشرطة أو الحرس من التنصت إلى أقواله..

٦. الاستماع إلى المسؤولين الحكوميين

وفي ظل معاهدات حقوق الإنسان التي تم توقيعها، تخضع الدول لموجبات في مجال حقوق الإنسان وبالتالي يتعين على أي تحقيق وطني النظر في دور الدولة في ما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان موضوع التحقيق. ويظهر التحقيق استقلاليته ونزاهته من خلال معاينة الدول ووكلاء الدولة. ويجب أن يحظى مسؤولو الدول عامة بالمعاملة نفسها التي يحظى بها الأشخاص الآخرون القادرون على المساعدة في التحقيق، لا أن يحصلوا على أي امتيازات أو استثناءات خاصة.

وسيشكل حضور المسؤولين الحكوميين في جلسات الاستماع العلنية ضرورة بالنسبة إلى التحقيق من أجل الحصول على المعلومات الحكومية المطلوبة، ومنها معلومات حول السياسات والبرامج الحكومية والقاعدة (البيانات والتحليل) التي تركز إليها السياسات والبرامج الحكومية. ويجب أن يضغط عليهم التحقيق للدفاع عن السياسات والبرامج الحالية أو اقتراح مقاربات جديدة تؤمن الامتثال لموجبات حقوق الإنسان.

ويجب أن يقدم الشهود الحكوميون إفادات رسمية وعلنية يتم تسجيلها لكي يتسنى تقييمها واختبار مدى صحتها بمقارنتها مع أدلة وإفادات أخرى فيصار بالتالي إلى مقارنة خلاصات التحقيق مع إفاداتهم هذه. وقد يحاول المسؤولون الحكوميون تفادي الحضور في هذه الجلسات والخضوع للاستجواب بشكل علني من خلال عرض عقد "جلسات إحاطة مكثفة" على التحقيق أو تقديم إجابات خطية على أسئلته.

وبالرغم من أن التحقيق قد يوافق على تلقي بيانات الإحاطة والإجابات الخطية، إلا أنه يجب ألا يقوم بذلك على قاعدة أن المسؤولين الحكوميين لن يشاركون في جلسات الاستماع العلنية، فحضورهم للمعاينة والاستجواب مهم لاستقلالية التحقيق. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن أي معلومات يتم تلقيها من خلال الإحاطة الإعلامية الخطية أو الشفهية يجب أن تعرض للعلن للتأكد من أنها أصبحت معلومة وقابلة للطنن من قبل الغير. ولا شك في أن الأدلة المستندية المقدمة من قبل الوكالات الحكومية والتي يتم تلقيها قبل جلسات الاستماع العلنية تزود مفوضي التحقيق بمواد قيمة من أجل إعداد الأسئلة التي ستطرح على المسؤولين في جلسات الاستماع.

٧. حماية الشهود

وسيكون بعض الشهود معرضاً للخطر بسبب الأدلة والإفادات التي سيقدمونها للتحقيق، ويعود ذلك لأنهم يزودون التحقيق بأدلة وإفادات حول تجاربهم في انتهاكات حقوق الإنسان، لاسيما أن ما يقولونه قد يحدد هوية المرتكبين بشكل مباشر أو غير مباشر. أضف أن المسؤولين الحكوميين الذين يتعاونون مع التحقيق وقد يعرضون للأذى أو للانتقام لأنهم يقدمون أدلة وإفادات حول ممارسات وكالاتهم. ويجب أن يحرص التحقيق عند التخطيط لجلسات الاستماع وإجرائها على تقديم أقصى حماية ممكنة للشهود، ولاسيما الضحايا، الذين يطالبون بالحماية. وقد تتخذ هذه الحماية أشكالاً عدة.

يفرض معظم القوانين التي تنشئ المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عقوبات لتهديد أي شاهد، أو التحرش به أو تهيبه أو إيدائه في خلال الإجراءات التي تقودها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. لذلك قد يتعين على التحقيق أن يذكر الأطراف المعنية كافة بتلك العقوبات وأن يعبر عن استعداد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لاتخاذ الإجراء الملائم في حال علمت بأي تهديدات أو بأي إجراء غير سليم بحق الشهود.

ويتعين على التحقيق أيضاً تذكير الحكومة بأن أحكام العقوبات في القانون تحمي الموظفين العموميين من فيهم كبار الموظفين الذين يتعاونون مع إجراءات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عبر مساعدة التحقيق.

ويجب أن يحدّد التحقيق المخاطر المحتملة في ما يتعلق بالشهود الأفراد قبل بدء جلسات الاستماع وأن يتخذ الإجراءات الذي يمكنه اتخاذه للتعاطي مع المخاوف قبل أن تأتي فعلها. وسيقوم ذلك جزئياً على تحديد الشهود الذين يجب أن تخفى هويتهم أو الذين سيقدّمون إفاداتهم إلى التحقيق وحده وبشكل سرّي. وفي الظروف القصوى قد ينبغي بالتحقيق طلب المساعدة من الشرطة، في حال كان هذا ملائماً، أو من الوكالات الأخرى لتأمين الحماية لأي شاهد يواجه خطراً مباشراً. وقد يكون من الضروري تجهيز بيوت آمنة قادرة على إيواء الأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية من العنف الجسدي.

وتتنوع طبيعة المخاطر وفقاً للمكان والزمان. ذلك أنّه في بعض البلدان، قد يواجه الشهود خطر التعرّض لشكل من أشكال الأعمال الانتقامية ولكن مع احتمال ضئيل أو معدوم للتعرّض للعنف، في حين قد يكون خطر العنف شديداً في بلدان أخرى. لذلك ينبغي بالتحقيق تقييم المخاطر قبل إجراء جلسة استماع علنية كما وتحضير الردود على التهديدات المحتملة التي تمّ تحديدها وذلك قبل ظهورها. ويجب أن يحدّد تقييم المخاطر ما إذا كانت الإجراءات الأمنية مطلوبة لحماية الإجراءات والأشخاص الحاضرين بشكل عام وليس لحماية شهود محدّدين فحسب. وقد تكون جلسات الاستماع مشحونة عاطفياً ويمكن أن يتخلّلها بعض العنف حتى في البلدان المسالمة نسبياً. ويتحمّل التحقيق واجب رعاية أولئك الذين يحضرون جلسات الاستماع العلنية ومنهم الشهود بطبيعة الحال ولكن أيضاً موظفي التحقيق والأشخاص الذين يحضرون الجلسات.

٨. هيكلية جلسة الاستماع والشهود

ويعدّ معظم التحقيقات الوطنية عددا لا يستهان به من جلسات الاستماع العلنية في أنحاء مختلفة من البلاد. ويتمثّل أحد الأجزاء الأساسية لتنظيم جلسات الاستماع في تحديد كيفية ترتيبها أو هيكلتها، ويعني بذلك تحديد أي الشهود والمسائل يجب النظر فيهم في أي جلسات الاستماع المحددة خلال مسار التحقيق. ويشكل هذا الأمر مسألة عملية جزئياً، إذ يتيح معرفة من يتواجد في أي موقع. لكن الأمر لا يقتصر على هذا فحسب لأنّها مسألة استراتيجية قبل كل شيء إذ يتيح معرفة الطريقة الفضلى لتنظيم جلسات الاستماع العلنية بحيث تكون أكثر فعالية في الحصول على المعلومات التي يحتاج إليها التحقيق، وهذا هو البعد الداخلي، وبحيث يكون لها أيضاً الوقع الأقوى في المجتمع العام، وهذا ما يشكّل البعد الخارجي للمسألة.

ويجب وضع الصيغة النهائية لبرنامج جلسات الاستماع العلنية قبل فترة من بدئها. ويعتبر هذا الأمر ضرورياً للتأكد من إعطاء كافة الشهود الأساسيين مهلة كافية ليتمكنوا من الحضور، كما وللتأكد أيضاً من أنّ التحقيق يشمل مروحة واسعة من جلسات الاستماع العلنية المعقدة في المدن والمواقع الأساسية في أنحاء البلاد، أي في أماكن تواجد الشهود الأساسيين وفي الأماكن التي يستطيع الإعلام الوصول إليها. وفي البلاد حيث يكون الإعلام لامركزياً بشكل عالٍ، تعتبر جلسات الاستماع التي تعقد بعيداً عن العاصمة أو المدن الأساسية مهمة لكي يتمكن التحقيق من استقطاب الاهتمام الإعلامي الذي يحتاج إليه لإيصال رسالته إلى المجتمع ككل. ومن المهم أيضاً أن يتوجه التحقيق إلى الضحايا في الأماكن التي يعيشون ويعملون فيها، بدلاً من أن ينتظر دائماً أن يتوجهوا هم إليه. إذ ينبغي أن يراعى التحقيق حاجات الضحايا وآرائهم، وأن يعطيهم الأولوية طوال الوقت، شرط أن يتماشى ذلك مع أهداف التحقيق وإمكاناته.

ويمكن الأخذ بعدد من المقاربات المختلفة عند هيكلة المواضيع التي سيتم التطرّق لها في جلسات الاستماع. وقد يقرّر التحقيق أن تطرح كل جلسة استماع علنية المسألة أو الوضع بشكل عام، فتغطّي ببساطة كل جلسة استماع الموضوع نفسه. وقد يكون هذا الأمر ملائماً حيث يكون الإعلام لامركزياً إلى حد كبير ويكتفي بنقل ما تمّ قوله في محيطه المحلي فحسب. وقد تشكل هذه المقاربة عملية متكررة بالنسبة إلى التحقيق، لكن في التحقيقات الوطنية التي تتضمن عدداً كبيراً من الأدلة والإفادات التي قد تكون غير مؤكدة، من المهمّ التأكيد من الأدلة والإفادات التي قدّمها الشهود ومن مصداقيتها في عدد من المواقع المختلفة. وقد اعتمدت هذه الطريقة في التحقيقات التي أجرتها لجنة حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص في أستراليا حول تشرد الأطفال وحول الأشخاص الذين يعانون أمراضاً عقلية كما وفي التحقيق الذي أجرته لجنة حقوق الإنسان في مونغوليا حول التعذيب.

وتقوم مقارنة بديلة على توزيع المسائل أو القطاعات على جلسات الاستماع العلنية بحيث يحضر الأكاديميون الجلسات في مكان معين



صورة من قبل اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص (التي أصبحت تعرف اليوم باللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان

والمسؤولون الحكوميون في مكان آخر والمنظمات غير الحكومية في مكان ثالث. وفي حال اعتماد هذه المقاربة، يتعين على التحقيق الحرص على حصول الضحايا المحليين على فرصة للتكلم في كل مناسبة وذلك حتى وان وجد تكرار في ما يقولون.

ويمكن اللجوء أيضاً إلى مقاربة أخرى تقضي بالنظر في جوانب مختلفة للمسألة أو الحالة في جلسات استماع علنية مختلفة. ومن الأمثلة التي يمكن ذكرها هنا هو التحقيق حول التعليم في المناطق الريفية. فيمكن التحقيق دراسة الجوانب التي تؤثر على الأطفال ذوي الإعاقة في جلسة استماع علنية ودراسة الجوانب التي تؤثر على أطفال السكان الأصليين في جلسة استماع أخرى. ولا بد من الإشارة إلى أنه يمكن اختيار الجانب الذي ستم دراسته والموقع المناسب لعقد جلسة الاستماع بشكل يضمن اقتراناً ملائماً بين الاثنين أي بين جانب المسألة وموقع الجلسة. فيصار بالتالي إلى دراسة تعليم السكان الأصليين في جلسة استماع تعقد لدى السكان الأصليين، فيما تدرس مسألة تعليم الأطفال ذوي الإعاقة في جلسة استماع تُعقد في مدرسة متخصصة تهتم بهذه الحالات. ولا يقل اختيار المواقع الملائمة أهمية عن اختيار الأشخاص الأمثل للإدلاء بالإفادات.

٩. تسجيل الإفادات

يتوجب على التحقيق النظر واتخاذ القرار في كيفية تسجيل الإفادات التي ستقدم قبل بدء جلسات الاستماع. ولا بد من إجراء الترتيبات اللازمة للتسجيل بالشكل الذي يفترضه التحقيق.

والتسجيل مهم لأن الإفادات المقدمة خلال جلسات الاستماع مهمة، ويجب أن يستند التحقيق في استنتاجاته وتوصياته ويقدر المستطاع على الإفادات والأدلة التي يحصل عليها وأن يبينها عليها. وهذا ما يُكسب نتائج التحقيق وتوصياته الشرعية والمثالية. واتباع هذه الطريقة، سيعمد تقرير التحقيق إلى الإشارة إلى الإفادات المقدمة في الجلسات العلنية والافتباس منها على نطاق واسع. وتشمل تلك الإفادات الأقوال الفعلية للضحايا والشهود وغيرهم من الاختصاصيين. يمكن الافتباس المباشر الضحايا والشهود والاختصاصيين من نقل تجربتهم مباشرة وبعباراتهم الخاصة إلى قراء التقرير ما يُكسب التقرير بعداً شخصياً وعفوية تفتقدها الكتابات الأكاديمية أو القانونية.



صورة من قبل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ماليزيا (سوها كام)

تضمن الوسيلة الأسهل والأقل تكلفة لتسجيل جلسات الاستماع في التسجيل الصوتي. ولا تحتاج هذه الوسيلة إلى الكثير من المعدات، إذ يكفي تركيب مايكروفون إلى جانب مكبر الصوت، واقتناء جهاز تسجيل كما ولا تفترض خبرة كبيرة في هذا المجال، وبوسع فريق التحقيق إجراء التسجيل بنفسه. أما للحصول على جودة فضلى للتسجيل فيمكن التحقيق تكليف أشخاص محترفين يستخدمون معدات مهنية ويُعدون تسجيلات ذات نوعية صالحة للثب. وتتيح هذه الطريقة مراجعة التسجيلات وتقيحها لاستخدامها في البرامج المرئية والمسموعة حول التحقيق. وتصوير الفيديو ممكن أيضاً إلا أنه مكلف أكثر بكثير وبخاصة إن يتوجب أن يكون التسجيل ذا جودة عالية. ولا بد من إجراء تسجيلات فيديو ذات جودة الاستماع العلنية ليصار إلى استخدامها في البرامج الإخبارية والوثائقية المتعلقة بالتحقيق ولكن على الأرجح أن لا يتمكن التحقيق من إجراء تسجيلات فيديو عالية الجودة لجلسات الاستماع كلها نظراً للتكلفة الباهظة. وسواء اعتمد التسجيل الصوتي وحده في جلسات الاستماع أو ترافق مع تسجيل الفيديو، سيحتاج التحقيق إلى بعض المحاضر المكتوبة عن الإفادات على الأقل، وذلك للإشارة إليها واقتباسها في التقرير. ويُفضل بالتأكيد كتابة محاضر كاملة عن جلسات الاستماع العلنية إلا أن الأمر مكلف جداً. ولذا فقد يكفي التأكد من أن إفادات الشهود كافة مفهومة جيداً قبل البدء بالجلسات لتسهيل الحصول على المواد الموجودة في التسجيلات الصوتية وتدوينها بالقدر المطلوب ليس أكثر.

١٠. سلطات التحقيق و جلسات الاستماع العلنية

قبل كل شيء، لا بد من النظر في سؤال واحد عند التحضير لجلسات الاستماع العلنية وهو إذا كان من المفترض أن يمارس التحقيق سلطته في الإلزام على التعاون أو يتبع عن ذلك ومتى. تتمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بسلطات مهمة تستفيد منها لفرض التعاون مع عملياتها بما في ذلك سلطة استدعاء الشهود، والإجبار على تقديم الأدلة، واشتراط الإدلاء بالإفادات تحت القسم، والحصول على مستندات، والدخول إلى أماكن معينة. وعادة ما تمارس هذه المؤسسات صلاحياتها القانونية خلال مجرى التحقيق الوطني، سواء من خلال التحقيق مباشرة أو بالتفويض أو عبر المؤسسة نفسها نيابة عن التحقيق. ولكن السؤال المطروح على التحقيق يبقى في ما إذا كان من المناسب ممارسة هذه السلطات وإن كان الأمر كذلك، ففي أي ظرف يجب ممارستها.

بشكل عام، يستفيد التحقيق من الشهود على نحو أكبر عندما يمثلون ويقدمون الإفادات والأدلة طوعاً، أي من دون إكراه من جهة التحقيق.

فالشاهد المستعد للإدلاء بإفادته برغبة منه هو عادة شاهد مفيد. أما الشاهد الذي لا يتقدم طوعاً فقد يكون عدائياً ويعرقل مجرى التحقيق. بالتالي يبلغ التحقيق غايته بشكل أفضل عند إقاعه الشهود بالإدلاء بإفاداتهم وتقديم الأدلة وليس عند إجبارهم على القيام بذلك. غير أن الإكراه قد يكون ضرورياً في بعض الظروف حين لا يجد التحقيق مفرّاً من اللجوء إليه لضمان حضور شخص غير مستعد للتقدم والإدلاء بالإفادة التي تشمل معلومات دقيقة وأساسية لمجريات التحقيق لا يمكن الحصول عليها من مصادر أخرى. أضف أنه قد يكون ضرورياً لتمكين التحقيق من إلقاء أدلة اتهامية على الشاهد بحيث يحصل هذا الأخير على فرصة للإجابة عليها، وقد يكون ضرورياً أيضاً عندما يكون الشاهد راغباً بالتعاون وإنما متخوفاً من أعمال انتقامية محتملة بحقه في حال قدّم إفادته. والمقصود هنا أنه قد يحصل أن يرغب شاهد بالإدلاء بإفادته وإنما يكون خائفاً من أن ينتقم منه رئيسه أو صاحب العمل، فيطلب بهذه الحالة من التحقيق استدعاه بالقوة بحيث يتمكن من الزعم أنه تكلم غصباً. أي أن الإكراه هنا يتيح تأمين بعض الحماية للشاهد.

هذا وقد تبرز مسائل مماثلة عند ممارسة سلطة الضغط للحصول على وثائق معينة، لكن الأمر في هذه الحالة أقل تعقيداً. من الأفضل هنا اعتماد مبدأ التعاون والحصول على الوثائق برضا الشهود. فإمكان التحقيق إن كسب تعاونهم الحصول على كمّ من المواد يفوق العدد الذي يمكن الحصول عليه بموجب أمر قانوني. بهذه الطريقة يكون مردود التعاون أكبر. ولكن الجدير بالذكر هنا أن استعمال الإكراه بهدف الحصول على المستندات لا يطرح إشكالية بحجم تلك التي يطرحها إجبار شاهد على الإدلاء بإفادته. فالوثائق لا تجافي ولا تشكل عائقاً ولا تصبح عدائية كالأشخاص. أما مخاطر ممارسة هذه السلطات والصلاحيات القانونية وتكلفتها فتكون أقل، متى استخدمت للحصول على وثائق، مما لو استخدمت لاستدعاء أحدهم إلى التحقيق للإدلاء بإفادته وتقديم الأدلة.

أما السلطة التي تتيح الحصول على الإفادات تحت القسم فتطرح هي الأخرى عدداً من الإشكاليات. تفرض أنظمة القضاء الجنائي عقوبات على كل من يدلي بمعلومات خاطئة تحت القسم، بالتالي فإن فرض حلف اليمين على الشاهد أو إلزامه بالتأكيد على أقواله يوفّر ضمانات أكبر على صحة الإفادة المقدمة من كافة جوانبها. مع ذلك، يمكن للشاهد أن يكذب تحت القسم، ما يعني أنّ هذه الطريقة ليست ضماناً مطلقة لقوله الحقيقة. ونلاحظ هنا أنّ معظم القوانين التي تنصّ على إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تفرض عقوبات على من يقدم معلومات خاطئة للمؤسسة، سواء قام بذلك تحت القسم أو من دونه، لذلك فإنّ فرض أداء القسم ليس ضرورياً لفرض عقوبة على تقديم معلومات خاطئة. ولا بدّ من التنبّه هنا إلى أنه عندما يقرر التحقيق الاستماع إلى الشهادات تحت القسم أو مشفوعة بإقرار، عليه تطبيق هذا القرار على كافة الشهود حتى لا يبدو وكأنه يعتبر بعضهم جديراً بالثقة وبعضهم الآخر غير أهل بها. ويُنظر عموماً إلى الإفادات أو الشهادات تحت القسم أو مشفوعة بإقرار من قبل الحكومة ووسائل الاعلام والشعب على أنها معقولة وموثوقة أكثر من غيرها.

١١. من عليه حضور جلسات الاستماع العلنية؟

إنّ جلسات الاستماع العلنية مفتوحة أمام الجميع. على التحقيق أولاً الإعلان عن زمان ومكان انعقاد الجلسات ودعوة كل من يهمه الأمر لحضورها. ثانياً، يحتاج التحقيق إلى المعلومات التي يقدمها الشهود لكن يتوجب عليه أيضاً أن يضعها في متناول المجتمع الأوسع. وهذا جزء هام جداً لبلوغ التحقيق أهدافه في التوعية حول المسألة التي يتم التحقيق فيها تحديداً وإنما أيضاً حول تعليم حقوق الإنسان عامةً. ولا بد من تشجيع الناس على حضور جلسات الاستماع والإطلاع مباشرة على إفادات الضحايا والإختصاصيين والمسؤولين الحكوميين وغيرهم. وينجح التحقيق في استقطاب الجمهور من خلال الإعلان المبكر عن تواريخ الجلسات وأماكن انعقادها على موقعه الإلكتروني، ومن خلال نشر إعلانات في صحف المنطقة التي ستعقد فيها جلسة استماع معينة وذلك قبل شهر واحد على الأقل من تاريخ الجلسة، وعبر إعلام القادة والجماعات الرئيسية في المجتمع بموجب رسائل كتابية أو عبر البريد الإلكتروني قبل انعقاد الجلسة بفترة طويلة، وأيضاً من خلال إجراء مقابلات إعلامية قبل الجلسة.

ومن الضروري بذل جهود خاصة لضمان حضور وسائل الإعلام لجلسات الاستماع. فهي التي تنقل المعلومات والتحليل إلى المجتمع الأوسع. ولذا يشكل توقّع احتياجاتها واهتماماتها وتبليتها عنصراً أساسياً في عملية التخطيط لجلسات الاستماع. ويتعيّن على المسؤول الإعلامي في التحقيق قبل كل جلسة أن يقوم شخصياً بتزويد ممثلي وسائل الإعلام بالمعلومات الأساسية ليفهموا ما يدور وما يقال من حولهم ويفسّروه بدقة واضعين الإفادات المقدمة في إطارها الصحيح. يتوجب إطلاع الإعلاميين كذلك الأمر على أسماء الشهود ووقت إدلائهم بالشهادات، وإعطائهم فرص إجراء مقابلات مع مفوضي التحقيق والتحدث مباشرة مع الشهود المستعدين لظهور في الاعلام.

ولا بد من السماح لهم بالحصول على بيان رسمي من التحقيق عادة ما يقدمه الرئيس قبل كل جلسة إستماع وبعدها. إلى ذلك، على المسؤول الإعلامي في التحقيق أن يظل حاضراً طوال مدة الجلسة ومستعداً لتزويد وسائل الإعلام بالمعلومات والتفسيرات التي تحتاجها وترتيب اللقاءات مع المسؤولين والشهود الرئيسيين.

على التحقيق أن يشجع المنظمات غير الحكومية أيضاً على ارسال من يمثلها في جلسات الإستماع العلنية. فيمكن أن هؤلاء أداء أدوار عدّة بالإضافة إلى إدلائهم بالشهادات. أضف أن حضورهم مهم من حيث أنه يُذكر الشهود بأن ثمة من يستمع إليهم من بين الحضور وسيتحرك بالاستناد إلى ما يسمع، ما يحثّ الشهود ولاسيما المسؤولين الحكوميين على التكلم بصدق وصراحة لعلمهم أن أحداً قد يناقضهم في حال قدّموا معلومات غير دقيقة أو تكتّموا على أخرى. أي أن تواجد ممثلين عن المنظمات غير الحكومية يساهم في المحافظة على نزاهة الشهود، كما ويؤثر إيجاباً على المسؤولين الحكوميين ووسائل الاعلام مخلفاً لديهم الانطباع بأنّ منظمات غير حكومية بارزة ترى أهمية التحقيق وجديته. ثم أنّ حضورها الجلسات يرفع من شأن التحقيق، ويمكنها من الإجابة على الفور على ما يقدم من معلومات إلى التحقيق. والمقصود هنا أنه قد يرغب التحقيق بالاحتفاظ بتعليقاته على بعض المسائل، إلا أنّ الإعلام سيريد الحصول على التعليقات فوراً. في هذه الحالة، يمكن المنظمات غير الحكومية أن تعاون التحقيق بالردّ على الفور على الأسئلة وبالتالي تخفيف الضغط الممارس عليه للقيام بذلك. ونلاحظ هنا أنّ الردّ الفوري للمنظمات غير الحكومية يعزّز صورة التحقيق وأهميته بنظر الاعلام، ما يساهم أيضاً في بناء الزخم الذي يحيط بالتحقيق.

وأخيراً، لا ينبغي السماح للمسؤولين الحكوميين بحضور الجلسات فحسب، بل يجب تشجيعهم على حضورها ومراقبتها. وتشكل جلسات الإستماع فرصاً للمسؤولين للإستماع والإطلاع، وهم قليلاً ما يحصلون على فرص مماثلة: أي فرص الإستماع مباشرة إلى تجارب المتضررين من السياسات والبرامج الحكومية، والإطلاع على ما يقوله الإختصاصيون من خلال تحليل السياسات والبرامج الحالية وطرح البدائل، بالإضافة إلى التعرف في وقت مبكر على وجهات نظر التحقيق وهي تتطوّر. ولكن يتعيّن علينا هنا أن نقابل هذه الفوائد باعتراف بأنّ وجود المسؤولين الحكوميين في الجلسات قد يفرض نوعاً من التهيب على بعض الشهود أو يحول دون تكلمهم بصراحة.

النقاط الأساسية: الفصل الحادي عشر

- تميّز جلسات الاستماع العلنية التحقيق الوطني عن باقي المنهجيات التي تتبّعها المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، وهي تعتبر أساسية لبلوغ التحقيق الوطني أهدافه.
- على فريق عمل التحقيق التخطيط بعناية لجلسات الاستماع العلنية لضمان تمكّن التحقيق من الاستماع إلى كافة الأطراف التي تملك معلومات مفيدة له، فليجأ إن لزم الامر إلى اختيار الشهود بدقة في كل جلسة استماع علنية.
- يجب أن يكون حضور جلسات الإستماع متاحاً أمام الجميع، وأن تُجرى الجلسات في أماكن مختلفة عديدة قدر الإمكان بحيث يضمن التحقيق تقديم صورة وطنية دقيقة في تقريره.
- وهذا الأمر مهم خصوصاً في البلدان التي تملك حكومات محلية وحكومات ولايات أو مقاطعات.
- عند إعداد الجلسات، لا بد من النظر في الظرف الفردي لكل شاهد حتى تسري الجلسة بشكل سلس مع احترام الشهود الذين يمثلون فيها.
- يشكّل تحديد كيفية هيكلة جلسات الاستماع وتنظيمها جزءاً أساسياً من عملية التحضير لهذه الجلسات، وبمعنى آخر، تحديد الشهود الذين سيقدمون إفاداتهم والمسائل التي سيتم تناولها في كل جلسة استماع.
- يجب تسجيل الإفادات التي تم الادلاء بها خلال الجلسات العلنية بشكل من الأشكال لتسهيل الوصول إليها واستخدامها في تقرير التحقيق.
- يجب أن يحدّد التحقيق ما إذا كان من المناسب الإستعانة بسلطات المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان لدعم تحرياته ومتى.
- عادةً، يجب أن تكون الجلسات علنية بقدر الإمكان وأن تكون أبوابها مفتوحة أمام الجميع وبخاصة أمام وسائل الاعلام والمنظمات غير الحكومية وكل شخص يهمه الأمر.



الفصل الثاني عشر: إعداد التوصيات



الأسئلة الرئيسية:

- لماذا تضع التحقيقات الوطنية التوصيات؟
- لماذا تفيد التوصيات؟
- إلى ماذا تستند هذه التوصيات؟
- إلى من ينبغي توجيه التوصيات؟
- ما هي التوصيات الجيدة؟

١. موقع التوصيات في عملية التحقيق

يتجه مسار كل تحقيق وطني نحو وضع تقرير يتضمّن نتائجه وتوصياته ونشر هذا التقرير. وليس هذا هدف التحقيق الوحيد وإنما يعدّ من أهدافه الأساسية. ويسعى التحقيق لضمان التنفيذ التام لموجبات حقوق الإنسان ذات الصلة بالشروط المرجعية الخاصة بالتحقيق. ويشمل ذلك تأمين سبل انتصاف لضحايا انتهاك حقوق الإنسان الذي يتم التحقيق فيه، وتوفير آليات وقاية مناسبة للمستقبل. وتتوجه توصيات التحقيق نحو هاتين المسألتين، أي تأمين سبل الانتصاف والوقاية، اللتين تشكلان جزءاً أساسياً من الامتثال الكامل الذي يتحقق عندما تكون التوصيات واقعية وشاملة ولكن مختصرة قدر الامكان، وقابلة للتنفيذ وموجهة مباشرة نحو المسائل الأساسية المحددة في التحقيق.

وتترافق مهمة إعداد التوصيات مع عقد جلسات الإستماع العلنية، مثلها مثل مهمة كتابة التقرير المطروحة في الفصل المقبل. ونشير هنا إلى أنّ إعداد التوصيات وكتابة التقرير مهمتان رئيستان تشغلان ما بين ٣٠ و ٤٠ في المئة من وقت فريق العمل وطاقاته في مجرى التحقيق.

إضافة إلى ذلك، لا بدّ من طرح احتمالات للتوصيات منذ بداية التحقيق، أي منذ مرحلة التخطيط الأولى. وكلّما استمع التحقيق إلى الإختصاصيين وأطلع على خبرات الضحايا الفعلية، كلّما تمكّن من إضافة بعض الاحتمالات. ولا بدّ من مراجعة القائمة وتقيحها واختبارها ومناقشتها وتعديلها والعمل عليها باستمرار طالما أنّ التحقيق جارٍ. وأخيراً، وبعد جمع كافة الإفادات والأدلة وتحليلها، والإستماع إلى النصائح والنظر فيها، يتبنّى التحقيق التوصيات بشكلها النهائي.

٢. لماذا تفيد التوصيات؟

يتم وضع التوصيات للإجابة على أسئلة أساسية عدة مثال:

- ما الذي يجب القيام به لتأمين سبل انتصاف للضحايا؟
- ما هي الجوانب الأخرى لانتهاكات حقوق الإنسان التي كشف عنها التحقيق وينبغي معالجتها وكيف؟
- كيف يمكن تجنّب انتهاكات أخرى مماثلة، بما في ذلك أين يلزم إجراء تعديلات على القوانين والسياسات والبرامج؟
- ما الذي يمكن أيضاً فعله لاطلاع المجتمع وتثقيفه حول مسألة حقوق الإنسان هذه؟

٣ . القاعدة التي تستند إليها التوصيات

يجب أن تستند التوصيات إلى قاعدة متينة لناحية القوانين والوقائع وأن تركز على الأدلة والمعلومات التي يجمعها التحقيق . كما ويجب أن تتوافق والشروط المرجعية الخاصة بالتحقيق وأن تأتي رداً على وقائع الوضع كما هو مبيّن في التحقيق ، بعد قياسها مقارنة مع متطلبات القانون الدولي لحقوق الإنسان .

وتوفر الشروط المرجعية الخاصة بالتحقيق قائمة أولية بالمسائل التي ينبغي تناولها في التوصيات . ويجب أن يحرص التحقيق على التأكد من قيامه بما طلب منه تنفيذه متوازياً كل شرط من الشروط المرجعية بالشكل المناسب ، بحيث يقوم نتيجة ذلك بتوفير التوصيات اللازمة لضمان تأدية موجبات حقوق الإنسان ذات الصلة . ويتعيّن على التحقيق الرجوع بانتظام إلى الشروط المرجعية في خلال عمله على وضع التوصيات للتأكد من أنه يتناولها ويعالجها كلها .

ثانياً ، وبما أنّ التوصيات يجب أن تركز على الوقائع ، فيجب أن تبتثق إذاً من الأدلة المقدّمة إلى التحقيق ومن التحليل والخلاصات التي توصل إليها هذا الأخير . فمن جهة ، حيث لا يكون للتوصيات أي صلة بما قيل للتحقيق وما تم التوصل إليه ، تكون صدقية التوصيات ضعيفة ما يقوّض بالتالي نزاهة التحقيق . لا ينبغي أن تأتي التوصيات تعبيراً عما يرغب فيه التحقيق بل عما يعتبره ضرورياً للتعامل مع الوقائع التي تمّ الكشف عنها . ومن جهة أخرى ، حيث يتلقى التحقيق أدلة وإفادات مهمة حول انتهاكات فعلية أو محتملة لحقوق الإنسان ولكنه لا يقدم التوصيات الضرورية للتعامل معها ، يصبح عرضة لانتقادات في محلّها بسبب تجاهله ما تمّ إبلاغه به وما توصل إليه . يتعيّن على التحقيق عند وضعه التوصيات أن يأخذ في الاعتبار الأدلة والإفادات المقدّمة ويبحث في ما إذا تمّ تناول كافة الخلاصات الأساسية المتعلقة بالانتهاكات في توصيات من شأنها معالجة النواقص في الأداء . وفي حال توصل التحقيق ، عند وضع التوصيات ، إلى أنّ بعض النواحي في الأدلة والإفادات هي غير مكتملة ، يتوجب عليه عندئذ إيجاد السبل اللازمة لسدّ الثغرات فيها . ويعدّ هذا الأمر من الدواعي الأساسية لوضع التوصيات وإعادة صياغتها وتنقيحها تدريجياً على امتداد عملية التحقيق بحيث يصار إلى تحديد الثغرات في الأدلة وسدّها بأسرع وقت ممكن .

ثالثاً ، يجب أن تركز التوصيات على القانون الدولي لحقوق الإنسان . تتمتع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بخبرة واسعة في هذا المجال



الصورة من قبل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ماليزيا (سوهاكام)

وهي مخولة بالعمل والتحرك على أساس هذه الخبرة. ويؤدي التحقيق الوطني هذه الوظيفة في ما يتعلق بالمسألة أو الحالة التي يحقق فيها. إنه تحقيق حول حقوق الإنسان، وليس تحقيقاً حول الرفاهية الاجتماعية أو تحقيقاً يتناول موضوعاً في الاقتصاد. ولذا يجب أن تتوجه توصياته إلى ما هو مطلوب فعله للالتزام بحقوق الإنسان هذه. يجب أن يعاين التحقيق الموجبات المنصوص عليها في معاهدات حقوق الإنسان التي صادقت عليها الدولة، وبحسب قانونه التأسيسي، يمكن أن يكون مخولاً أيضاً بالنظر في موجبات حقوق الإنسان المنصوص عليها في معاهدات أخرى، وفي القانون الدولي العرفي وفي معايير أخرى لحقوق الإنسان مقبولة بشكل عام في النظام المرتكز على شرعة الأمم المتحدة، بما في ذلك الإعلانات والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان.

٤. إلى من يجب توجيه التوصيات؟

يمكن أن يوجه التحقيق الوطني التوصيات إلى كافة اللاعبين المعنيين، وليس إلى الحكومة فحسب. يمكن أن يوجهها إلى أي هيئة أو منظمة، أو حتى فرد يضطلع بدور ما في تناول الانتهاكات ومعالجتها أو في تعزيز الامتثال لحقوق الإنسان واحترامها. ويمكن أن تشمل هذه الأطراف:

- الحكومات على المستوى الوطني، والإقليمي، والمحلي.
- الدوائر والوكالات الحكومية والمسؤولون الحكوميون.
- المجالس البرلمانية.
- المحاكم.
- مؤسسات الأعمال.
- الاتحادات العمالية.
- المنظمات الدينية.
- المؤسسات الأكاديمية.
- المنظمات غير الحكومية.
- الضحايا أنفسهم.

وبفعل اتساع نطاق التحقيق الوطني، فإنه يتمتع بالقدرة على النظر بشمولية من خلال توصياته إلى كيفية معالجة انتهاكات حقوق الإنسان بأكثر الطرق فعالية.

٥. صياغة التوصيات

تطلب التوصية الصالحة والفعالة صياغة جيدة. وقد اقترح عدد من المحررين الإداريين قوائم مختلفة ومتنوعة من الخصائص التي تتميز بها التوصيات المصاغة على نحو جيد إلا أن معظم القوائم هذه تشمل خصائص مشتركة. فالتوصيات الصالحة والفعالة يجب أن تكون:

- محدّدة
- قابلة للقياس
- قابلة للتحقيق
- ذات صلة
- ذات توقيت صحيح

وبالإضافة إلى هذه الخصائص، يجب أن تكون كل توصية مدروسة بعناية وتحدد بوضوح الجهات المستهدفة والمهام الموكلة إليها تنفيذها وزمن التنفيذ وأيضاً عند الإمكان، كلفته. وعليه، فإن كل توصية يجب أن تحدد:

- المنظمة، أو الوكالة أو الفرد الذي تم توجيهها إليهم للتنفيذ.
- العمل الذي ينصح بالقيام به.
- التوقيت المعقول فيه توقع القيام بالعمل.
- الوسائل التي يجب اعتمادها للقيام بالعمل.

ويجب أن تكون التوصية محدّدة بما يكفي ليكون بالإمكان تحديدها ما إذا تم تطبيقها أو لا، وفي حال تطبيقها، إلى أي مدى وبأي قدر من النجاح.

٦. عدد التوصيات والأولوية بينها:

من بين الأسئلة التي تطرح في التحقيق الوطني، يبرز سؤال حول عدد التوصيات التي يجب أن يصدرها التحقيق. ويكون الجواب بسيطاً من ناحية ما حيث يقول: العدد اللازم، ليس أكثر ولا أقل. وإن كان هذا الجواب صحيحاً، فإن تطوير التوصيات هو أكثر تعقيداً من ذلك.

وبشكل عام، يستحسن تقديم باقة محدودة من التوصيات بدلاً من طرح عدد كبير منها. ولا شك في أنه لا يجب تجاهل أي توصية مهمة وإزالتها بل ينبغي تقديم توصيات بقدر ما يلزم. من الممكن دائماً تطوير المزيد من التوصيات من أجل إضافتها إلى القائمة، وإنما يعتبر تنقيحها وإعادة صياغتها أكثر أهمية من إضافة أمور إليها. والمسألة في نهاية المطاف عملية، فإن احتمالات أن تلقى القائمة المصغرة من التوصيات الأساسية القبول وأن يصار إلى تطبيقها أكبر من احتمالات حصول ذلك مع القائمة الطويلة من التوصيات ذات الدرجات المختلفة الأهمية.

وهذا ما ينقلنا إلى مسألة أخرى ألا وهي الأولوية. لا تحتل كافة التوصيات الترتيب نفسه من ناحية الأهمية وبالتالي فإنها لا تتساوى من حيث الأولوية. فبعضها تحتل أهمية وأولوية أعلى مقارنة مع التوصيات الأخرى. ولا بد من أن يقوم التقرير نفسه بالتمييز بين مستويات الأولوية، ففي غياب هذا التمييز، سيكون الضغط الممارس على الحكومة وغيرها من الأطراف التي يتم توجيه التوصيات إليها لتتخذ الاجراءات اللازمة بموجبها أقل.

ولنأخذ على سبيل المثال، تحقيقاً يطرح ثمانين توصية، ستين منها موجهة إلى الحكومة، ولكن لا يحدد الأولوية التي تغطي بها كل توصية من هذه التوصيات. في هذه الحالة، قد تتجاوز الحكومة من خلال مراجعة قائمة التوصيات وتحديد تلك التي يمكن تنفيذها سريعاً وبشكل غير مكلف، من دون أخذ أهميتها في معالجة المسألة أو الوضع الأساسي في الحسبان. وقد تتمكن من تحديد خمسين توصية من بين التوصيات الستين الموجهة إليها يمكن أن تطبقها بشكل سريع وغير مكلف، إذ تختار من بين التوصيات تلك التي تناسبها وتضعها في مواجهة أقل قدر من الصعوبات. ومن ثم تبادر إلى الادعاء بأنها قبلت أكثر من ٨٠ بالمئة من التوصيات ونفذتها. ولا يأخذ هذا في الاعتبار بناتاً واقع أن التوصيات الجوهرية والأهم تكون من بين التوصيات العشر غير المقبولة وغير المنفذة. وستدعي الحكومة أنها تعمل بالشكل الصحيح ولكن التحقيق سيكون قد أخفق إلى درجة أن أهم توصياته قد تم إغفالها.

بالتالي، فإن احتمالات نجاح التحقيق الذي يضع عدداً محدوداً نسبياً من التوصيات المرتبة بشكل واضح بحسب أولويتها في التوصل إلى نتيجة إيجابية، هي أكثر من احتمالات نجاح تحقيق يصدر قائمةً مستفيضة من الأعمال التي لم تحدّد أولويتها في بلوغ هذه النتيجة. وتقوم الاستراتيجية الفعالة أحياناً على تحديد أي من التوصيات يجب تطبيقها على الفور وأي منها يمكن تطبيقها في الأمد البعيد أو متوسط البعد.

النقاط الأساسية: الفصل الثاني عشر

- يصدر التحقيق التوصيات من أجل التشجيع على الامتثال الكامل لموجبات حقوق الإنسان، من خلال تأمين سبل انتصاف وتعويضات عن الانتهاكات الماضية والوقاية من أي انتهاكات جديدة.
- يجب أن تكون التوصيات واقعية وشاملة ولكن موجزة بقدر الإمكان، ومحددة الأهداف، وتتناول المسائل الأساسية المحددة في التحقيق وتعالجها.
- يجب أن تتوافق التوصيات والشروط المرجعية الخاصة بالتحقيق وأن تأتي رداً على وقائع الوضع كما هو مبين في التحقيق، بعد قياسها مقارنة مع متطلبات القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- يجب أن توجه التوصيات إلى أي هيئة أو منظمة، أو حتى فرد يضطلع بدور ما في تناول الانتهاكات ومعالجتها أو في تعزيز الامتثال لحقوق الإنسان واحترامها.
- يجب أن تحدد التوصيات أيًا منها تحمل الأولوية الأعلى وأيًا منها يمكن تطبيقها على المدى المتوسط والبعيد.



الفصل الثالث عشر إعداد التقرير



الأسئلة الرئيسية:

- لماذا يجب أن يعدّ التحقيق الوطني تقريراً؟
- ما هو محتوى التقرير؟
- إلى من يجب توجيه التقرير؟
- ما هي أشكال التقارير؟

١. أهمية التقرير

يعدّ تقرير التحقيق الوطني نتاجه الأكثر وضوحاً. وعلى الرغم من أنّ أهداف التحقيق الوطني لا تقتصر على إعداد تقرير دقيق ومكتوب بشكل جيد وحسب، إلا أنه يعتبر هدفاً غاية في الأهمية فالتقرير الجيد يساهم في إيصال فكرة دقيقة للمجتمع عن طبيعة مسألة حقوق الإنسان أو الوضع الإنساني الذي يناقشه ويتعمق في دراسته، ما يعزّز فرص قبول التوصيات وتطبيقها.

بما أنّ التقرير مادة تصوي تحت لواء "التواصل الإقناعي" سيحتاج التحقيق الوطني إلى أن يختار ويفرض ويستعمل بشكل فعال الأدلة والإفادات والقصص الشخصية والحجج والأمثلة وغيرها من المعلومات بالإضافة إلى اللغة والنبذة والأسلوب والصور والشكل والتصميم والغطاء والعناوين لبلوغ هدف التحقيق والتواصل بشكل فعال ومقنع مع المجموعات المستهدفة.

لذلك يتوجب على التحقيق أن ينظر منذ البداية في نتائج التقرير النهائي وتوصياته المحتملة. كما ويساعد التفكير بالتقرير ومحتواه في مراحل التحقيق الأولية مهمة كاتبه لاحقاً. ذاك أنّ التحقيق سيجمع كمية هائلة من المعلومات من إحصاءات، ومواد وصفية، ونتائج أبحاث، وتحليلات وغيرها. وسيستمع إلى وجهات نظر وحجج أعداد كبيرة من الاختصاصيين وغيرهم من الأطراف المعنية بالتحقيق، كما وستتلقى قصص وتجارب عدد هائل من الضحايا. وبالتالي، فإن تنظيم هذه المواد وتحليلها لن يكون بالعملية السهلة، وستشكل كتابة التقرير مهمة متطلبة ومعقدة وتستهلك وقتاً طويلاً. ومن هنا، كلّما توضّحت الأفكار حول طبيعة التقرير وماهيته في مراحل مبكرة من التحقيق كلما ساهم الأمر في ضمان تحديد المعلومات الضرورية والبحث عنها والحصول عليها وتنظيمها بطريقة تسهّل كتابة التقرير في نهاية المطاف.

لا يمكن كتابة التقرير مسبقاً بالتأكيد ولكن يمكن التخطيط لها منذ البداية. يجب أن تناقش ورقة تحديد النطاق الشكل الذي قد يتخذه التقرير وما قد يشمل مضمونه. ومن الضروري أن تذكر أيضاً من سيتولى كتابة التقرير وإعداد التوصيات. وفي هذا الإطار، يشكل إعداد مسودة جدول محتويات التقرير النهائي منذ البداية طريقة جيدة لضمان تركيز عملية التحقيق الوطني على تحضير التقرير. وتحدد المحتويات المسائل التي يتناولها التقرير وتتيح للتحقيق الوطني التركيز على الحصول على المعلومات الضرورية والقيام بالتحليلات اللازمة من أجل إعداد تقرير دقيق حول هذه المسائل كلها. أضف إلى أنّ تحديد المسائل يساعد في وضع التوصيات.

تسير مهمة كتابة التقرير بالتزامن مع جلسات الاستماع العلنية التي تقام في إطار التحقيق. ويتم عادة وضع عدّة مسودات للتقرير قبل الوصول إلى النسخة النهائية. أما كتابة التقرير فستشكل تحدّي للقيمين على التحقيق بسبب الصلات المعقدة القائمة فيما بين مسائل الإنتهاكات النظامية والمنهجية لحقوق الإنسان. ولا يمكن إتمام التقرير قبل جمع كافة الأدلة وتحليلها، إلا أنه يجب البدء بكتابة التقرير قبل ذلك بكثير إذا أراد التحقيق الوطني إتمام عمله والإلتزام بالمهلة الزمنية المحددة له.

من المهم جداً أن يستفيد التحقيق الوطني من الإهتمام الشعبي من خلال نشر تقرير يختصر نشاطاته المجتمعية في أقرب وقت ممكن بعد الإنتهاء من النشاطات العامة. فإذا تأخر إصدار التقرير مدة طويلة أي مدة تراوح بين ٦ و ١٢ شهراً مثلاً سيكون الناس قد فقدوا اهتمامهم بالمسألة وبالتالي سيواجه التحقيق الوطني صعوبة في إعادة إحياء إهتمام الرأي العام. يبي التحقيق قوته الدافعة بنفسه في خلال مسار عملياته ولا بد للتقرير من أن يركب موجة ذلك الزخم ويستغلها لمصلحته عوضاً عن تفويتها. ويساهم التخطيط للتقرير وبدء التحضير له منذ بداية التحقيق في ضمان إتمامه في مدة زمنية معقولة من جهة وفي وجود قاعدة ثابتة من الدعم لنتائجه وتوصياته عند إصداره من جهة ثانية.

٢. مقابلة التقرير بالأهداف

يلعب التقرير دوراً مهماً في نجاح التحقيق بالوصول إلى أهدافه.

التحقيق	يستعرض الأدلة والإفادات المجمعة والنتائج.
التحليل	يكشف عن الإطار والأسباب غير المعلنة
المعلومات	يوفر معلومات أساسية للمجتمع
التعليم	يزيد المعرفة والاطلاع على شؤون حقوق الإنسان
التوصيات	يدعم التوصيات الصادرة
التمكين	يمنح الضحايا وداعميهم أساساً لإقامة حملة مناشدة والتحرك

يتوجب على التقرير أن يضطلع بوظائف مختلفة وعديدة نظراً لتعدد أهداف التحقيق الوطني. ويتطلب نجاح التقرير في تلبية هذه الأهداف المختلفة كلها أن يوضح التحقيق الأمور التالية قبل الشروع بمهمة كتابة التقرير:

- لمن يتوجه التقرير
- نوع التقرير
- محتوى التقرير
- بنية التقرير
- أسلوب التقرير
- الأشكال البديلة والمكملة لرفع التقارير

يجب البدء بتحضير التقرير في أقرب وقت ممكن وأخذ القرارات الدقيقة في هذه المسائل.

٣. لمن يتوجه التقرير

يتوجب على التحقيق الوطني الالتزام بموجبات قانونية وأخلاقية وسياسية لدى إعداد التقارير.

فالتحقيق الوطني ملزم قانوناً برفع تقريره إلى البرلمان ويتم ذلك عادة من خلال الحكومة أو عن طريق وزير معين. إن غالبية القوانين التي تنظم إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تلحظ وجوب رفع المؤسسة تقارير عن نشاطاتها عامة وأيضاً عن تحقيقات معينة تجريها إلى البرلمان. يمكن بعض المؤسسات أن ترفع تقاريرها مباشرة إليه من خلال تأمين نسخ عن تقاريرها إلى رئيسه، فيما يُطلب من المؤسسات الأخرى أن ترفع تقاريرها من خلال وزير معين لهذه الغاية غالباً ما يكون وزير العدل أو من خلال المدعي العام. ونشير هنا إلى أن البرلمان قد يملك في بعض الأحيان قواعد خاصة تنظم عملية كتابة التقارير وتشمل أحكاماً توجيهية دقيقة حول طبيعة التقرير ومثلاً حجم الأوراق ونوع التجليد واستخدام الصور والرسوم التوضيحية. وفي هذه الحالة، من المهم أن يلتزم فريق التحقيق بكافة المتطلبات التي وضعها البرلمان حول طريقة وضع التقارير ويتأكد منذ بداية عمله من أنه يفهم هذه المتطلبات جيداً بحيث يصمم الخطوات التحضيرية للتقرير على نحو يتماشى معها.

قد تكون المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ملزمة كذلك الأمر بموجب قانوني منفصل يفرض عليها أن ترفع تقريراً للحكومة. وللتحقيق أيضاً التزام معنوي بتوجيه التقارير إلى الضحايا، فهم في صلب اهتمامات التحقيق وما كان ليتمكن من متابعة مساره لولا دعمهم ومشاركتهم. وبالتالي يتوجب على التحقيق أن يعطي الأولوية للضحايا في خلال تحضير تقريره. ويجب أن يحرص على إيصال النتائج والتوصيات إليهم بلغة وبطريقة يفهمونها. ويشكل هذا الأمر جزءاً من دور التحقيق في تسليط الضوء على خبرات الضحايا وتمكينهم من

التصرف للوصول على سبيل انتصاف .

يجب أن يرفع التحقيق تقريره أيضاً إلى كافة الأطراف المعنية الأخرى التي لعبت دوراً في التحقيق وساهمت فيه . ولهذه الخطوة أبعاد أخلاقية وسياسية . يتوجب على التحقيق أن يوفر للأشخاص الذين أدلوا بإفادات أو ساهموا فيه بالتغذية الاسترجاعية حول مساهماتهم الخاصة ومعلومات حول نتائج التحقيق وتوصياته . أضف إلى أنه يفترض به أن يعزز من خلال التقرير دعم الأطراف المعنية للتقرير والتوصيات . وهذا هو البعد السياسي المتمثل في استخدام رفع التقارير كأداة لتشكيل ضغط سياسي يهدف إلى الاعتراف بتوصيات التقرير وتنفيذها .

يشكل الأشخاص الذين يتوجه التقرير إليهم في توصياته أهدافاً أساسية لعملية التقرير إذ يهدف إلى إعلامهم بالتوصيات الموجهة إليهم وإلى إقناعهم من خلال الأدلة والإفادات والتحليلات الواردة في التقرير بتنفيذ هذه التوصيات .

وفي النهاية ، يتوجه التقرير إلى المجتمع الواسع ، كجزء من أهداف التحقيق في نشر المعلومات والتثقيف لزيادة المعرفة والفهم حول المسألة التي يتم التحقيق فيها بوجه خاص وحول حقوق الإنسان بوجه عام . وللتقرير أيضاً بعد سياسي فهو يساهم في زيادة الضغط السياسي بهدف تحقيق التوصيات .

تنوع الفئات التي يستهدفها التقرير وهي تختلف عن بعضها في الحقول التالية :

- الوضع السياسي
- الوضع الاقتصادي الإجتماعي
- المستويات العلمية
- الثقافة
- معرفة العمليات الحكومية



الصورة من قبل اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص (التي تعرف الآن باللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان).

تعتبر كتابة تقرير يساهم في إيصال الرسالة المرجوة بوضوح وفعالية إلى فئات مستهدفة شديدة الاختلاف إحدى التحديات التي تواجه فريق

تعتبر كتابة تقرير يساهم في إيصال الرسالة المرجوة بوضوح وفعالية إلى فئات مستهدفة شديدة الإختلاف إحدى التحديات التي تواجه فريق التحقيق في عمله. ولا بد هنا من التشديد على ضرورة أن لا يتم التواصل مع إحدى المجموعات على حساب حسن التواصل مع مجموعة الأخرى. فعلى سبيل المثال، إن الحاجة إلى كتابة تقرير قوي ومقنع يرفع للبرلمان ويتوافق مع كافة متطلبات صياغة التقارير التي يفرضها هذا الأخير قد تصعب مهمة كتابة التقرير بشكل واضح ومفهوم للضحايا. ولكن رفع التقرير للضحايا يعتبر التزاماً أخلاقياً للتحقيق، فإن لم يستطع رفع تقرير واحد ومفهوم للفئات المستهدفة كلها قد يتعين عليه حينئذ أن ينظر في أشكال تقارير بديلة أو مكتملة.

٤. التقرير أو التقارير الرسمية

يجب أن يتماشى التقرير الرسمي الذي يصدره التحقيق مع متطلبات صياغة التقارير التي حددها البرلمان، ولكن هذه المتطلبات لا تحدد عدد التقارير التي ينبغي رفعها أو محتوى التقرير أو التقارير التي ستصدر.

يكتفي معظم التحقيقات بإصدار تقرير رسمي واحد يرفع إلى البرلمان للدراج على جدول أعماله. يحتوي هذا التقرير على كافة نتائج التحقيق وتوصياته كما يشرح الشروط المرجعية الخاصة به فضلاً عن منهجياته أو إجراءاته. ولكن قد يقرر فريق عمل التحقيق إصدار عدد من التقارير تشمل مجتمعة ما كان ليشملة التقرير الموحد. ويمكن اختيار محتوى هذه التقارير في طرق مختلفة:

- تقرير للنتائج وآخر للتوصيات
- تقارير مختلفة ومنفصلة تناول مسائل مختلفة أو مجموعة مسائل مختلفة، ويكون لكل واحد من هذه التقارير نتائج وتوصيات ذات صلة بالمسألة أو المسائل التي يعالجها.
- تقارير مختلفة تستهدف فئات أو قطاعات مختلفة، مثال: تقرير للحكومة وآخر للقطاع الخاص وآخر للمنظمات غير الحكومية.

في حال تم إعداد أكثر من تقرير واحد يمكن إصدار التقارير في الوقت عينه أو بالتدرج على امتداد فترة زمنية معينة. ولا بد من الإشارة إلى أن إصدار عدد من التقارير في أوقات مختلفة يساهم في بناء وتعزيز الزخم اللازم للتطبيق على فترة زمنية أطول من تلك التي يضمنها التركيز على إصدار واحد وحسب. ولكن من جهة أخرى قد يتسبب هذا الأمر في تبديد اهتمام الرأي العام وبالتالي في الحد من وقع التقرير. بالتالي، وفي هذا الإطار يتوجب اتخاذ قرار استراتيجي بشأن الطريقة الأنجع والأكثر فعالية في دعم التطبيق.

٥. محتويات التقرير

سواء قرر التحقيق إصدار تقرير واحد أو أكثر، يتوجب على المحتويات بشكل عام أن تضم عناصر أساسية مشتركة هي:

- أصوات الضحايا
- تلخيص دقيق وعادل للأدلة والإفادات المجمع
- شرح لبنود قانون حقوق الإنسان ذات الصلة
- نتائج وتحليلات التحقيق المبينة على الأدلة والإفادات والقانون
- تحليل معمق للنتائج التي تم التوصل إليها بحيث يفهم القارئ ما حصل فعلاً وأيضاً الأسباب الكامنة وراء ذلك
- إجابة على كل شرط من الشروط المرجعية
- توصيات

ومن أولويات التحقيق الوطني التأكد من إيصال صوت الضحايا بشكل واضح وصريح في كل التقرير الذي يعدّه. ولا يفترض بالتقرير أن يكون مجرد وثيقة فكرية نظرية أو أكاديمية على الرغم من ضرورة أن يشبهها من ناحية عمق التحليل ودقته. وعلى التقرير أن يكون وسيلة يسمي الضحايا عبرها أشخاصاً حقيقين يتفاعل معهم القارئ وتروي قصصهم وتجاربهم باستخدام كلماتهم الخاصة. يجمع التحقيق كميات هائلة من المعلومات عن الضحايا بكلماتهم الخاصة في خلال جلسات الاستماع العلنية ومن خلال الأدلة المستندية. ولا يجب أن يصار إلى تحليل المعلومات وحسب بل يجب الحرص على نقلها أيضاً إلى الآخرين، إذ تكمن قوة المقاربة التي يعتمد عليها التحقيق الوطني في إخراج خبرات الضحايا وتجاربهم إلى النور وجعلها ملموسة، ويتم هذا الأمر من خلال التقرير بقدر ما يتم من خلال عناصر وأجزاء عملية التحقيق الأخرى.

شكّلت الإضاءة المباشرة على نقاط أساسية في الأدلة من خلال الإستشهاد الحرفي بأقوال الضحايا والشهود أحد الأسباب الرئيسة التي تكمن وراء نجاح وفعالية التحقيقات الوطنية حول الأطفال المشردين وحول حقوق الأشخاص المصابين بأمراض عقلية التي أجرتها اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص^{١٦}.

١٦. راجع: www.humanrights.gov.au/human_rights/housing/index.html#youth ١٩٨٩
www.humanrights.gov.au/disability_rights/inquiries/mental.htm على التوالي



ما الذي أتمناه أكثر من أي شيء؟ أن أموت بسرعة... استشهاد حرفي لأحد المشاركين في تحقيق: أطفالنا المشردون: تحقيق وطني حول الأطفال المشردين (١٩٨٩) صورة للأمم المتحدة لشباب مشرد التقطها بيرناكا سودهاكاران..

٦. هيكلية التقرير

لا بد من كتابة مسودة لجدول محتويات التقرير أو التقارير في أقرب وقت ممكن لضمان فهم مبكر لهيكلية هذه الأخيرة. ويتيح التحضير المبكر لهيكلية جمع الأدلة والإفادات وتنظيمها في طرق تخدم حسن سير كتابة التقرير لاحقاً، إذ تساعد في تنظيم عمل التحقيق بحيث ينجح في جمع المعلومات اللازمة لإتمام التقرير. كما يسمح هذا الأمر بتقسيم المهام الكتابية بين أعضاء فريق التحقيق المكلفين بمسؤوليات الكتابة وبوضع مسودات للفصول التي تحوي المعلومات الأساسية وخلفية المسألة.

ما من هيكلية واحدة معتمدة ومناسبة ولكن نجد بعض الأمور المشتركة في التقارير كلها. تبدأ التقارير عادة بمقدمة ومناقشة لخلفية التحقيق والمعلومات الأساسية حوله ومنهجية العمل والبرنامج والأعضاء. وغالباً ما تنتهي بخاتمة تهدف إلى جمع الأفكار الأساسية ببعها تلخيص لنتائج التحقيق وتوصياته. أما الفصول الأساسية فتعالج الأدلة والقانون وتعرض النتائج (أو الاستنتاجات) والتوصيات. ويمكن تنظيم هذه الفصول وفقاً لمقاربات مختلفة، على سبيل المثال: وفقاً للقضية أو المنطقة الجغرافية أو مجموعة السكان أو القطاع السياسي أو الاجتماعي.

٧. أسلوب التقرير

سيحتاج الفريق الذي يعمل على كتابة التقرير إلى إرشادات توجيهية واضحة بشأن أسلوب التحقيق. فالأسلوب يؤثر على جودة التواصل:

٧. أسلوب التقرير

سيحتاج الفريق الذي يعمل على كتابة التقرير إلى إرشادات توجيهية واضحة بشأن أسلوب التحقيق. فالأسلوب يؤثر على جودة التواصل: إذ إن الطريقة التي يكتب بها التحقيق تؤثر على مقروئته وقدرته على الإقناع ووقعه. ويرتبط الأسلوب أيضاً بمختلف الفئات المستهدفة نظراً إلى أنه يجب أن يكون مفهوماً منها كلها ولكن تشعبها يصعب الأمر. بالتالي، يواجه فريق كتابة التقرير تحدي إنجاز تقرير يكون بوسعه مثلاً الصمود أمام تدقيقٍ نقديٍّ إداريٍّ وأكاديميٍّ في حين يكون في الوقت عينه مفهوماً من عامة القراء.

إليك بعض المبادئ الأساسية التي توجه مسار كتابة التقارير لضمان أسلوب مناسب.

- يجب أن يكون التقرير بسيطاً قدر الإمكان، ودقيقاً في ما يتضمّنه من مواد أساسية. ولا يجب أن يغيب عن بالنا أن اعتماد التقرير القصير هو الخيار الأفضل على الدوام أكان موجهاً للأكاديميين أو السياسيين، ناهيك عن أن التقرير إن كان طويلاً فلن يقرأ على الإطلاق من الجهات السياسية.
- يجب كتابة التقرير بأبسط طريقة ممكنة بلغة دقيقة ومقتضبة واضحة. ويجب أن يكون أيضاً مفهوماً من أكبر عددٍ ممكن من القراء مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يمكن أي ملف أن يكون مناسباً وفي متناول القراء كلهم.
- يجب قياس لهجة التقرير بحيث تكون معتدلة على الدوام ولا يكون مبالغاً فيها أبداً. كما من المفترض أن يكون التقرير مبنياً على وقائع وليس على الكلام البليغ، فقدرة النص الإقناعية تكون في أقصاها متى فسحت المجال أمام الوقائع لتعبّر عن نفسها.
- يجب على التقرير في كل فرصة سانحة أن يستشهد مباشرة بالأدلة المقدمة وعلى وجه الخصوص بإفادات الضحايا. تقوم شرعية التقرير على نوعية الأدلة والإفادات وصدقية الشهود ولذا يجب أن يلجأ التقرير إلى الاستشهاد بكلماتهم الحرفية.
- يجب أن يحسن التقرير ذكر المراجع في النص أو في الهوامش السفلية ويربطها بالمواد المقدمة إلى التحقيق أو المجموعة في خلاله. ومن شأن العرض الجيد للمراجع أن يعزز صدقية التحقيق، ولكن ليمكن كاتب التقرير من ذكرها بشكل صحيح ينبغي بالتحقيق أن يكون قد سبق ووضع أنظمة جيدة لأرشفة المعلومات التي حصل عليها وحفظها والبحث عنها والوصول إليها.
- يجب أن يميّز التقرير بشكل واضح بين الإفادات وآراء الآخرين ونتائج التحقيق نفسه وإستنتاجاته وبين تحليله والتوصيات الصادرة عنه. ويجب بشكل خاص أن تكون التوصيات محددة وموضحة ومرفمة كل واحدة على حدة لضمان سهولة الإشارة إليها ومراقبة تنفيذها.

٨. بعض الأمور الأخرى

وإلى جانب الأمور المذكورة أعلاه نجد عدداً كبيراً من الأمور الأخرى المرتبطة بالتقرير والتي ينبغي مناقشتها واتخاذ القرارات بشأنها. وهي أمور تقنية وإمّا ليست تقنية صرف، وكلها تساهم في الأثر الذي سيحدثه التقرير. ويهدف التحقيق إلى أن يترك تقريره أكبر أثر ممكن ولذا فسيحتاج إلى اتخاذ القرارات المرتبطة بهذه المسائل بعناية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين عليه استشارة الاختصاصيين ذوي الخبرة في مجال التواصل.

أما عنوان التقرير فهو مهم جداً إذ إنه يشكّل نقطة الإتصال الأولى بين القارئ والتقرير، وله القدرة على التأثير في نفس القارئ قبل أن يبدأ حتى بقراءته. يجب أن يكون العنوان بسيطاً، وقد يكفي في بعض الأحيان بالإخبار عن ماهيته مثال: تقرير التحقيق الوطني حول... ويمتاز هذا النوع من العناوين بوضوحه وبساطته ورسوميته، ويعطي التقرير طابعاً رسمياً حيث يريد التحقيق أن يركز على طبيعة التقرير الرسمية، فلا يحتاج بالتالي لأكثر من ذلك، إذ أن العنوان يشرح بطريقة رسمية الموضوع الذي يتناوله التقرير.

ويمكن العنوان أيضاً أن يوصل رسالة أقوى من ذلك عن موضوع التحقيق نفسه. إذ يمكنه أن يسجل موقفاً وأن يحاول التعبير من خلال بضع كلمات ليس إلا عن رسالة مهمة يريد التحقيق إيصالها. فالتحقيق الوطني عن الأطفال المشردين الذي أجرته اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص قدّم تقريره تحت عنوان: أطفالنا المشردين. أراد التقرير من خلال هذا العنوان تسليط الضوء على الرابط بين الأطفال المشردين ومسؤولية المجتمع تجاههم فابتعد عن التسمية الرسمية لصالح عنوان أقصر وأبسط مؤلف من كلمات ثلاثة ليس أكثر يقول فيه إن الأطفال المشردين هم "أطفالنا".

وغلّاف التقرير مهم أيضاً لأنه يحمل هو الآخر رسالة للقراء. ويمكن استخدام الغلاف مثله مثل العنوان لتقديم التقرير كوثيقة رسمية، فيكون

المهم جداً هنا اختيار الصورة أو الرسم التوضيحي بدقة واختبار أثره للتأكد من أنه يوصل الرسالة المرجوة. فكل شخص قد يقرأ الصورة بشكل مختلف، ولذلك يجب أن يتأكد التحقيق من أن الغلاف الذي يريد اعتماده يوصل فعلاً الرسالة المرجوة.

ويجب التنبه أيضاً إلى تصميم التقرير وتنسيقه فهما مرتبطان بـ:

- مقروئته: إن تصميم التقرير وتنسيقه يؤثران على سهولة قراءته وفهمه.
- محتواه: يساهم تصميم التقرير وتنسيقه على تسليط الضوء على الرسائل الرئيسة التي يريد إيصالها أو على أجزاء معينة منه.

يشمل التصميم والتنسيق خط الطباعة، والحجم، والألوان، والإشارات إلى الأقسام الأهم، وصناديق النصوص، وترتيب النص وتنسيقه على الصفحات، وتنسيق الفصول إلخ. قد يكون التحقيق الوطني مقيداً في اختيار تصميم التقرير وتنسيقه بمتطلبات البرلمان بخصوص التقارير التي ترفع إليه. وقد تكون هذه المتطلبات ملزمة ومفصلة جداً في بعض الاختصاصات القضائية حتى أنها تحدد خط الطباعة وحجمه في حين نجدها مرنة إلى حد بعيد في اختصاصات قضائية أخرى. يتوجب على التقرير في هذه الحالة الاستفادة من هامش المرونة في ما يتعلق بالتصميم وتنسيق البيانات من أجل تعزيز سهولة قراءة التقرير وإيصال رسالته بشكل صحيح.

ويمكن أيضاً النظر في العرض التصوري للمعلومات، بما في ذلك الصور والرسومات والجداول والرسوم البيانية، فهذه أيضاً مرتبطة بسهولة قراءة التقرير وحسن التواصل. وإذا كان التحقيق يريد إضافة صور إلى التقرير يتوجب عليه اتخاذ القرار بذلك منذ بداية العمل وتحديد نوع الصور التي يريد بها بدقة بحيث يكون للفريق المتخصص الوقت الكافي للبحث عن الصور المطلوبة أو للحصول عليها. وإذا كان التحقيق يريد أيضاً إضافة الجداول والرسوم البيانية فيجب أن يأخذ في الاعتبار الوقت اللازم لتحضيرها.

٩. طرق أخرى لرفع التقارير

لقد ناقش هذا الفصل التقرير الرسمي الصادر عن التحقيق، أي التقرير الذي يجب رفعه إلى البرلمان وفقاً لقانون إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. وليس من الضروري أن يكون هذا التقرير هو الوحيد الصادر عن التحقيق أو أن يكون نوعه هو الوحيد الذي يستعمله التحقيق لعرض نتائجه وتوصياته. فإمكان التحقيق اعتماد أنواع وأشكال أخرى مختلفة من التقارير إلى جانب التقرير الرسمي من شأنها مساعدة التحقيق على إيصال محتواه بفعالية كبرى إلى مروحة واسعة من الجماعات المستهدفة. وتبرز أهمية هذا الأمر بشكل خاص في الحالات التي سيوجد فيها ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين شاركوا في التحقيق صعوبة في قراءة التقرير الرسمي وفهمه. فللتحقيق واجب أخلاقي بتوفير المعلومات للضحايا وتوجيه التقرير إليهم بطريقة يجدون من السهل الوصول إليها وفهمها. ويفترض التفكير في

طرق أخرى لرفع التقارير أولاً لتحديد الفئات المستهدفة والأولوية الممنوحة بكل منها.

ويمكن رفع أشكال أخرى من التقارير التي تعتمد الوسائل المطبوعة وتتضمن:

- إصدارات بلغات الأقليات بما فيها كتابة بريل للمكفوفين
- ملخصات قصيرة أو سهلة عن التقرير تلحظ أهم النتائج والتوصيات وتشرحها بلغة مبسطة.
- إصدارات مخصصة لفئات محددة تستخدم المحتوى البصري على نحو أوسع.
- إصدارات خاصة بالمدارس تتوجه بشكل منفصل للأطفال بالصفوف الابتدائية وللأطفال بالصفوف الثانوية

ويمكن التحقيق أيضاً رفع تقريره في أشكال أخرى باستخدام الوسائل غير المطبوعة
مثل:



أمثلة عن أنواع التقارير: تقرير للبرلمان، دليل مجتمعي وقرص مدمج
موارد من التحقيق الوطني للجنة حقوق الإنسان وتكافؤ القرص المعتون نفس الجندر: نفس الحقوق (عام ١٩٩٧).

ويمكن التحقيق أيضاً رفع تقريره في أشكال أخرى باستخدام الوسائل غير المطبوعة مثل:

- فيلم فيديو أو فيلم وثائقي يُعرض على قنوات التلفزيون التجاري .
- فيديو / أقراص فيديو رقمية
- برامج إذاعية
- ملفات صوتية، ولاسيما بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من ضعف أو من علة بصرية
- مواد وكتب إرشادية على شبكة الانترنت .

في حال تقرر إنتاج قرص فيديو رقمي، يفترض بالقيمين على التحقيق النظر في مرغوبية أن يكون قرص الفيديو الرقمي ذي جودة عالية صالحة للبث . ذلك أن عدداً من محطات التلفزيون ستبدي رغبتها واستعدادها لبث قرص الفيديو الرقمي من دون أن يتكبد التحقيق أية تكلفة إذا كان الفيديو معدياً بشكل جيد، ومثيراً للاهتمام ويتسم بمعايير البث المطلوبة . ويعد هذا النوع من التغطية المجانية قيماً جداً في الترويج لخلاصات التحقيق وتوصياته وسبل تنفيذها .

وأخيراً، قد يفترض التحقيق اعتماد بعض أشكال رفع التقارير الشخصية . فقد يعود ممثلو التحقيق إلى المجتمعات حيث عقدت جلسات استماع علنية، لينتقوا مجدداً بالأشخاص الذين قدموا الإفادات، ولاسيما الضحايا وأفراد عائلاتهم، بغية إبلاغهم بما توصلت إليه عملية التحقيق وبالتوصيات التي رُفعت . وقد تكون هذه الطريقة هي الطريقة الوحيدة الفعالة لإطلاع بعض المجتمعات المحرومة أو المعزولة، والناس الذين لا يطلعون على أخبار وسائل الإعلام الرئيسة أو يعجزون عن القيام بذلك .

النقاط الأساسية: الفصل الثالث عشر

- يضمن التقرير الجيد بأن يفهم المجتمع بشكل أفضل طبيعة مسألة حقوق الإنسان التي تمت دراستها، ويعزز احتمال قبول توصيات التحقيق وتنفيذها .
- يفترض بالتحقيق أن يوجه تقريره إلى البرلمان، والحكومة، والضحايا، وإلى الجهات التي تُرفع التوصيات لها كما وإلى المجتمع الأوسع .
- يعدّ التقرير وسيلة لترويج توصيات التحقيق، وبالتالي، لا بدّ من أن يكون مقنعاً، ومُصاغاً بشكل جيد، ومنظماً بشكل ملائم ويسلط الضوء على آراء الضحايا وتجاربهم .
- يفترض بطبيعة التقرير وأسلوب صياغته تلبية أية متطلبات تشريعية أو سواها من المتطلبات المرتبطة بالتقارير الرسمية التي تُرفع إلى البرلمان، وإنما أيضاً تعزيز قدرة جمهور أكبر من القراء على فهم التقرير .
- يمكن القيمين على التحقيق أن يختاروا إصدار عدّة تقارير، بدلاً من إصدار تقرير واحد فقط، ورفع التقارير بأشكال مختلفة، بما في ذلك على شكل فيديو وشريط صوتي، من دون الاعتماد على النص المكتوب فحسب، وذلك ضمناً ملائمة التقرير لمجموعة مختلفة من الجماهير المستهدفة .



الفصل الرابع عشر:

نشر التقرير



الأسئلة الرئيسية:

- ما الهدف الذي يصبو إليه القِيمون على التحقيق من خلال نشر التقرير؟
- كيف يفترض تقديم التقرير ليحدث التأثير الأفضل؟
- ما هي النشاطات السابقة واللاحقة لنشر التقرير التي يجب القيام بها؟

١. نشر التقرير يروّج تنفيذه

تعدّ مرحلة نشر التقرير نقطة تحوّل في مسيرة عملية التحقيق. فهي لا تمثل نهاية التحقيق، حتى وإن أتت تنويجاً لعمل جمع الأدلة والإفادات وسواها من المعلومات، وسماع شهادات الخبراء، وتحليل الوضع القائم، وتحضير التقرير وتطوير التوصيات. أي أنّها تشكل فعلاً ذروة عمل التحقيق، ولكن أيضاً بداية مرحلة جديدة في مسيرته. فالهدف من التحقيق ليس إصدار التقرير فحسب، بل إحداث تغييرات أساسية تهدف إلى تحسين مستوى تمتع الناس بحقوق الانسان المنتهكة أو المعرضة للانتهاك.

ومن هنا، يهدف نشر التقرير إلى:

- الحصول على تأييد الجمهور واعترافه بالوضع والعودة إلى الضحايا لإطلاعهم على مجريات الأمور.
- إعلام المجتمع والأطراف المعنية الأساسية بنتائج التحقيق وتوصياته.
- الترويج لتنفيذ التوصيات.

ويعدّ التنفيذ الهدف الأهم من بين هذه الأهداف، فالغاية من نشر التقرير لا تتمحور في المقام الأول حول التفكير بالعمل الذي أنجزه التحقيق وبالنتائج التي تمّ التوصل إليها، بل حول التفكير بالخطوة التالية، أي تنفيذ التوصيات. وتعدّ نتائج التحقيق أو استنتاجاته مهمّة في رفع مستوى الوعي في المجتمع حول المسألة المطروحة. ولكنها أيضاً تعتبر الركيزة التي يتيح الاستناد إليها المضي قدماً، وتصحيح الخطأ الذي أصاب الضحايا وتجنّب الانتهاكات المستقبلية. ويمكن عملية النشر أن تروّج تنفيذ التوصيات من خلال:

- لفت انتباه عناصر أساسية في الحكومة، والبرلمان والجمهور حول التقرير وتوصياته.
- إفساح المجال أمام التحقيق نفسه لتسليط الضوء على الخلاصات والتوصيات الأساسية وشرحها.
- تعزيز تبني المسألة من قبل الأطراف المعنية الأساسية وعملية الحصول على دعمها لها.
- الحصول على تغطية إعلامية وبناء دعم إعلامي.
- زيادة إدراك الجمهور للموضوع ونسبة تقبله.

يفترض بخطط نشر التقرير أن تغطي هذه النواحي الخمس.

٢. الخطوات السابقة لنشر التقرير

يفترض بالقيّمين على التحقيق التخطيط بحذر لعملية نشر التقرير، وذلك قبل مدّة من نشره، مع التشديد على إبقاء الترويج لتنفيذ توصياته في صلب اهتماماتهم. ونشير هنا إلى أنّهم قد يملكون سيطرة محدودة على التاريخ الفعلي لنشره. ففي البلدان التي تفترض وضع التقرير على جدول أعمال البرلمان، قد يُمنع القِيمون على التحقيق بموجب القانون من نشر التقرير قبل إدراجه على جدول الأعمال، وقد لا يملكون أي سيطرة على تاريخ ذلك.

فذلك منطوقاً إجمالاً برئيس مجلس النواب أو الوزير المسؤول عن إدراج التقارير على جدول الأعمال المجلس. ويفترض بالقيّمين على التحقيق

إقامة اتصال وثيق مع الشخص أو الوكالة المسؤولة عن وضع التقرير على جدول الأعمال، فيحصلون على إشعار مبكر بتاريخ إدراجه، وبالتالي على المزيد من الوقت لإجراء خطط مؤكدة احتفاءً بنشر التقرير. إلا أنه، وفي نهاية المطاف، يفترض بالتحقيق امتلاك خطط منجزة وجاهزة، والتمكّن من إقامة حدث في غضون مهلة زمنية قصيرة نسبياً.

تفصّل أدناه بعض الخطوات الهامة التي يمكن اتخاذها مسبقاً لتحضيراً لنشر التقرير، إذ يمكن فريق التحقيق أن:

- يحيطوا بالشهود والضحايا الأساسيين علماً بمجريات التحقيق واقترب تاريخ النشر ليكونوا مستعدين لعملية نشره وعلى اطلاع عام وفهم للنقاط التي سيشملها التقرير (حتى ولو لم يكن بالإمكان مدّهم بمعلومات محددة ودقيقة)، وللتريبات المتخذة للأحداث والنشاطات المرتبطة بعملية نشر التقرير.
- إطلاع القادة الحكوميين والسياسيين الأساسيين بإيجاز على مضمون عملية التحقيق، وذلك ليكونوا على بينة من الموضوع ومدركين لإطار النتائج والتوصيات عند حصولهم على التقرير.
- تحديد الأشخاص الذين سيقدّمون التصريحات الإعلامية عند نشر التقرير وتقديم النصائح الملائمة لهم، أي:

- أعضاء فريق التحقيق
- الشهود والضحايا الأساسيين
- دعاة التقرير
- تحضير وسائل الإعلام من خلال:

- إطلاع الصحفيين الأساسيين على الموضوع
- كتابة مقالات الرأي يشار إلى نشرها عند إصدار التقرير ونشره
- تأمين مقابلات مسبقة مع أشخاص رئيسيين، وحظر نشرها حين نشر التقرير

إنّ تحضير وسائل الإعلام أمر غاية في الأهمية، فهي الوسائل الأساسية التي يشار من خلالها إلى مشاركة نتائج التحقيق وتوصياته مع المجتمع الأوسع. ومن هنا، يفترض بالتدابير المتخذة قبل النشر أن تضمن إطلاع الصحفيين الأساسيين على الموضوع وتوفير فرص إجرائهم مقابلات مع مفوضي التحقيق، والضحايا والخبراء. يمكن إجراء المقابلات قبل نشر التقرير شريطة إخضاعها لحظر شديد وواضح يفيد بعدم استخدامها حين نشر التقرير. وتجدر الإشارة إلى أنّه يمكن تحضير عدد كبير من المواد الإعلامية قبل النشر بحيث تكون جاهزة للاستخدام فور إدراج التقرير على جدول الأعمال أو جعله علنياً.

٣. الحدث الأساسي لنشر التقرير

يتعيّن نشر التقرير في إطار حدث أو نشاط عام، سواء كان من المفترض إدراج التقرير على جدول أعمال البرلمان أو لا. فمتى ينبغي إدراج التقرير على جدول أعمال البرلمان، يفترض بهذا النشاط أو الحدث أن يتزامن مع وقت الإدراج أو أن يتمّ بأسرع وقت ممكن عقب إقرار التقرير على جدول الأعمال. قد يكون هذا الحدث عبارة عن مؤتمر صحفي يُقام في مركز المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أو في أي مكان ملائم آخر، مثال مكان يقيم فيه ضحايا الانتهاك، أو يمكن إقامة الحدث كذلك الأمر في ظل مؤتمر تنظمه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بنفسها أو منظمات غير حكومية معيّنة بمسألة حقوق الإنسان موضوع التحقيق أو أيضاً مؤسسات أكاديمية. وفي كلتي الحالتين، يكون الحدث عامّاً وتوجّه دعوة إلى وسائل الإعلام للمشاركة فيه.

وسواء كان الحدث مؤتمراً صحفياً أو مؤتمراً عادياً، يفترض بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تحرص على أن يبدلي المدير المسؤول عن التحقيق بكلمة يوجز فيها نتائج التقرير الأساسية وتوصياته. ولا بدّ أيضاً من تحديد عدد صغير من المتحدثين الآخرين إلى جانب المدير المسؤول، بما في ذلك عدد من الضحايا والخبراء، الذين يستطيعون تعزيز النقاش عبر مشاركة قصصهم وتجاربهم الشخصية كما وتحاليلهم المثبتة. وينبغي أيضاً إفساح المجال أمام ممثلي الوسائل الإعلامية لطرح الأسئلة على المتحدثين وإجراء المقابلات معهم. وإن كان ذلك ممكناً ومناسباً، يمكن أن يشمل الحدث عرض لبعض مقاطع الفيديو عن حالة حقوق الإنسان التي تمت دراستها وعن عملية التحقيق في إطار جلسة استماع علنية. وقد تهتمّ وسائل الإعلام بالتحقيق، إلا أنّها ستحتاج إلى مواد جيدة تستحق النشر توفرها لها كلمات المتحدثين في الحفل وتصويرات الفيديو.

وبغية مساعدة وسائل الإعلام بشكل أكبر، يجب أن توفر المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مجموعة مواد صحفية موجزة لممثلي الوسائل

الإعلامية خلال حدث نشر التقرير. ويفترض بهذه المواد الصحفية أن تشمل على ملخصات مقتضبة يسهل فهمها لنتائج التحقيق الأساسية وتوصياتها فضلاً عن معلومات حول الخلفية، تضم بشكل خاص إحصاءات وبيانات عن الخبرات الشخصية. تساعد مجموعة المواد الصحفية القيمين على التحقيق على صقل التغطية الإعلامية للتقرير وذلك من خلال تزويد وسائل الإعلام بتوجيهات واضحة حول وجهات نظر التحقيق لأهم النقاط الواردة في التقرير وأكثرها إلحاحاً فضلاً عن تلك التي ينبغي إعطاؤها الأولوية عند التنفيذ.

٤. الخطوات اللاحقة للحدث الأساسي لنشر التقرير

لا يفترض بالحدث الأساسي لنشر التقرير أن يكون النشاط الوحيد الذي تقيمه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ذلك الحين إذ بوسعها تنظيم عدة أحداث أخرى مشابهة للترويج لنشر التقرير، في أماكن أخرى من البلد على سبيل المثال، كتنظيمها في المدن أو المناطق الرئيسية الأخرى حيث تتواجد مجموعات الضحايا أو حيث ارتكبت الانتهاكات. يمكن أن تقام هذه الأحداث بالتزامن مع الحدث الأساسي أو مباشرة بعده بحيث تكون مكتملة له. وتتجلى أهمية هذه الأحداث بشكل خاص حين:

- يكون الضحايا الذين شاركوا في التحقيق راغبين في الانخراط في نشاط معين مرتبط بنشر التقرير وإنما يواجهون صعوبات في حضور الحدث الأساسي.
- تكون وسائل الإعلام لامركزية وتغطي ما يحدث محلياً وحسب. ومن هنا، تكون الأحداث المحلية ضرورية لضمان تغطية إعلامية شاملة في مختلف أنحاء البلد.
- تزيد الأحداث المحلية من الضغط على البرلمانيين المحليين لدعم تنفيذ توصيات التحقيق.

وقد يجدر بالقيمين على التحقيق وضع برنامج للأحداث المنظمة للترويج لنشر التقرير، وحتى للصغيرة منها، بغية دعم عملية التنفيذ.

ويفترض أيضاً بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تحرص على توزيع التقرير بسرعة حتى يتسنى للمهتمين به، ولاسيما أولئك الذين شاركوا في التحقيق، من الاطلاع على توصيات التحقيق ودعمها. ويعين على المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تحرص على أن يصار إلى توزيع التقرير إلى كافة الوزراء وأعضاء البرلمان، وإلى:

- جميع الذين قدّموا أدلة مستندية إلى التحقيق أو أدلوا بشهادات فيه.
- القادة السياسيين والمسؤولين الحكوميين المعنيين.
- الأطراف والمنظمات غير الحكومية المعنية.
- المكاتب، والمراكز الاجتماعية وسواها من الأماكن.



صورة من قبل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند

ولا بد أيضاً من توفير النسخة الكاملة من التقرير على الموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ما إن يصار إلى نشره.

وبالإضافة إلى ما سبق، يتعين على المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان نشر أية مواد إضافية والترويج لها، ونعني بالمواد الإضافية نسخاً من التقرير أو ملخصات عنه بلغات الأقليات، ونسخاً وملخصات موجهة للمجتمعات، وأقراص فيديو رقمية. ويجب أن تحرص المؤسسة أيضاً، وعلى وجه الخصوص، على وصول التقرير إلى الأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين أو المعتقلين.

كما عليها البحث عن مؤتمرات ولقاءات تتناول مسائل مرتبطة بموضوع التحقيق وترعاها منظمات أخرى، يمكن أعضاء من فريق التحقيق التحدث فيها عن توصيات التقرير والترويج لتنفيذها. وبالتالي، يفترض بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان امتلاك استراتيجية شاملة لمتابعة التقرير، كما سنرى في الفصل التالي.

٥. نشر التقرير على الصعيد الدولي

يفترض بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً نشر التقرير عالمياً بحيث يصبح بمثابة مرجعاً للمجتمع الدولي. فآليات العمل الدولية في مجال حقوق الإنسان، من أشخاص وجماعات، تولي اهتماماً كبيراً لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتراها بحق جهات رسمية تابعة للدولة وإنما مستقلة عنها. ومن هنا، تتمتع هذه الآليات آراء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ونتائجها وتوصياتها أهمية كبرى، وتتوجه إليها لتحصل على المعلومات والنصائح الموثوقة والنايئة والموضوعية التي تحتاجها لأداء مسؤولياتها. لذا، فإن هذه الآليات ستبدي اهتماماً كبيراً بتقرير التحقيق.

أما بالنسبة إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، فيعدّ نشر التقرير على الصعيد الدولي أداة جيدة للحثّ على إجراء فحص دولي دقيق لوضع الدولة، والترويج لمراقبة دولية لعملية تنفيذ التقرير. وقد يسهم ذلك في التشجيع على تنفيذ التوصيات، ولا سيما إن دعيت الدولة للإجابة عن أسئلة موجهة إليها من قبل هيئات مراقبة معاهدات الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان حول نتائج التقرير وتنفيذ توصياته.

ويتعين توجيه نسخة من تقرير التحقيق إلى كافة الهيئات الدولية ذات الصلة التي تعنى بحقوق الإنسان، مثال هيئات مراقبة المعاهدات، والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والخبراء والفرق العاملة الحكومية، ومكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وسواها. وقد تكون معنية بالتقرير بسبب الموضوع المطروح فيه أو ذكر مواد حول قطاع ما أو مجموعة معينة من السكان. ومن المرجح أن تكون غالبية التقارير المرفوعة حول التحقيقات مهمة لكافة هيئات مراقبة المعاهدات ولعدد كبير من الإجراءات الخاصة.

لا شك في أنّ كافة التقارير المرفوعة حول التحقيقات هي ذات أهمية في إجراءات الاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان. فالاستعراض الدوري الشامل ينظر بشمولية إلى وضع حقوق الإنسان في الدولة التي يتم التدقيق فيها، ولا يكون محدوداً بمسألة محددة أو مجموعة سكانية معينة بل هو معني ومهتم بكافة مسائل حقوق الإنسان التي يطرحها تقرير ما. ومن المفترض رفع التقرير عبر القناة الرسمية المتمثلة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إلا أنّ هذه الأخيرة يمكنها إدراج موزم مقتضب وحسب عن أي تقرير في المستندات المعدّة للاستعراض الدوري الشامل. وبالتالي، لا بدّ من توجيه نسخ من التقرير إلى كافة الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، وإلى أكبر عدد ممكن من الدول المراقبة والمنظمات غير الحكومية. ويمكن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تشجع على مناقشة نتائج التقرير وتوصياته في المجلس. فإن كانت معتمدة كمؤسسة متوافقة تماماً مع مبادئ مؤتمر باريس، يمكنها التوجه مباشرة إلى المجلس لرفع نتائج التقرير وتوصياته والحث على تنفيذها.

النقاط الأساسية: الفصل الرابع عشر



- يعدّ نشر التقرير تويجاً لعمل التحقيق، إلا أنّه يفتح مرحلة جديدة من النشاطات الهادفة إلى الترويج لنتائج التقرير وتوصياته وتنفيذها.
- يفترض بالقيمين على التحقيق التخطيط بعناية لنشر التقرير قبل فترة طويلة من تاريخ النشر، مع تسليط الضوء بشكل أساسي على الترويج لتنفيذ توصياته.
- يفترض بحدث نشر التقرير أن يتمّ في إطار نشاط أو حدث عام وأن يترافق مع عدد من النشاطات الأخرى بغية التوعية حول مضمون التقرير والترويج لتنفيذه.

الفصل الخامس عشر:

المتابعة



الأسئلة الرئيسية:

- ما هي مسؤولية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بمتابعة تقرير التحقيق ونتائجه وتوصياته؟
- ما هي أولويات عملية المناشدة التي تقيمها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لمتابعة التقرير؟
- ما الدور الذي تضطلع به المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في المراقبة ورفع التقارير حول التنفيذ؟

١. استراتيجية المتابعة

يعدّ نشر تقرير التحقيق نقطة محورية، وتوقيت يسهل خلاله على القيمين على التحقيق جذب تغطية إعلامية واسعة النطاق واهتمام عام كبير. إلا أن الحفاظ على هذه التغطية وعلى هذا الاهتمام، صعب أكثر بكثير من جذبها. وبما أنّ المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان هي هيئة قائمة أو دائمة، فهي تملك مسؤوليات مستمرة تتمحور حول متابعة العمل الذي تقوم به، ومناشدة ومراقبة ووضع التقارير حول تنفيذه.

وتفترض المتابعة استراتيجية تفصلها. ولا بدّ أن تتضمن ورقة المعلومات الأساسية أو ورقة تحديد النطاق الأصلية الخاصة بالتحقيق دراسة أولية للمتابعة. فعلى سبيل المثال، عليها أن تتضمن خطة لنشر تقرير التحقيق، وأن تنص على إقامة علاقات مع وسائل الإعلام، والترويج للموضوع على نطاق عام والمناشدة السياسية. وفيما لا بدّ من وضع استراتيجية مفصلة على نحو أكبر قبل نشر التقرير، يضمن التخطيط الأولي توجيه عمل التحقيق نحو استكمال التقرير ونشره، ومن ثمّ المناشدة من أجل تنفيذ توصياته.

أما استراتيجية المتابعة يحدّد ذاتها فينبغي تطويرها في مرحلة لاحقة من العمل على التحقيق. وللقيام بذلك، لا بدّ من توفر عدد من العناصر المختلفة، ومن تناول وتحديد التواريخ والقطاعات الأساسية. فعلى سبيل المثال، يفترض بهذه الاستراتيجية أن تشمل على:

- مناشدة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان للقادة السياسيين والمسؤولين الحكوميين من أجل التقرير.
- مناشدة عامة للتقرير من قبل المنظمات غير الحكومية، والخبراء الأكاديميين والضحايا.
- إقامة المؤتمرات وسواها من الفرص للتحديث عن التقرير والترويج لتنفيذه.
- مبادرة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى تنظيم أحداث تكون بمثابة فرص ترويجية للتقرير.

وهكذا، يفترض باستراتيجية المتابعة أن تشمل على عدد من الأحداث الهامة تمتد على فترة زمنية لا تقلّ عن السنة الواحدة عقب نشر التقرير. ولا بدّ أن تهدف هذه الأحداث إلى بناء التزام فيما بين المؤسسات الأكاديمية المعنية والمنظمات غير الحكومية والحفاظ عليه، كما وإلى ممارسة ضغط متواصل على الحكومة وعلى غيرها من الجهات التي تم توجيه التوصيات إليها.

٢. مناشدة الحكومة والبرلمان

يفترض بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تكون الجهة الأساسية الداعية إلى تنفيذ توصيات التقرير. ويتوجب عليها رفع هذه التوصيات إلى كبار القادة في الحكومة وفي أحزاب المعارضة وكبار الموظفين الحكوميين. ولا بدّ من أن تعمل بشكل نشط على إقناع اللجان البرلمانية والبرلمانيين الأفراد، بدءاً بالحرص على إدراج التقرير على الأجندة السياسية، ومن ثمّ على أن يصار إلى درس توصياته بجدية. وتحققاً لهذه الغاية، يمكن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على سبيل المثال، التشجيع على إقامة نقاش في البرلمان حول التقرير أو على عرضه على لجنة برلمانية لدراسته. كما يمكن السعي إلى أن تطرح في البرلمان أسئلة حول ردّ الحكومة على التقرير، ويمكنها كذلك الأمر تأمين الملخصات للبرلمانيين والموظفي البرلمان. ولا بدّ من أن نشير أخيراً إلى ضرورة أن يشكل هذا النوع من المبادرات جزءاً من استراتيجية المتابعة.

في العام ٢٠٠٥، أجرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا تحقيقاً وطنياً حول التعذيب . فقابلت مئات المسؤولين وأجرت مسجلاً شمل حوالي ١٤٠٠ سجين، كما قامت بزيارات رصد لمراكز اعتقال، واكتشفت بأن التعذيب يمارس على نحو واسع النطاق .



قامت اللجنة بالترويج لتنفيذ تقريرها بشكل نشط . ونتيجة لذلك ، تمت مناقشة التقرير على امتداد عامين في البرلمان المنغولي ، ما أدى إلى إصدار قرار برلماني في ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ نصّ على التزامات هامة بعملية إصلاح للقانون وللممارسة . وأصدرت المحكمة العليا في منغوليا في ٣٠ تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٦ قراراً شاملاً يتطرق إلى عدد من الشوائب في القانون المتعلق بالتعذيب والتعويض للضحايا .

شكل التقرير مادة نقاش واسع النطاق وأنشأ ضغطاً شعبياً كبيراً مطالباً بوضع حدّ للتعذيب ، ما أدى إلى إقامة برنامج شامل يطل كافة مستويات النظام الحكومي والمجتمع ، للعمل بشكل فعال على وضع حد لهذه الممارسة في مختلف أنحاء منغوليا .



صورة للأمم المتحدة التقطتها مارتين بيريه

٣. مناشدة المجتمع

يتمّ الضغط الذي يمارسه المجتمع بغية تنفيذ توصيات التقرير بأهمية كبيرة ، فما من مؤسسة وطنية لحقوق الانسان استطاعت النجاح بمفردها . فهي تحتاج لأن تكون جزءاً من تحالف واسع النطاق يقوم بالمناشدة من أجل إحداث تغييرات لتعزيز احترام حقوق الإنسان . ويقوم التحقيق الوطني بحد ذاته بتحديد الحلفاء المحتملين من بين الأطراف المهمة بالمسألة المطروحة ، ويوفر لهم من خلال تقريره ، صورة أكثر وضوحاً عن مناشدتهم .

ويفترض بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تشجّع المنظمات غير الحكومية ، ولاسيما تلك التي تمثّل ضحايا الانتهاكات التي يتمّ التحقيق فيها ، للانضمام إليها ضمن حملة مناشدة مشتركة دعماً لتوصيات التحقيق . فمن شأن الاستراتيجيات وحملات المناشدات المشتركة أن تكون أقوى وأشدّ تأثيراً .

ومن جهة أخرى ، يعدّ تقديم خلاصات التحقيق وتوصياته في منتديات المجتمع ، مثال المؤتمرات ، وورش العمل ، واللقاءات السنوية ، والمناقشات التي تتمّ على شبكة الانترنت ، وما إلى هنالك ، مهمة متواصلة . ذلك أنه لا بدّ من تذكير المجموعات بتوصيات التحقيق ، وإعلامها بتقدّم عملية تنفيذ هذه التوصيات بشكل مستمر .



فأخذ عن التغطية الإعلامية لتقرير التحقيق الوطني في الأمراض العقلية.

٤ مناشدة وسائل الإعلام

ستستمر وسائل الإعلام في احتلال مكانة هامة في حملة المناشدة الشاملة والجامعة لدعم توصيات التحقيق، ويتعين أن تضمن استراتيجية المتابعة بقاء التقرير في دائرة اهتمام الإعلام من خلال إجراء المقابلات مع وسائل الإعلام ونشر مواد تتعلق به في وسائل الإعلام العامة. وعلى ضوء التحقيق، ستتمكن وسائل الإعلام من التعرف إلى أعضاء التحقيق فتمتعهم كخبراء في المسألة موضوع التحقيق، ما يتيح لهم الفرص للترويج لتوصيات التحقيق في الإعلام من خلال تحيين الفرص الملائمة لإجراء المقابلات والإدلاء بالتصريحات ونشر المقالات كما والاستجابة أيضا لطلبات وسائل الإعلام لإجراء المقابلات والإدلاء بالتصريحات. لذلك يفترض بهؤلاء الأشخاص أن يحرصوا على الحفاظ على إمامهم بالمسألة، بما في ذلك التطورات التي تلي انتهاء التحقيق، لكي يظلوا خبراء وناطقين رسميين موضع ثقة قادرين على ترك أثر جيد في الناس، فأيأخذهم الإعلام والمجتمع على محمل الجد.

٥ مراقبة التنفيذ ورفع التقارير حوله

يفترض بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تؤدي دورًا متواصلًا في مراقبة عملية تنفيذ توصيات التحقيق وفي رفع التقارير العلنية حول ذلك. ويمكن المؤسسة تشجيع الحكومة وسواها من الأطراف التي توجهت التوصيات إليها على الرد بشكل علني على هذه التوصيات فحدد أي من تلك ستتخذ ومتى ستقوم بالتنفيذ. ويمكن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عندئذ أن تطلب تسليمها بيانات دورية حول التقدم الحاصل في التنفيذ لكي تتمكن المؤسسة من إجراء تقييماتها الخاصة وتقديم تعليقاتها العلنية حول تقدم العمل أو عدم تقدمه.

ويشكل تحضير تقرير متابعة بشكل سنوي ونشره، أقله خلال السنوات القليلة الأولى التي تلي إصدار تقرير عملية التحقيق، وسيلة مفيدة لمراقبة تنفيذ توصيات التحقيق. وستركز التقارير اللاحقة تلك، وبشكل أساسي، على عملية تنفيذ توصيات التحقيق، وتكون بمثابة بطاقة تقرير حول رد الحكومة وسواها من الأطراف التي توجهت التوصيات إليها على تقرير التحقيق. ويفترض بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عند نشر تقرير التحقيق أو بعد نشره بوقت قصير أن تعلن بأنها ستقوم بمراقبة عملية التنفيذ وبأنها ستبدأ برفع التقارير حول ذلك بعد السنة الأولى من إصدار التقرير وفي كل سنة لاحقة. وبهذه الطريقة، تدرك الحكومة وسواها من الأطراف المعنية بأن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لن تهمل تقرير التحقيق، لا بل ستقوم بتعزيز المساءلة العامة من أجل تنفيذه، وهذه طريقة فعالة للاستمرار في تعزيز عملية التنفيذ.

وكجزء من استراتيجيتها متوسطة وبعيدة المدى، على المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تعمل مع أطراف معينين أساسيين في الحكومة وفي المجتمع لتضمن بأن يلعبوا دورًا أيضًا دورًا في مراقبة تنفيذ توصيات التحقيق. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إسناد هذا الدور لوكالات غير المؤسسة الوطنية إنما هو اعتراف رسمي أولاً بأن مسؤولية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ليست محصورة بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بل وتقع أيضًا على عاتق جهات فاعلة أخرى، وثانيًا بأن قدرة المؤسسة الوطنية على تحمل مسؤولية نتائج التحقيق كاملة ستكون محدودة بشكل متزايد ومستمر نظرًا للمسائل والطلبات المتزاخمة التي عليها النظر فيها أيضًا.



عند إجراء تحقيق وطني حول الحق في الرعاية الصحية، التزمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند بمتابعة تنفيذ توصيات التحقيق. فقامت بعد مرور بعض الوقت على نشر التقرير بتحضير ونشر جدول يعرض الردود على توصياته، محددةً الجهة الوطنية أو الوزارة أو الوكالة المسؤولة عن كل حالة بالإضافة إلى التحرك الذي تم القيام به، في حال تم الإقدام على أي تحرك. وترك هذا التقرير أثرًا بالغًا حيث زاد من الضغوط الممارسة لتنفيذ التوصيات وعزز مساءلة الحكومات عن أفعالها..



Photo by the UN/ILO.

النقاط الأساسية: الفصل الخامس عشر

- من واجب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بصفتها منظمة دائمة، متابعة التحقيق من أجل تعزيز تنفيذ توصياته.
- يتعين على المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مرحلة لاحقة من مسيرة التحقيق أن تقوم بتطوير استراتيجية متابعة توجه عملها بعد نشر التقرير.
- يفترض باستراتيجية المتابعة أن تهدف إلى بناء التزام فيما بين المؤسسات الأكاديمية المعنية والمنظمات غير الحكومية والحفاظ عليه، كما وإلى ممارسة ضغط متواصل على الحكومة وعلى غيرها من الجهات التي تم توجيه التوصيات إليها.
- للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أيضًا دورٌ متواصلٌ في مراقبة تنفيذ توصيات التحقيق ورفع التقارير حولها بشكلٍ علني. لذلك عليها أن تحضر تقريرًا سنويًا حول تنفيذ التوصيات، أقله خلال السنوات الأولى التي تلي نشر التقرير.



الفصل السادس عشر: التقييم



الأسئلة الرئيسية:

- لم يجب إخضاع كل تحقيق وطني للتقييم؟
- أي شكل من أشكال التقييم ينبغي اعتماده؟

١. ما الهدف من التقييم؟

يعد التقييم جزءاً أساسياً من عملية التحقيق الوطني، فهو يسمح للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تستقي الدروس من الخبرة المكتسبة خلال هذا التحقيق، فتزيد بذلك فعالية عمليات التحقيق المستقبلية. ويسهم التقييم أيضاً في إجراء عملية تقدير أكثر شمولية لفعالية استراتيجية التحقيق الوطني، ويعزز المساءلة عن عمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ككل. لذلك لا بد من إدراج عملية التقييم في استراتيجية التحقيق وتأمين المصادر اللازمة لها بحيث تصبح عملية موثوقة تنقيفية.

٢. متى يُجرى التقييم؟

ما من مرحلة معينة يكون فيها التقييم ملائماً لدرجة استبعاد إجراءاته في المراحل الأخرى كلها، بل على العكس، التقييم عملية متواصلة، لذا يمكن اعتماد أشكال مختلفة من التقييم في أوقات مختلفة وتطويرها وتكييفها بحسب ظروف المشروع الخاصة والمرحلة التي وصل إليها.

ويمكن لعملية التقييم أن تبدأ قبل انتهاء عملية التحقيق. إذ ينبغي لفريق التحقيق تقييم سير العمل في التحقيق ككل وفي النشاطات الفردية بشكل دوري. إذ يتيح إجراء مراجعة داخلية جديّة لجلسة استماع علنية للتحقيق استقاء دروس مفيدة حول الأمور التي نجحت وتلك التي لم تنجح، وذلك بهدف تكييف جلسات الاستماع العلنية المستقبلية على ضوء خلاصة المراجعة. لذلك يجب أن يكون للتحقيق إجراء يتم الاستناد إليه لمراجعة كل نشاط أساسي عند انتهائه ليُصار إلى إجراء التغييرات الضرورية على النشاطات المستقبلية استناداً إلى تلك المراجعة. وبالإضافة إلى ما سبق، لا بد من إجراء عملية مراجعة دقيقة أكثر في نهاية عملية التحقيق، أي مباشرة بعد نشر التقرير، إذ قد يكون الوقت مبكراً جداً عندئذ لإجراء تقييم شامل ودقيق لعملية التحقيق. إلا أن مراجعة التحقيق في هذه المرحلة تمكن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من الإطلاع على آراء الأشخاص المعنيين بشكل وثيق بالتحقيق في داخل المؤسسة وخارجها، وذلك قبل الانتقال إلى مهام أخرى. فإجراء التقييم في هذه المرحلة، يهدف إلى الحصول على أفكار هؤلاء الأشخاص وانطباعاتهم، فيما لا تزال تجربة التحقيق راسخة في أذهانهم.

ويفترض بخطة التحقيق أن تتضمن تقييماً شاملاً يَتم بعد نحو عام من نشر التقرير. ولا يمكن النظر ببعض الموضوعية والتجرد في فعالية التحقيق للاحية أثره ككل وأثر تقريره، قبل مرور هذا الوقت. ويمكن القيام بعملية التقييم هذه إما بالتزامن مع إتمام مراجعة تنفيذ توصيات التحقيق على مدى عام واحد أو عقب ذلك مباشرة. فهذان الإجراءان مختلفان جداً، إذ يدرس التقييم فعالية التحقيق ككل، فيما تركز مراجعة تنفيذ التوصيات اهتمامها على نطاق أضيق يتناول استجابة الأشخاص الذين وجّهت إليهم هذه التوصيات. وعلى الرغم من ذلك يشكل مدى تنفيذ التوصيات جانباً مهماً من جوانب تقييم الفاعلية.

٣. من يُجري التقييم؟

يمكن أن تُسند مهمة التقييم إلى أشخاص من داخل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أو من خارجها. وقد يكون نوع معين من المقيمين مناسباً أكثر من نوع آخر مثلاً في أوقات مختلفة. ويُستحسن أن يُسند تقييم النشاطات الفردية التي تنجز أثناء عملية التحقيق إلى مقيمين من داخل المؤسسة، حيث أن هذا التقييم هو عبارة عن سلسلة من المهام البسيطة التي يجب إتقانها بسرعة وسهولة وانتظام. لذلك يجب أن يكون للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان موظفون يملكون المهارات اللازمة أو يمكن تدريبهم على امتلاكها. أما بالنسبة إلى التقييم الذي يُجرى بعد عام على نشر التقرير، فيستحسن أن يُسند إلى مقيم خارجي، إذ أنه التقييم الأساسي للمشروع كله وهو بالتالي يستحق أن يُسند إلى أخصائي في التقييم من خارج المؤسسة يتحلى بالخبرة والبعد الضروريين ليتمكن من رؤية العملية كلها من منظور جديد. وقد يكون التقييم الخارجي أكثر موثوقية لأنه أكثر استقلالية، ولذلك يمكن تقييم خارجي إيجابي تعزير مكانة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

٤. كيف يتم التقييم؟

لا حاجة إلى أن يكون التقييم طويلاً أو معقداً أو مكلفاً. إن التقييم الخارجي الشامل، مثال تقييم عملية التحقيق كاملة بعد عام على نشر التقرير، هو بالتأكيد مشروع هام، غير أن عملية التقييم المستمر يمكن أن تكون بسيطة ومباشرة وسريعة.

ويعدّ التقييم تمريناً فريداً بامتياز. إذ يملك كلّ مقيم مقارنته الخاصة وهي منهجية فردية. لا شك أن خبراء في مجال الإدارة قد قاموا بتطوير العديد من نماذج التقييم، غير أنهم لم ينجحوا في ابتكار أي نموذج إعلامي وموثوق بشكل فريد. ويمكن توفير تعليقات عامة في هذا السياق لكن من دون محاولة تقديم أي نموذج جديد بالتوصية.

يمكن هيكلة تقييم جيد حول عدد من الأسئلة الأساسية.

- ما الذي أحسنّا القيام به؟
- ما الذي كان بإمكاننا القيام به بشكل أفضل؟
- ما رأي الأطراف المعنية بعملية التحقيق ونتائجها؟
- ما هي الدروس التي تعلمناها للتحقيقات المستقبلية؟
- ما هي النتائج التي حققناها؟

تقتضي المقارنة الجيدة تقييم الأعمال المنجزة مقارنة الأهداف. وبالنظر إلى أهداف التحقيقات الوطنية، قد تسهم هذه المقارنة في طرح سؤال أساسي حول كل هدف من الأهداف الموضوعية.

التحقيق	هل جمعت عملية التحقيق كافة الوقائع المطلوبة؟
التحليل	هل حصلت عملية التحقيق على فهم جيد للوضع وهل أحسنت عرضه؟
المعلومات	هل قدّمت عملية التحقيق الوقائع والتحليل بشكل واضح ومقنع؟
التعليم	هل عززت عملية التحقيق معرفة الناس بالمسألة المطروحة و/أو بحقوق الإنسان بشكل عام؟
التوصيات والنتائج	هل كانت التوصيات مرتبطة بالموضوع، ملائمة وقابلة للتنفيذ؟ هل تمّ تنفيذ التوصيات بالكامل أو بشكل جزئي؟
التمكين	هل مكّنت عملية التحقيق الضحايا ومناصريهم من دعم القضية وعكس نجاح أكبر في تصرفاتهم؟

يفترض بالمقيمين على عملية التقييم الحرص على طرح الأسئلة المناسبة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه، وفي حالة التحقيق الوطني، من الخطأ السؤال عما إذا تمّ تنفيذ كلّ التوصيات بسرعة أم لا. فالتوصيات مهمة للتحقيق، وكذلك الأمر بالنسبة للنظر إلى سجل تنفيذ التوصيات لكن الأمر لا يقتصر على هذه المسألة فحسب، إذ لن يُصار إلى تنفيذ كافة التوصيات، كما ولن تُنفذ جميعها فوراً أو بسرعة، ذلك أن التنفيذ يستغرق سنوات في بعض الأحيان.

والسؤال الواجب طرحه إذاً هو ما إذا قد عادت عملية التحقيق بالنفع على ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وفي حال تمّ تنفيذ كافة التوصيات أو بعضها، هل أدى ذلك إلى مساعدة الضحايا؟ أما إذا لم تُنفذ إلا توصيات قليلة أو لم تُنفذ أيّ منها، هل استفاد الضحايا بطرق أخرى؟ هل أسهمت عملية التحقيق في تجنب حصول أيّ الانتهاكات في المستقبل؟ وقد بات هذا الأمر بين يدي الحكومة وغيرها من الأطراف التي وُجّهت التوصيات إليها، ولم يعد بيد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. لذلك إن لم تقتنع الحكومة والأطراف الأخرى أو لم تُلتزم بالعمل وفقاً لتوصيات التحقيق، فإنّ التحقيق لم ينجح. لكن بالرغم من ذلك قد يكون الضحايا قد استفادوا كثيراً من التحقيق حتى ولو لم يُصار إلى تنفيذ التوصيات. لا بدّ إذاً من اعتماد منظار واسع أثناء تقييم الفائدة التي حصدها الضحايا. فتنفيذ التوصيات ليس المقياس الوحيد لتقييم مدى استفادة الضحايا كما وليس المقياس الوحيد لتقييم مدى فعالية التحقيق.

يفترض بالتقييم النظر إلى أثر التحقيق على مكانة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان نفسها على المدى البعيد. فالتحقيق الوطني، ومن خلال رفع منزلة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وتصنيفها مناصراً فعالاً لحقوق الإنسان، يمكنه أن يعزّز مكانتها. لذلك حريّ بالتقييم أن يلقي نظرة شاملة للتأكد مما إذا كان التحقيق قد عزّز سلطة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومكانتها وصدقيتها. وقد لا يكون ذلك بالضرورة هدفاً من أهداف التحقيق، إلا أنه عامل مهمّ جداً من دون شك.

النقاط الأساسية: الفصل السادس عشر

- التقييم جزء أساسي من عملية التحقيق الوطني يجب إدراجه في استراتيجية التحقيق منذ البداية.
- التقييم عملية متواصلة تتخذ أشكالاً مختلفة في أوقات مختلفة وقد تمّ تطويرها وتكييفها بحسب الظروف والمرحلة المحددة التي بلغها المشروع. ويجب إجراء التقييم أثناء عملية التحقيق وفي آخرها. كما ولا بدّ من إجراء عملية تقييم شاملة بعد مرور بعض الوقت على إتمام عملية التحقيق.
- يمكن أن تُسند مهمة التقييم إلى أشخاص من داخل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أو من خارجها.
- يجب أن يسأل التقييم عن مدى فعالية التحقيق في تلبية أهدافه.



الملخص

النقاط الرئيسية: الفصل الأول

- تعتبر المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مؤسسات وطنية رسمية ومستقلة يتم إنشاؤها بموجب القانون بهدف تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- حدّدت مبادئ باريس المتطلبات الدنيا المطلوب توفّرها في مؤسسة وطنية فعالة لحقوق الإنسان. فتشكّل هذه المبادئ معياراً يتم من خلاله تقييم الهيكلية والشكل والأساس القانوني للمؤسسة للتأكد من أنّ المؤسسة ستحظى بالاعتراف الدولي.
- تتطلّب مبادئ باريس ضمانات بالاستقلالية. وفقاً لمبادئ باريس يتوجب على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تملك ضمانات إستقلالية.
- إنّ التحقيقات الوطنية آليّة تسمح للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بموجبها أن تمارس الكثير من مهامها الأساسية القائمة على التحقيق والتثقيف ونشر الوعي والمراقبة وتقديم النصائح حول قضايا حقوق الإنسان

النقاط الرئيسية: الفصل الثاني

- التحقيق الوطني هو تحقيقٌ في مشكلة نظامية مرتبطة بحقوق الإنسان يُدعى الناس بشكل عام إلى المشاركة فيه عبر توفير إفادات علنية وأدلة مستديّة، وتكون له أهداف استقصائية وتثقيفية وينتج عنه تقرير يعرض نتائج وتوصيات.
- التحقيق الوطني طريقة جيدة لتناول حالات معقدة مرتبطة بحقوق الإنسان تتسم بطابع تاريخي ونظامي وتتطلب دراسةً وتقريراً شاملين.
- التحقيق الوطني آليّة غاية في الفعالية ولكن متطلّبة، وبالتالي لا يجب إجراؤه سوى بعد الإمعان في دراسة كافة العوامل المرتبطة بملاءمة تطبيق نهج التحقيق الوطني على المسألة المعنية وقدرة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على النجاح في إجراء التحقيق.

النقاط الأساسية : الفصل الثالث

- يجب اختيار القضية التي ستكون موضوع التحقيق الوطني، على أساس أنّ التحقيق الوطني مناسب بشكل خاص كآلية للتعامل مع الأنماط النظامية أو التاريخية لانتهاكات حقوق الإنسان.
- يجب أن يكون للقضية بعد واضح وقوي في ما يتعلق بحقوق الإنسان.
- إنّ عملية التحقيق مناسبة بشكلٍ خاص للتحقيق في انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولتناولها، لكنّها لا تقتصر على ذلك فحسب.
- يجب اختيار المسألة بالتركيز على إمكانات تعليم حقوق الإنسان من خلال الطبيعة العامة لمنهجية التحقيق الوطني.
- اختيار المسألة هو واحد من أهم القرارات التي يتعين اتخاذها في ما يتعلق بالتحقيق الوطني.

النقاط الأساسية: الفصل الرابع

تشكّل ورقة المعلومات الأساسية أو ورقة تحديد النطاق، الأساس الذي تعتمد عليه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في اتخاذ قرارها حيال المضي قدماً في التحقيق المقترح أو الامتناع عن ذلك، مع تحديد ما يُقترح القيام به في التحقيق الوطني، بما في ذلك طريقة العمل والتكلفة، وذلك قبل أن تتخذ المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان قراراً بالموافقة على المشروع. يفترض بورقة المعلومات الأساسية أن:

- تقدّم نظرة عامة حول الوضع الواجب تناوله ومعالجته.
- تحديد قانون حقوق الإنسان الدولي ذو الصلة والذي ينطبق على الوضع.
- تحديد القانون المحلي ذو الصلة والذي ينطبق على الوضع.
- تعداد المسائل الخاصة التي ينبغي التحقيق والبحث فيها في خلال عملية التحقيق.
- الإشارة إلى بعض الخيارات المرتبطة بنتائج التحقيق.
- وصف الطريقة التي سيلبي التحقيق من خلالها أهدافه بالتربية على حقوق الإنسان.
- وضع جدول زمني لمسار التحقيق.
- تعداد المستلزمات من الموارد.
- إيجاز آراء المنظمات غير الحكومية وسواها من الأطراف المعنية بالتحقيق.

النقاط الأساسية: الفصل الخامس

- إن خبرات الأطراف المعنية وتجاربها أساسية لنجاح التحقيق.
- قد تشمل الأطراف المعنية على: ضحايا حالة الانتهاك لحقوق الإنسان التي هي موضوع التحقيق، ومسؤولين حكوميين، ومنظمات غير حكومية، وأكاديميين وموظفين آخرين، ومؤسسات ومجموعات دينية، وجمعيات أخرى بالإضافة إلى منتهكين مزعومين.
- قد تختلف مواقف الأطراف المعنية إختلافاً شاسعاً يتراوح بين الدعم المطلق والرفض الشديد.
- يتوجب على التحقيق الوطني اتباع استراتيجيات مختلفة من أجل إشراك الأطراف المعنية التي يحتاج إلى مشاركتها.

النقاط الأساسية: الفصل السادس

- يتطلّب التحقيق الوطني أهدافاً واضحة وشروط مرجعية جيدة.
- ترتبط الأهداف بالغرض الذي تطمح المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إلى تحقيقه من خلال التحقيق الوطني.
- تحدد الشروط المرجعية الأمور التي سيدرسها التحقيق ويرفع فيها التقارير.

النقاط الأساسية: الفصل السابع

- يحتاج كلّ تحقيق وطني إلى الفريق المناسب الذي يضمّ المزيج الملائم من المهارات والخبرات لإنجاح التحقيق. ويتألف الفريق من مفضي التحقيق وموظفيه.
- يعدّ مفضو التحقيق المحركين الداخليين للتحقيق وواجهته الخارجية وهم يديرون بصورة جماعية فريق التحقيق كلّ، في حين يتولى رئيس التحقيق وحده إدارة أعضاء التحقيق.
- قد يتوجب تعيين خبير مرموق يتحلّى بدرجة عالية من الكفاءة بصفة "مستشار خاص".
- على موظفي التحقيق أن يتحلوا بالخبرة في مجال الإدارة، والبحث والكتابة، والعلاقات العامة والاتصال مع المجتمع، والاتصالات والتواصل مع وسائل الإعلام.

النقاط الأساسية: الفصل الثامن

- لا يجب إطلاق أي تحقيق إلى أن تكون المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تملك الموارد التي تحتاج إليها للتحقيق أو تملك ضمانات بأنها تستطيع الحصول على تلك الموارد في الأوقات اللازمة، وإلى حين الحصول على الموارد أو الضمانات سابقة الذكر.
- يحتاج التحقيق إلى ميزانية كافية محضرة بالشكل الملائم ومؤمنة مسبقاً تخوله القيام بما يتوجب لتحقيق أهدافه وتنفيذ الشروط المرجعية.
- يحتاج التحقيق أيضاً إلى منشآت ومعدات وخدمات ومنشورات تخوله القيام بعمله.

النقاط الأساسية: الفصل التاسع

- من الضروري وضع خطة دقيقة وشاملة قبل المباشرة بالتحقيق على المستوى العام.
- يتناول التخطيط كافة المسائل المتعلقة بتنفيذ التحقيق بما فيها منهجية العمل والجدول الزمني والناتج.
- تعتبر الخطة وثيقة استراتيجية تحدد كيفية تحقيق أهداف التحقيق.
- لا بد من وضع جدول زمني واضح المعالم للخطة لتوجيه عمل التحقيق وضمان حسن سيره.

النقاط الأساسية: الفصل العاشر

- قد تكون بعض المعلومات الضرورية للتحقيق موجودة ومتوفرة أصلاً لذا يجب تحديدها والحصول عليها.
- في بعض الأحيان يكون من الضروري الحصول على المعلومات من خلال البحث.
- قد تتوفر المعلومات أيضاً من أشخاص يتمتعون بخبرات معينة مرتبطة بمسألة حقوق الإنسان التي يتم التحقيق فيها، وذلك شفهاياً أو خطياً أو حتى على شكل مستند خلال جلسات الاستماع العلنية.
- يُعتبر تحديد الأشخاص الذين يمكنهم توفير الأدلة ومن ثم دعوتهم وتشجيعهم على القيام بذلك، جزءاً من العمل التحضيري لإجراء تحقيق وطني.
- يتوجب اعتماد نظام لإدارة المعلومات منذ المراحل الأولى للتحقيق يبيح تصنيف المعلومات وفهرستها وحفظها وضمان أمنها وسريتها واستعادتها بسهولة وبالشكل المناسب.

النقاط الأساسية: الفصل الحادي عشر

- تُتميز جلسات الاستماع العلنية للتحقيق الوطني عن باقي المنهجيات التي تتبناها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهي تعتبر أساسية لبلوغ التحقيق الوطني أهدافه.
- على فريق عمل التحقيق التخطيط بعناية لجلسات الاستماع العلنية لضمان تمكن التحقيق من الاستماع إلى كافة الأطراف التي تملك معلومات مفيدة له، فليجأ إن لزم الأمر إلى اختيار الشهود بدقة في كل جلسة استماع علنية.
- يجب أن يكون حضور جلسات الاستماع متاحاً أمام الجميع، وأن تجرى الجلسات في أماكن مختلفة عديدة قدر الإمكان بحيث يضمن التحقيق تقديم صورة وطنية دقيقة في تقريره. وهذا الأمر مهم خصوصاً في البلدان التي تملك حكومات محلية وحكومات ولايات أو مقاطعات.
- عند إعداد الجلسة، لا بد من النظر في الطرف الفردي لكل شاهد حتى تسري الجلسة بشكل سلس مع احترام الشهود الذين يمثلون فيها.
- يشكّل تحديد كيفية هيكلية جلسات الاستماع وتنظيمها جزءاً أساسياً من عملية التحضير لهذه الجلسات، وبمعنى آخر، تحديد الشهود الذين سيقدّمون إفاداتهم والمسائل التي سيتم تناولها في كل جلسة استماع.
- يجب تسجيل الإفادات التي تم الإدلاء بها خلال الجلسات العلنية بشكل من الأشكال لتسهيل الوصول إليها واستخدامها في تقرير التحقيق.
- يجب أن يحدّد التحقيق ما إذا كان من المناسب الاستعانة بسلطات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدعم تحرياته ومتى.
- عادةً، يجب أن تكون الجلسات علنية بقدر الإمكان وأن تكون أبوابها مفتوحة أمام الجميع وبخاصة أمام وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية وكل شخص يهمله الأمر.

النقاط الأساسية: الفصل الثاني عشر

- يصدر التحقيق التوصيات من أجل التشجيع على الامتثال الكامل لموجبات حقوق الإنسان، من خلال تأمين سبل انتصاف وتعويضات عن الانتهاكات الماضية والوقاية من أي انتهاكات جديدة.
- يجب أن تكون التوصيات واقعية وشاملة ولكن موجزة بقدر الإمكان، ومحددة الأهداف، وتتناول المسائل الأساسية المحددة في التحقيق وتعالجها.
- يجب أن تتوافق التوصيات والشروط المرجعية الخاصة بالتحقيق وأن تأتي رداً على وقائع الوضع كما هو مبين في التحقيق، بعد قياسها مقارنة مع متطلبات القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- يجب أن توجّه التوصيات إلى أي هيئة أو منظمة، أو حتى فرد يضطلع بدور ما في تناول الانتهاكات ومعالجتها أو في تعزيز الامتثال لحقوق الإنسان واحترامها.
- يجب أن تحدد التوصيات أيًا منها تحمل الأولوية الأعلى وأياً منها يمكن تطبيقها على المدى المتوسط والبعيد.

النقاط الأساسية: الفصل الثالث عشر

- يضمن التقرير الجيد بأن يفهم المجتمع بشكل أفضل طبيعة مسألة حقوق الإنسان التي تمت دراستها، ويعزّز احتمال قبول توصيات التحقيق وتنفيذها.
- يفترض بالتحقيق أن يوجّه تقريره إلى البرلمان، والحكومة، والضحايا، وإلى الجهات التي تُرفع التوصيات لها كما وإلى المجتمع الأوسع.
- يعدّ التقرير وسيلة لترويج توصيات التحقيق، وبالتالي، لا بدّ من أن يكون مقنعاً، ومُصاغاً بشكل جيد، ومنظماً بشكل ملائم ويسلّط الضوء على آراء الضحايا وتجاربهم.
- يفترض بطبيعة التقرير وأسلوب صياغته تلبية أية متطلبات تشريعية أو سواها من المتطلبات المرتبطة بالتقارير الرسمية التي ترفع إلى البرلمان، وإنما أيضاً تعزيز قدرة جمهور أكبر من القراء على فهم التقرير.
- يمكن القيمين على التحقيق أن يختاروا إصدار عدّة تقارير، بدلاً من إصدار تقرير واحد فقط، ورفع التقارير بأشكال مختلفة، بما في ذلك على شكل فيديو وشريط صوتي، من دون الاعتماد على النص المكتوب فحسب، وذلك ضمناً لملائمة التقرير لمجموعة مختلفة من الجماهير المستهدفة.

النقاط الرئيسية: الفصل الرابع عشر

- يعدّ نشر التقرير تنويجاً لعمل التحقيق، إلا أنه يفتح مرحلة جديدة من النشاطات الهادفة إلى الترويج لنتائج التقرير وتوصياته وتنفيذها.
- يفترض بالقيمين على التحقيق التخطيط بعناية لنشر التقرير قبل فترة طويلة من تاريخ النشر، مع تسليط الضوء بشكل أساسي على الترويج لتنفيذ توصياته.
- يفترض بحدث نشر التقرير أن يتمّ في إطار نشاط أو حدث عام وأن يترافق مع عدد من النشاطات الأخرى بغية التوعية حول مضمون التقرير والترويج لتنفيذه.

النقاط الأساسية: الفصل الخامس عشر

- من واجب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، بصفتها منظمة دائمة، متابعة التحقيق من أجل تعزيز تنفيذ توصياته.
- يتعين على المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مرحلة لاحقة من مسيرة التحقيق أن تقوم بتطوير استراتيجية متابعة توجّه عملها بعد نشر التقرير.
- يفترض باستراتيجية المتابعة أن تهدف إلى بناء التزام فيما بين المؤسسات الأكاديمية المعنية والمنظمات غير الحكومية والحفاظ عليه، كما وإلى ممارسة ضغط متواصل على الحكومة وعلى غيرها من الجهات التي تم توجيه التوصيات إليها.
- للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً دورٌ متواصل في مراقبة تنفيذ توصيات التحقيق ورفع التقارير حولها بشكلٍ علنيّ. لذلك عليها أن تحضّر تقريراً سنوياً حول تنفيذ التوصيات، أقله خلال السنوات الأولى التي تلي نشر التقرير.

النقاط الأساسية: الفصل السادس عشر

- التقييم جزء أساسي من عملية التحقيق الوطني يجب إدراجه في استراتيجية التحقيق منذ البداية.
- التقييم عملية متواصلة تتخذ أشكالاً مختلفة في أوقات مختلفة وقد تمّ تطويرها وتكييفها بحسب الظروف والمرحلة المحددة التي بلغها المشروع. ويجب إجراء التقييم أثناء عملية التحقيق وفي آخرها. كما ولا بدّ من إجراء عملية تقييم شاملة بعد مرور بعض الوقت على إتمام عملية التحقيق.
- يمكن أن تُسند مهمة التقييم إلى أشخاص من داخل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أو من خارجها.
- يجب أن يسأل التقييم عن مدى فعالية التحقيق في تلبية أهدافه.

مراجع حول التحقيقات الوطنية

مراجع من منتدى منطقة آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان ومن معهد راؤول والينبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني (RWI)

تحقيقات وطنية في الأنماط النظامية لانتهاكات حقوق الإنسان: دليل تدريبي، منتدى منطقة آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان؛ ٢٠٠٩

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتحقيقات الوطنية: مواد مرجعية للتدريب، منتدى منطقة آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان ومعهد راؤول والينبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني؛ ٢٠١١

منع التعذيب: دليل عملي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ منتدى منطقة آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان ورابطة منع التعذيب والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠١٠

الخروج إلى العلن (Going Public): استراتيجيات لتحقيق وطني فعال متوفر على قرص "دي في دي"، منتدى منطقة آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان؛ ٢٠١٢ (معدل)

المراجع بشكل أقراص "دي في دي" الـ DVD

"المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان" في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادي، براين بوردكين الحائز على وسام استحقاق في أستراليا برتبة ضابط، وجايسون نوم؛ ٢٠٠٧

"التحقيقات الوطنية" في المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادي، براين بوردكين وجايسون نوم؛ ٢٠٠٧

الخروج إلى العلن (Going Public): استراتيجيات لتحقيق وطني فعال متوفر على قرص "دي في دي"، منتدى منطقة آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان؛ ٢٠١٢ (معدل)

التحقيق الوطني حول الأطفال المشردين، اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص

التحقيق الوطني في الحق بالرعاية الصحية، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند

التحقيق الوطني في حقوق الإنسان والأمراض العقلية، اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص

التحقيق الوطني حول الحق في الغذاء، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند

التحقيق الوطني حول التعليم في المناطق الريفية والنائية، اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص

التحقيق الوطني حول عدم التعرض للتعذيب، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا

التحقيق الوطني في وسائل النقل العام البري التي يمكن الأشخاص ذوي الإعاقة استخدامها، لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا

مراجع أساسية حول المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

قرار الجمعية العامة ٤٨/١٣٤ (مبادئ باريس)

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة آسيا والمحيط الهادي، براين بوردكين وجايسون نوم؛ ٢٠٠٧

تقييم فعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، المجلس الدولي لسياسة حقوق الإنسان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ٢٠٠٥

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: تاريخها، ومبادئها، وأدوارها، ومسؤولياتها، سلسلة التدريب المختص رقم ٤ (المراجعة ١)، المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ٢٠١٠

دليل إرشادي حول اعتماد وإعادة اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ حزيران/يونيو ٢٠٠٩ (النسخة ٤)

تطور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: دور الأمم المتحدة، أنا إيلينا بوجولاين، المعهد الدنماركي لحقوق الإنسان؛ ٢٠٠٦

التحقيقات الوطنية التي قامت بها مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادي

اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص (التي تعرف الآن باللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان)
التحقيق الوطني حول الأطفال المشردين، ١٩٨٩

www.humanrights.gov.au/human_rights/housing/index.html#youth_1989

التحقيق الوطني في حقوق الإنسان والأمراض العقلية، ١٩٩٣

www.humanrights.gov.au/disability_rights/inquiries/mental.htm

التحقيق الوطني في فصل السكان الأصليين وأطفال جزر مضيق تورييس عن أسرهم، ١٩٩٧

www.humanrights.gov.au/social_justice/bth_report/index.htm

تحقيق وطني حول التعليم في المناطق الريفية والنائية، ٢٠٠٠

www.humanrights.gov.au/human_rights/rural_education/

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان

التحقيق الوطني المتعلق بحق الأشخاص ذوي الإعاقة بالعمل اللائق، العام غير محدد

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند

التحقيق الوطني حول الحق في الغذاء، ٢٠٠٤

التحقيق الوطني في الحق بالرعاية الصحية، ٢٠٠٤

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ماليزيا (SUHAKAM)

التحقيق الوطني حول حقوق الشعوب الأصليين في الأراضي في ماليزيا، ٢٠١٢

www.suhakam.org.my/web/682315/1

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا

التحقيق الوطني حول عدم التعرض للتعذيب، ٢٠٠٦

www.asiapacificforum.net/members/full-members/mongolia/downloads/annual-reports/

Annual_Report_2006.pdf

لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلاندا

التحقيق الوطني في وسائل النقل العام البري التي يمكن الأشخاص ذوي الإعاقة استخدامها، ٢٠٠٥

www.hrc.co.nz/disabled-people/inquiry-into-accessible-public-land-transport-for-people-with-disabilities/



دراسة حالة

١٩٨٧-١٩٨٩

التحقيق الوطني حول الأطفال المشردين
اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص

خلفية التحقيق وسياقه

أجرت اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص التي تعرف اليوم باللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان تحقيقاً وطنياً حول الأطفال المشردين^{١٧} بين العامين ١٩٨٧ و ١٩٨٩. واتخذ القرار بإجراءه هذا التحقيق بعد التشاور مع مجموعة كبيرة من الأفراد والمنظمات التي تحاول مساعدة الأطفال المشردين ومن بعد استطلاع المواد المتوفرة. وارتكز التحقيق إلى حقّ الطفل بالحماية الذي نصّ عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وإعلان حقوق الطفل^{١٨}.

أما شروط التحقيق المرجعية فكانت:

١ التحقيق في فعالية البرامج والخدمات القائمة التي تعالج هذه الحالة وكتابة التقارير عنها. بالإضافة إلى تطوير حلول بديلة تلي حاجات الأطفال والشباب المشردين.

٢ مراجعة التقارير السابقة حول حاجات الأطفال المشردين والخطوات التي اتخذتها السلطات المختصة في هذا الإطار.

٣ تحديد المشاكل التي يواجهها الأطفال والشباب المشردين في الاستفادة من الإسكان الشعبي أو في تأمين غرفة خاصة للإيجار.

٤ التحقيق في حقّ الأطفال والشباب المشردين بالحماية من الإهمال والاستغلال بما في ذلك إمكانية

دعمهم مادياً وتأمين النصح والتمثيل القانوني لهم ورفع التقارير حول هذه الحالات وفقاً لإعلان حقوق

الطفل الصادر عن الأمم المتحدة.

٥ إصدار توصيات بالخطوات التي يجب أن يتخذها الأشخاص والسلطات المعنية من أجل حلّ مشاكل الأطفال والشباب المشردين التي تمّ تحديدها.



عملية التحقيق والمشاركة فيه

ترأس التحقيق المفوض الأسترالي لحقوق الإنسان في حينها، السيد براين بوردكين الحائز على وسام استحقاق في أستراليا برتبة ضابط، وعاونته مفوضاً التحقيق:

- السيد جان كارتر، مدير مركز البحوث والسياسة الاجتماعية التابع لأخوية ساينت لورانس، وهي منظمة غير حكومية رائدة في مجال الرعاية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية، مركزها في ميلبورن-فيكتوريا.
- الأب والي دينليفث وهو كاهن كاثوليكي ملحق بالسجن، له باع طويل في العمل مع المجرمين صغار السن والشباب المشردين، ويقوم في بريسباين - كوينزلاند.

١٧ راجع المورد ٢، التحقيق حول الأطفال المشردين، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتحقيقات الوطنية: مواد خاصة بالتدريب، منتدى منطقة آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومعهد راؤول والينبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني؛ ٢٠١١. وراجع أيضاً: www.humanrights.gov.au/human_rights/housing/index.html#youth 1989.

١٨ لم يكن قد انتهى العمل على إتفاقية حقوق الطفل في ذلك الوقت، لذلك لم تستطع اللجنة أن تركز إلا على إعلان حقوق الطفل الذي ألحّق بقانون تأسيسها (قانون لجنة حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص في العام ١٩٨٦)

يتمتع مفوضا التحقيق بخبرة في المجال ومعارف واسعة على المستوى الوطني كما وفي الولايتين اللتين ينتميان إليهما. وقد تمكنا مع المفوض بوردين من توسيع نطاق التحقيق من حيث الخبرة والخلفية والقطاع الاجتماعي والجغرافيا.

وقد طلب التحقيق بحوثاً لتأمين معلومات معمقة حول جوانب محددة من القضية تتضمن:

- معلومات عن معدل تشرد الأطفال
- تجارب حول تشرد الأطفال
- وضع الأطفال والشباب الذين يتركون بيوت الرعاية
- الأطفال المشردين من السكان الأصليين ومن سكان جزر مضيق توريس
- التكلفة الاجتماعية والاقتصادية لتشرد الأطفال
- مقارنة مجتمعية لتشرد الأطفال
- مسائل قانونية متعلقة بتشرد الأطفال

وأقام التحقيق جلسات استماع علنية في الولايات والأراضي الأسترالية كلها، وبلغ مجموعها ٢١ جلسة أجريت بين ٢٨ أكتوبر/ تشرين الأول من العام ١٩٨٧ و٢٧ يوليو/تموز من العام ١٩٨٩. في خلال جلسات الاستماع هذه حصل التحقيق على إفادات أكثر من ٣٠٠ شاهدا بما فيهم أطفال وشباب ومثلي عن عدد من الجمعيات التي تعمل مع الأطفال والشباب المشردين ومن أجلهم. كما واستمع التحقيق إلى إفادات موظفين حكوميين مسؤولين عن السياسة العامة والخدمات المتعلقة بتشرد الأطفال.

وحصل التحقيق أيضاً على أدلة مستندية تخطى عددها ١٦٠ كرد على الإعلانات التي وضعت في أهم الصحف المحلية والوطنية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومات المحلية قدّمت كلها أدلة مستندية أيضاً. وإعتبر التحقيق الاستماع إلى أقوال الأطفال والشباب أمراً أساسياً، وحضر بعضهم كشهود في جلسات الاستماع الرسمية لكن التحقيق يتقن أن العديد منهم لم يشعر بالإرتياح إلى الطريقة التي كان يجري بها التحقيق. لذلك أجرى مفوضو التحقيق الكثير من المناقشات غير الرسمية في الملاجئ وفي غيرها من مراكز خدمة الشباب. كما وتم عقد اجتماعات خاصة تمكن الشباب فيها من التكلم بصراحة عن الاستغلال والانتهاكات التي تعرّضوا لها.

التوصيات

نتج عن التحقيق تقريراً أساسياً حول الأدلة والإفادات التي حصل عليها وحول البحوث الذي طلبها وخلصاته وتوصياته، وبلغ حجم التقرير ٤٠٠ صفحة تقريباً^{١٩}. وصدر التقرير بعنوان أطفالنا المشردين، للتشديد على أن الأطفال هم مسؤولية المجتمع ككل. وكان الغلاف أسوداً وعليه رسم بالأبيض لطفل يجلس مكتئباً في الشارع. كما وانعكست القصة في العنوان والغلاف لا سيما من خلال عبارة "أطفالنا". وأتى التقرير متماسكاً مع متطلبات صياغة التقارير الرسمية من حيث قوة التحليل فيه واحتوائه على كل عناصر المضمون الرسمي الذي تتميز به التقارير الرسمية، ولكنه كان موجهاً إلى عامة القراء حيث استخدمت فيه لغة وأسلوباً من شأنهما مخاطبة جمهور واسع.

وجد التحقيق أن عدد الأطفال والشباب المشردين في أستراليا في ذلك الوقت قارب ٢٥٠٠٠ كما ولحظ أن عدد الأطفال والشباب المعرضين للتشرد أو الذين يقيمون في مساكن سيئة وغير قابلة للسكن لا يقل عن ذلك العدد أبداً. وخلص التقرير إلى أن ذلك يشكل انتهاكاً بالغاً لحقوق الأطفال والشباب المتأثرين، وربط بين التشرد وغيره من المشاكل مثل البطالة والاعتداء الجنسي والتعرض للعنف. كما وألقى الضوء على غياب خدمات الدعم المنسقة والمعززة بالموارد الكافية المخصصة للأطفال والشباب المشردين.

١٩ "أطفالنا" المشردين: تقرير التحقيق الوطني حول الأطفال المشردين الذي أجرته اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص، ١٩٨٩. يمكنك الإطلاع على التقرير عبر الرابط التالي:

1989_www.humanrights.gov.au/human_rights/housing/index.html#youth

أقر التحقيق بأن تشرد الأطفال يستحضر عدداً كبيراً من حقوق الإنسان ويتداخل مع عدة قطاعات ومجالات من السياسات العامة. لذا رأى ضرورةً في الاستجابة الشاملة لحاجات الأطفال والشباب المشردين وأصدر توصيات في هذا الشأن بلغ عددها ٧٧ توصية تطرقت إلى:

- إعانة الدخل
- الإيواء المدعوم
- اتفاقية الإسكان بين الكومنولث والولايات والأقاليم
- خدمات إيواء القطاع الخاص
- خدمات إيواء الشباب
- الاحتياجات والخدمات الصحية
- احتياجات وخدمات الدعم
- الاحتياجات والخدمات القانونية
- النظام التربوي
- برامج التدريب المهني وبرامج التوظيف
- برنامج لإيواء الشباب وخدمات الدعم

تضمن التحقيق في تقريره بعض البحوث التي كان قد كلف أشخاصاً بإجرائها. كما نشر تقريراً منفصلاً كان قد طلب إجراءه حول تجارب الأطفال المشردين لضمان توغل البعد الإنساني لتشرّد الأطفال في الوعي العام والسياسي. ٢٠ فقد أضفى التحقيق الطابع الشخصي على تجارب الأطفال بحيث لم تعد المسألة تقنية فحسب، بل إنسانية أيضاً.

المتابعة

استقطب التحقيق قدراً كبيراً من الاهتمام الإعلامي والعام طوال مدة سير مجرياته. غير أن صدور تقريره حاز على أهمية خاصة إذ استرعى تغطية إعلامية في جميع الولايات والأقاليم الأسترالية كما وكان موضوع نقاشات عامة واسعة النطاق. وقد لفت التحقيق أنظار الأستراليين إلى أبعاد المشكلة الإنسانية بطرق غير مسبوقه. والأهم من ذلك كله أنه حوّل طبيعة تشرد الأطفال من مشكلة اجتماعية إلى موجب من موجبات حقوق الإنسان.

واستجابت وسائل الإعلام على الفور بتغطية أوسع للتقرير وللحالة. وإلى جانب نقل الأخبار حول صدور التقرير ومحتوياته، تم إنتاج فيلم تلفزيوني وثائقي يتصدى للمسألة ويعرض تجارب فعلية لأطفال وشباب مشردين. وقد حشد التحقيق الضغط اللازم لإحداث ردود جديدة هامة إزاء الوضع، أنت من قطاعات حكومية وغير حكومية على حد سواء، إذ أدخلت الحكومات على المستويات الفدرالية والولائية والإقليمية برامج جديدة ووسعت رقعة البرامج القائمة وزادت التمويل لخدمات إيواء ودعم الأطفال والشباب المشردين في حين عملت الوكالات غير الحكومية على توسيع رقعة الخدمات القائمة وإطلاق خدمات جديدة في آن. وقد عمد عدد كبير من هذه المبادرات إلى ربط نفسها بشكل صريح بالتحقيق وبتقريره مثال جمعية بوردكن في نيو ساوث ويلز^{٢١} وعيادة براين بوردكن في جنوب أستراليا.

وبقي التحقيق حول الأطفال المشردين السلطة الرئيسة في موضوع تشرد الأطفال في أستراليا لعشرين عاماً. وكان بمثابة النقطة المرجعية التي تعود إليها وتتبنى عنها كافة النشاطات الأخرى في هذا المجال. وفي العام ٢٠٠٧، قامت اللجنة الوطنية للشباب المعنية بتشرّد الشباب وهي مبادرة مجتمعية مستقلة،^{٢٢} بالبحث مجدداً في القضية وقد ورد في تقريرها ما يلي:

لقد تم إحراز تقدّم على مرّ السنوات العشرين الماضية، ولكن، على الرغم من تحسين الخدمات وكل الابتكارات في هذا الشأن، يبقى التشرّد مشكلة اجتماعية كبيرة.^{٢٣}

ولا يزال تحقيق اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص حول تشرد الأطفال له تأثير حتى يومنا.

٢٠ أطفالنا المشردون: تجاربهم، تقرير بقلم د. إيان أوكونور للتحقيق الوطني حول الاطفال المشردين؛ اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص؛ ١٩٨٩

٢١ راجع: www.burdekin.org.au/frameset.html

٢٢ راجع: www.nyc.net.au

٢٣ راجع: www.nyc.net.au/about

دراسة حالة

١٩٩٣-١٩٩١

التحقيق الوطني حول حقوق الإنسان والأمراض العقلية
اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص



خلفية التحقيق وسياقه

أجرت اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص (HREOC) التي باتت تدعى اليوم اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان، تحقيقاً وطنياً من حزيران/يونيو ١٩٩٠ وحتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ في حقوق الإنسان للأشخاص المصابين بأمراض عقلية.^{٢٤} وقد تولى براين بوردين، مفوض حقوق الإنسان في أستراليا آنذاك، الشروع في التحقيق وقيادته.

وكان تحقيق سابق أجرته اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص، "أطفالنا المشردون"، قد جمع أدلة مقلقة حول جهل الناس وسوء فهمهم الكبير لطبيعة المرض العقلي كمسألة حقوق إنسان.^{٢٥} وكشف عن حالات كثيرة للأطفال وشباب مشردين يعانون مشاكل غير مُكتشفة مرتبطة بصحتهم العقلية. ثم أوضحت البحوث التكميلية النطاق الأوسع التي تتخذها المشكلة والمتمثل في ارتفاع عدد حالات الاضطرابات العقلية بين الأشخاص من كافة الأعمار في جميع أنحاء أستراليا؛ وتعاكس الحكومة عن مجابهة هذا الأمر على نحو مناسب باللجوء إلى قدر كافٍ من خدمات الرعاية الصحية العقلية لمواجهة قلة توافر الموارد الموثقة بشكل جيد في عدد كبير من التحقيقات التي جرت على مستوى الولايات؛ وغياب سبل حماية رسمية من التمييز تُخصّص للمصابين بأمراض عقلية. وقد حثت هذه العوامل كلها اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص على التحقيق في مدى انتهاك حقوق الأشخاص المصابين بأمراض عقلية على الصعيد الوطني.

عملية التحقيق والمشاركة فيه

ترأس المفوض بوردين التحقيق الذي تضمن أيضاً مفوضي تحقيق اثنين خبيرين بدوام جزئي هما السيدة مارغريت جيلفويل التي كانت آنذاك رئيسة مستشفى ملبورن الملكي ونايئة رئيس المعهد الفكتوري للصحة العقلية والسيد دايفيد هال الذي كان آنذاك المدير التنفيذي لزمالة ريتشموند في ولاية فيكتوريا (التي تعمل اليوم تحت اسم "مايند Mind" في كلا فيكتوريا وجنوب أستراليا)، وهي منظمة متعارف عليها توفر مجموعة واسعة من خدمات الدعم في مجال الصحة العقلية والتشرد على مستوى الولايات. كما تم تعيين عدد كبير من الأكاديميين والمتخصصين البارزين في المجال لتقديم المشورة والمساعدة، بما فيهم رئيس قسم الطب النفسي في جامعة كوينزلاند الذي كان يشارك كـ"المستشار الخاص" للتحقيق.

وقد تم اعتماد نهج تكتيكي في إجراء جلسات استماع التحقيق للتمكن من بلوغ الأشخاص الساكنين في المناطق النائية من البلاد وفي مراعاة الصعوبات التي قد يواجهها أشخاص كثيرون في التقدم والإقرار عن مشاكل لديهم مرتبطة بالصحة العقلية.

٢٤ راجع: "المورد الرابع، تحقيق حقوق الإنسان والأمراض العقلية"، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتحقيقات الوطنية: مواد التدريب: منتدى آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومعهد راؤول والبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، ٢٠١١.
٢٥ إن التقرير "أطفالنا المشردون" متوفر على www.humanrights.gov.au/human_rights/housing/index.html#youth. 1989.
راجع أيضاً "المورد الأول، تحقيق حول الأطفال المشردين"، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتحقيقات الوطنية: مواد التدريب: منتدى آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومعهد راؤول والبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، ٢٠١١.

أُجريت جلسات الاستماع العلنية على مر ٣٣ يوماً من نيسان/أبريل ١٩٩١ وحتى تموز/يوليو ١٩٩٢ في ١٧ مدينةً ومركزاً إقليمياً في أستراليا تغطي كافة الولايات والأقاليم الأسترالية وتراوحت جلسة الاستماع الواحدة بين ثلاثة وستة أيام في المدن الكبيرة. وتم تدير إمكانية السفر لمن هم في المراكز الأصغر حجماً الذين كانت المسافة ستحول دون إدلائهم بشهاداتهم.

كما تم تنظيم جلسات استماع خاصة وغير رسمية لضمان تمكن الشريحة الواسعة من الأشخاص المتأثرين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بمشاكل مرتبطة بالصحة العقلية من الإدلاء بشهاداتهم في بيئة مراعية لحساسية الموضوع وملائمة اجتماعياً وثقافياً لهم. وتضمنت هذه جلسات استماع خاصة ومنتديات عامة وفرت بيئة تتحلى بطابع رسمي أقل وتحفظ سرية الأسماء بحيث يتمكن الأشخاص الذين يعانون أمراضاً عقلية من مشاركة معلوماتهم التي تفيد التحقيق بحضور عائلاتهم ومقدمي الرعاية لهم.

واستجابةً لنداءات نُشرت في صحف على صعيد البلد والولايات والأقاليم ومعلومات وفرت من خلال شبكات مجتمعية، أدلى ٤٥٦ شاهداً بإفادات علنية في جلسات استماع رسمية وحضر أكثر من ٣٠٠ شخص المتنديات التي عُقدت بالتزامن مع جلسات الاستماع وورد أكثر من ٨٢٠ ملفاً من الأدلة المستندية من مروحة واسعة من الأفراد والمنظمات المهتمة. كما قدم أكثر من ٦٠ شخصاً إفادات سرية في جلسات استماع خاصة، ما يعكس في رأي التحقيق وصمة العار الاجتماعية المؤسفة التي تحيط بمشاكل الصحة العقلية.

وقد استشار التحقيق ممثلين عن السكان الأصليين كما وعاملين في مجال الصحة العقلية للسكان الأصليين في كل ولاية وإقليم وعقد جلسات استماع فردية مع مجموعات من السكان الأصليين في الإقليم الشمالي. وتجلت أهمية جلسات الاستماع هذه ليس في التعرف على الفوارق الثقافية في تصور المرض العقلي فحسب، بل أيضاً في إقرار هشاشة وضع السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس أكثر من غيرهم لتعريضهم للتمييز العنصري.

وأخيراً، عاين التحقيق أيضاً مؤسسات الطب النفسي وخدمات الصحة العقلية في أنحاء أستراليا وتحدث مع الموظفين والمرضى في خلال زيارته.

التوصيات

تخطى تقرير التحقيق الوطني حول حقوق الإنسان للأشخاص المصابين بأمراض عقلية الذي صدر في العام ١٩٩٣ الألف صفحة وانقسم إلى مجلدين.^{٢٦} وكان وما زال يعدّ حتى يومنا أكثر دراسة شاملة نُشرت على الإطلاق حول حالة حقوق الإنسان المتعلقة بالأشخاص المصابين بأمراض عقلية. فقد تضمن تحليلاً شاملاً للقانون وللوقائع - في كل ولاية على حدة وبالطريقة التي تؤثر فيه في فئات سكانية معينة، وبخاصة تلك الأكثر حرماناً في المجتمع الأسترالي.

وقد كشف تقرير التحقيق عن حالات سوء فهم فاضحة وواسعة النطاق في المجتمع الأسترالي لطبيعة الأمراض العقلية والقدرة على معالجتها، كما وعن التمييز الناجم عن ذلك والذي يقع ضحيته الأشخاص المصابون بأمراض عقلية وأطفالهم وأولئك المسؤولين عن رعايتهم ودعمهم (أي أفراد عائلاتهم في أغلب الأحيان). وقد خلص إلى أنّ اعتماد المؤسسات على التعريفات السريرية والمقيدة بشكل مبالغ به للأمراض العقلية منعت الكثيرين ممن هم بحاجة ماسة إلى بعض الخدمات في هذا المجال من الحصول عليها. وإلى جانب الكشف عن مواطن ضعف خطيرة في مسائل التمويل وتوفير الرعاية والإيواء، سلطت نتائج التحقيق الضوء على العقبات الكبيرة التي تعترض تمكن المصابين بأمراض عقلية من العمل والتعلم والعلاقة الناتجة عن ذلك بين التمييز والحرمان الاجتماعي.

كما أبرز التقرير أيضاً الحرمان المكثف الذي تعاني منه شرائح أخرى ضعيفة من الأستراليين، يواجه بعضها أشكالاً عدة من التمييز وغياب الخدمات المختصة لمعالجة ذلك في المقابل. وتضمنت هذه الشرائح السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس؛ والأطفال والشباب؛ والمستن؛ والنساء؛ والمرضى العقليين المحالين إلى القضاء والمعطلين والسجناء؛ وذوي الإعاقات المتعددة؛ وسكان المناطق الريفية والنائية؛ والمشردين؛ والأشخاص الوافدين من مجتمعات غير ناطقة بالإنجليزية.

وقد أصدر التقرير توصيات عامة لإحداث تغييرات كبيرة جداً في التشريعات على المستويين الفدرالي والولائي، وتناول مسائل قانونية متعلقة بـ:

- المواضيع والتعريفات النظامية
- الدخول الطوعي
- الدخول غير الطوعي
- المراجعة
- الضمانات الإجرائية
- العلاج
- السرية
- المرضى الجنائيون (المرضى العقليين المحالين إلى القضاء)
- الضوابط التشريعية
- الوصاية والإدارة
- مكافحة التمييز
- التعاون بين الولايات

كما وورد في التقرير نتائج وتوصيات مرتبطة بكل من الفصول تناولت ما يلي:

- خدمات الصحة العقلية
- العاملين في مجال الصحة
- العلاج والرعاية داخل المستشفى
- العلاج والرعاية في المجتمع
- لإيواء وفنادق الإقامة الدائمة والتشرد
- التوظيف
- التعليم والتدريب
- التمييز
- مقدمي الرعاية
- الأطفال الذين يعانون أهلهم من أمراض عقلية
- المسنين
- النساء
- الأطفال والمراهقين
- الأشخاص المصابين بإعاقين أو أكثر
- الأشخاص في المناطق الريفية والمنعزلة
- السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس
- الأشخاص الوافدين من مجتمعات غير ناطقة بالإنجليزية
- المرضى العقليين المحالين إلى القضاء والسجناء
- البحوث حول الأمراض العقلية
- الوقاية والتدخل المبكر
- المساءلة

المتابعة

حظي التحقيق باهتمام كبير من قبل وسائل الإعلام ما ساهم في ضمان معرفة واسعة النطاق بنتائجه وتوصياته. كما وساهم أيضاً في بناء قوة دافعة وزخم مهم لتنفيذ توصياته، وهو أحد أبرز أهداف التحقيق الوطني وعملية إجراء جلسات الاستماع العلنية. وقد أشارت دراسة للتغطية الإعلامية التي أحاطت بنشر التقرير إلى أنه تلقى ما يعادل ٣٠ صفحة كاملة خالية من الإعلانات في الصحف اليومية الـ ١٢ الأهم الصادرة في المدن الكبرى و١٥ ساعة من التغطية على محطات إذاعية تبث في المدن الكبرى وما لا يقل عن ٩٠ دقيقة من التغطية التلفزيونية في عاصمة كل من الولايات. والجدير بالذكر أن القيمة الإجمالية للتغطية الإعلامية التي أحاطت بنشر التقرير تقدر بما يفوق ٢،٢٥ مليون دولار.^{٢٧} وشكل هذا المستوى من التغطية بحد ذاته استراتيجية بالغة الأهمية في التشجيع على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

ومما لا شك فيه أن الاهتمام الذي حشده التحقيق الوطني لمسألة الصحة العقلية قد دفع بعجلة العمل الحكومي بخصوص هذه المسألة. فخلال التحقيق، التزمت كافة الحكومات الولائية باستراتيجية وطنية للصحة العقلية حرّكت دوافع أستراليا وعزمها على العمل على استيفاء معايير "مبادئ الأمم المتحدة لحماية الأشخاص المصابين بمرض عقلي وتحسين العناية بالصحة العقلية" بالكامل؛ وتوحيد التشريعات المرتبطة بالصحة العقلية ومعاييرها؛ وزيادة تمويل موارد الصحة العقلية إلى حد كبير.^{٢٨} كما ونجح التحقيق في إحداث نقلة غير مسبوق في النوعية العامة حول الأمراض العقلية وفي مواقف الناس منها. وبدأ باعتماد مقاربة أوسع نطاقاً من منظور حقوق الإنسان في ما يختص بالسياسات والتشريعات المرتبطة بالصحة العقلية، بما في ذلك وضع صك لتحليل الحقوق من أجل تقييم توافق التشريعات مع مبادئ الأمم المتحدة بشكل متواصل. وللمرة الأولى في تاريخ أستراليا، تم تخصيص ميزانية لخدمات الصحة العقلية على المستوى الفدرالي - وهي ميزانية باتت الآن تبلغ مليارات الدولارات.

كما وأثار التحقيق تدقيقاً إضافياً في مسألة مرتبطة بحقوق الإنسان تحت عنوان "التحقيق المستأنف" الذي دقق في حالة خدمات رعاية الصحة العقلية وسياساتها في ولاية فيكتوريا الأسترالية. وفي العام ١٩٩٤، توجّه عدد من الأطباء السريريين والمناصرين والموظفين العموميين العاملين في هذا المجال إلى بوردين، بصفته مفوض حقوق الإنسان في أستراليا، وقدموا له معلومات متعلقة بمحاولات تهريب مزعومة ضد مجموعة من الأفراد والمظمات بهدف خنق الانتقادات الموجهة إلى خدمات الصحة العقلية في ولاية فيكتوريا. أعاد التحقيق المستأنف تركيز اهتمامه على التباينات الواضحة بين سياسات الحكومات الولائية واستراتيجيات الإصلاح حسنة النية والآثار المتفاوتة الناتجة عن تطبيق ضعيف ومفرط السرعة وقليل الموارد. وشدد كل من التحقيقين على أن الالتزام بإخراج المرضى المصابين بأمراض عقلية من المؤسسات التي تجبرهم على البقاء فيها لفترة طويلة وتعزلهم، ووضعهم تحت الرقابة المنزلية أو رقابة مراكز مجتمعية تقدم خدمات العناية بالصحة العقلية، ليس كافياً وأن إصلاح السياسات والإصلاحات العملية تتطلب المتابعة والتعديل المستمرين كما وتأمين الموارد اللازمة على المدى الطويل.

وفي حين لا يزال يتعين فعل الكثير بخصوص تطبيق توصيات التحقيق، فقد ألهم هذا الأخير وشجّع على إطلاق مبادرات عدة لاحقة على المستويين الفدرالي والولائي، بما فيه تعيين وزير للصحة العقلية في الحكومة على المستوى الفدرالي وتأسيس لجنة تحقيق برلمانية في الصحة العقلية.^{٢٩} كما وضمن مستوى هاماً من التدقيق في التزام الحكومة بالتطبيق العملي للاستراتيجية الوطنية. واستمرت اللجنة الأسترالية^{٣٠} لحقوق الإنسان في الترويج لنتائج التحقيق وتوصياته، مساهمة إلى حد كبير في عمل لجنة مجلس الشيوخ في العام ٢٠٠٥ وناشرة عدداً من التصريحات العلنية التي تقيّم فيها التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات.^{٣١}

٢٧ أجرت مؤسسة "مرفين سميث وشركاه" دراسة التغطية الإعلامية لصالح اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ القرض.

٢٨ زر موقع وزارة الصحة والشيخوخة لمراجعة استراتيجية الصحة العقلية الوطنية الأسترالية: www.health.gov.au/internet/main/publishing.nsf/content/mental-strat

٢٩ يمكن مراجعة تقرير "التحقيق المستأنف" عبر الرابط التالي: www.humanrights.gov.au/disability_rights/inquiries/mental.htm

٣٠ اجتمعت اللجنة حتى العام ٢٠٠٦ وأصدرت تقريرين في آذار/مارس ونيسان/أبريل في ذلك العام. راجع: www.aph.gov.au/Parliamentary_Business/Committees/Senate_Committees?url=mentalhealth_ctte/index.htm

٣١ راجع: www.humanrights.gov.au/disability_rights/inquiries/mental.htm

دراسة حالة

١٩٩٥-١٩٩٧

التحقيق الوطني حول فصل أطفال السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس عن أسرهم
اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص



خلفية التحقيق وسياقه

قام التقرير الصادر في العام ١٩٧٧ تحت عنوان "إعادتهم إلى موطنهم" بتوثيق تحقيق وطني دام لعامين وتوغّل في واحدة من أكثر الممارسات خطيرة في انتهاكات حقوق الإنسان النظامية التي اختبرتها أستراليا والتي تمارس ضد السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس.^{٣٢} وكان مصرّحاً بهذه الممارسات في القانون ويتم تنفيذها في كافة ولايات أستراليا وأقاليمها في إطار سياسة دمج أو استيعاب متفق عليها وطنياً ويجري بموجبها العمل على دمج السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس بالمجتمع الأسترالي العام فيخسرون ثقافتهم القديمة وهوياتهم المتميزة. والجدير بالذكر هنا أنه على مدى فترة متني عام، أي منذ بدء الاحتلال الأوروبي وحتى العام ١٩٧٠ تقريباً، تم انتزاع عشرات الآلاف من أطفال السكان الأصليين قسراً عن عائلاتهم وجماعاتهم في أستراليا وعُرف هؤلاء الأطفال بـ "الأجيال المسروقة".



ولطالما اعتبر سكان أستراليا الأصليين سياسات وممارسات الفصل هذه من أكثر الأعمال الظالمة والأخطاء الجوهريّة التي ارتكبت بحقهم وأصل جزء كبير من الأذى الذي تعرضوا له. وكانوا قد بدؤوا يخبرون قصصهم للمجتمع الأوسع ويسعون وراء الحقيقة والعدالة. كما سعوا أيضاً للحصول على السجلات والمعلومات والمساعدة الحكومية لمحاولة جمع شمل أفراد العائلات التي تم تشتيتها. وفي العام ١٩٩٤، في مؤتمر "العودة إلى الوطن" المنعقد في دارون، قام أكثر من ٦٠٠ مشارك بإخبار قصته وتمت مناقشة عملية مصالحة للمتضررين من الممارسات. وفي العام ١٩٩٥، طلب المدعي العام الأسترالي من اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص (التي أصبحت تعرف اليوم باللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان) إجراء تحقيق حول السياسات والتشريعات والممارسات الحكومية التي كانت قد أدت إلى "الأجيال المسروقة". وكان ذلك بمثابة حجر الزاوية للالتزام الوطني الذي تم في العام ١٩٩١ بشأن برنامج المصالحة الوطنية بين السكان الأصليين وسائر الأستراليين والذي يمتد على عشرة أعوام.^{٣٣}

بحث التحقيق في الانعكاسات المتعددة الناجمة عن التجريد التي أصابت أجيال عدة من السكان الأصليين، وكان بمثابة إقرار بالضرر الذي أصابهم، وشهادة على تجارب الذين عانوا من المشكلة، ونافذة للشروع في عملية مصالحة وشفاء نفسي وفي نهاية المطاف، تعويض للمتضررين بالعمل معهم ومن أجلهم. وقد تضمنت شروط هذا التحقيق المرجعية الخروج بتوصيات بشأن إصلاح القوانين والسياسات والتعويض والإجراءات اللازمة للمساعدة على جمع شمل العائلات. كما بحث التحقيق أيضاً في الممارسات الحكومية المعاصرة المرتبطة بانتزاع أطفال السكان الأصليين ورعايتهم.

٣٢ يمكن مراجعة التقرير وموارد أخرى من التحقيق وبشأنه عبر الرابط التالي:

www.humanrights.gov.au/social_justice/bth_report/index.html

٣٣ زر موقع "المصالحة الأسترالية" Reconciliation Australia: www.reconciliation.org.au/home/about-us

عملية التحقيق والمشاركة فيه

شارك مفوضو التحقيق في اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص جميعهم في هذا التحقيق، وهو التحقيق الوطني الوحيد الذي قادته اللجنة بكافة مفوضيها. وتمت الاستعانة خلاله أيضاً بخبرة ١١ شخصاً أسترالياً من السكان الأصليين تم تعيينهم مفوضي تحقيق بدوام جزئي. وانضم هؤلاء إلى مفوضي التحقيق في اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص، وشاركوا في قيادة جلسات الاستماع العلنية وفي إعداد التقرير النهائي. وأخيراً، تم تشكيل مجلس استشاري معني بالسكان الأصليين لتقديم مشورة مختصة للتحقيق، وقد تألف المجلس من الأشخاص الأوثق صلةً بالمسائل التي يتم التحقيق فيها.

بدأ التحقيق منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بعقد جلسات استماع في عاصمة البلاد، وفي كل عاصمة ولاية وإقليم وفي مختلف المراكز الإقليمية، جُمعت خلالها الإفادات من ٤٩ مدينة وبلدة على مدى ٩٩ يوماً. وقد جمع التحقيق إفادات شفوية وأدلة مستندية من ٥٣٥ شخصاً من السكان الأصليين المتضررين من سياسات الفصل. وبلغ مجمل عدد الإفادات المقدمة ٧٧٧ إفادةً من أفراد وحكومات ومنظمات. وقد أمنت جلسات الاستماع الخاصة والسرية المراعاة في الشهادات المسجلة الحماية لخصوصية الأفراد الضحايا عند الضرورة. كما قدم مساعداً اجتماعيً من السكان الأصليين الدعم إلى الأشخاص الذين أدلوا بإفاداتهم، وذلك اعترافاً بصعوبة استعادتهم التجارب القاسية والتي أحدثت صدمة في أنفسهم. كما أخذ التحقيق أيضاً إفادات موظفين سابقين في إرساليات وفي الحكومة، والكنيسة وغيرهم من ممثلي المنظمات غير الحكومية ومثلي الحكومة.

على صعيد آخر، قام التحقيق أيضاً بتكليف أطراف بإجراء بحوث في النواحي الأساسية من شروطه المرجعية، بما في ذلك، النظر في انعكاسات سياسات انتزاع الأطفال في القانون الدولي، وتحليل الممارسات الراهنة لانتزاع أطفال السكان الأصليين من خلال إجراءات رعاية الأطفال وقضاء الأحداث.

وقد سجّل التقرير عدداً من الاستنتاجات التاريخية، إذ وجد أن بين طفل واحد من أصل عشرة وطفل واحد من أصل ثلاثة من السكان الأصليين تم انتزاعهم من عائلاتهم قسراً بين العامين ١٩١٠ و١٩٧٠، ومعظمهم لكونهم من السكان الأصليين بشكل أساسي وليس حرصاً على رعايتهم. وفي غالبية الأحوال، كان يتم نقل هؤلاء الأطفال عدة مرات، بين إرساليات ومؤسسات الكنيسة والأهالي بالتبني من غير السكان الأصليين. كما وجد التحقيق أن الانتزاع القسري لهؤلاء الأطفال ونقلهم عدة مرات قد ساهم مباشرة في تدهور صحتهم النفسية، وفي أن كثيرين منهم قد عانوا من الإساءة اللفظية والبدنية والاعتداء الجنسي على أيدي موظفين عامين أو جراء أعمال السلطات العامة. وقد تبين أن السلطات والأفراد الذين أسندت إليهم الوصاية على أطفال السكان الأصليين فشلوا في واجب العناية الموكل إليهم.

وبات يعتبر انتزاع أطفال السكان الأصليين عن عائلاتهم منذ العام ١٩٤٦ عمل إبادة جماعية بموجب القانون الدولي. وكانت اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص مدركةً تماماً خطورة هذا الاستنتاج، وقد توصلت إلى هذه النتيجة بعد دراسة مكثفة للوقائع الفعلية والنظر إليها انطلاقاً من القانون الدولي. واستنتجت اللجنة أن القانون والسياسات والممارسات التي سمحت بانتزاع الأطفال شكلت إبادة جماعية، وذلك على الأقل منذ أن وُضع تعريف للإبادة الجماعية بعد الحرب العالمية الثانية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تعريف الإبادة الجماعية الوارد في "اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها" يشمل نقل الأطفال عنوةً من جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية إلى جماعة أخرى بقصد التدمير الكلي أو الجزئي للجماعة.



٣٤ راجع: "ملاحظات الخلفية: "عذراً: العمل العائلي لتقرير إعادتهم إلى موطنهم": كورال دوو، قسم السياسات الاجتماعية، مكتبة أستراليا البرلمانية؛ ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨؛ متوفر عبر الرابط التالي:

BringingThemHomeReport/0708/http://www.aph.gov.au/About_Parliament/Parliamentary_Departments/Parliamentary_Library/pubs/BN

٣٥ اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ١٩٤٨؛ المادة ٢.

وأقرّ التحقيق أن عدداً كبيراً من الأشخاص الذين تم انتزاعهم بموجب سياسات الفصل السابقة قد فصلوا هم أيضاً في ما بعد عن أطفالهم بمقتضى مخططات حكومية معاصرة. كما استنتج التحقيق أن نسبة أطفال السكان الأصليين من بين مجمل الأطفال الذين تم انتزاعهم عن عائلاتهم لغرض رعايتهم ووفق نظام قضاء الأحداث ما زالت مرتفعة أكثر مما يجب.

التوصيات

قدّم التحقيق ٥٤ توصية، ارتكز عدد كبير منها على المبادئ الدولية للإصلاح في ما يتعلق بالانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان، والتي نصت تحديداً على الإصلاح في خمسة مجالات: الاقرار بالأخطاء والاعتذار؛ والإعادة، والتعويض حيث تكون الإعادة غير ممكنة؛ وإعادة التأهيل، وضمانات عدم تكرار الانتهاكات.^{٣٦} أما التوصيات الأخرى فارتكزت على القانون الدولي لحقوق الإنسان في ما يتعلق بالأطفال، لاسيما اتفاقية حقوق الطفل.

وفي توصيات أخرى، حثّ التحقيق البرلمانات والحكومات الأسترالية، وغيرها من المؤسسات والسلطات الحكومية الأخرى المعنية بتطبيق عمليات انتزاع الأطفال على الاعتذار والاقرار بمسؤوليتها عن الضرر الذي ألحقته بالسكان الأصليين الأستراليين المتضررين من القوانين والسياسات والممارسات الماضية. واقترح التحقيق وضع مخطط تعويض وطني يتيح للضحايا الأفراد تقديم مطالبات مبنية على أسس مثل التمييز العنصري والحرمان من الحرية والألم والمعاناة والخسارة الاقتصادية وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان. كما وقدّم توصيات بخصوص عمليات انتزاع أطفال السكان الأصليين المعاصرة لمعالجة مسألة استمرار انتزاع أعداد كبيرة من أطفال وشباب السكان الأصليين لأغراض مرتبطة بقضاء الأحداث أو الرعاية.

المتابعة

كانت للحكومات والسلطات الأخرى استجابات عديدة للتحقيق أسفرت عن نتائج مثيرة للجدل سياسياً. فعندما تم تقديم التقرير، رفضت حكومة الائتلاف الفدرالية في ذلك الحين الاعتذار عن انتهاكات حقوق الإنسان التي طالت "الأجيال المسروقة". إلا أن الحكومة وحثت مواردها نحو مبادرات عديدة هامة في هذا المجال، إذ كانت مستعدة بشكل خاص لدعم برامج تهدف إلى المساعدة في جمع شمل عائلات السكان الأصليين، وذلك من خلال تحديد موقع أفراد العائلات الذين تم فصلهم، والسماح بالوصول إلى السجلات الحكومية وتقديم الاستشارة.

وقد تمّ تمويل اللجنة المعنية بالشعوب الأصلية وسكان جزر مضيق توريس لتولي التنسيق الوطني لـ "لينك أبس" Link-Ups، وهي شبكة قائمة تقدّم خدمات على المستوى الولائي وتسهّل جمع شمل العائلات التي وقعت ضحية الانتزاع القسري. وقد أنشأت هذه اللجنة فرقة عمل Bringing Them Home (إعادتهم إلى موطنهم) سنة ١٩٩٨، ومهمتها مراقبة تنفيذ الشبكة الوطنية "لينك أبس" وجمع شمل العائلات. كما تمّ أيضاً تمويل مشروع تاريخ شفهي لتوثيق قصص انتزاع الضحايا والآثار المترتبة عنه، فضلاً عن مشروع أرشفة للمساعدة في الوصول إلى ملفات السكان الأصليين في السجلات لدى الدولة وحفظها جيداً، وذلك بجزء منه لأغراض تتبّع أفراد العائلة.

وفي العام ٢٠٠٠، أوصت لجنة مجلس الشيوخ، من بين أمور أخرى، بتقديم اعتذار وطني وتأسيس محكمة إصلاحات للنظر في مطالبات التعويض، بما في ذلك التعويضات التقديرية. أما التوصية الثانية، فما زالت بانتظار التطبيق، إذ أنّ تسمانيا وحدها وضعت مخطط تعويض على دفعات واحدة للتسمانيين الأصليين من الأجيال المسروقة. إلا أنّ تعزيز مجلس الشيوخ للتوصيات الأصلية للتحقيق قد أظهر قدرة التحقيق الوطني على تحميل الحكومة مسؤولية العواقب المعاصرة للفشل المؤسسي وإساءة استخدام السلطة في الماضي.

وقد سلّطت فرقة عمل "إعادتهم إلى موطنهم" الضوء على أهمية الاعتذار كخطوة أساسية للشفاء. في السنوات التي تلت إصدار تقرير التحقيق، قدّمت كافة البرلمانات والحكومات الأسترالية اعتذاراً رسمياً إلى أعضاء الأجيال المسروقة وعائلاتهم،^{٣٧} إلا أنّ حكومة الائتلاف الفدرالي القائمة آنذاك رفضت القيام بذلك.

٣٦ ارتكز نهج الإصلاحات الذي اعتمده التحقيق على المبادئ الأساسية والتوجيهية المتعلقة بالحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسدية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ (17/1996/Sub2/E/CN4). أما اليوم فقد تم استبدالها بالمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسدية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (147/60/A/RES). يُشار إلى "الإقرار والرضا" بـ "الرضا".

٣٧ راجع: www.humanrights.gov.au/social_justice/bth_report/apologies_states.html. Reconciliation.

وبعد مرور أكثر من عقد، وفي العام ٢٠٠٨ تحديداً، قدّمت الحكومة العمالية الفدرالية اعتذاراً وطنياً رسمياً إلى "الأجيال المسروقة"، مدرجة تلك الخطوة كالعامل الأول على جدول أعمال البرلمان الجديد بعد انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.^{٣٨} قال توم كالما، الذي كان يشغل آنذاك منصب مفوض العدالة الاجتماعية للسكان الأصليين وللسكان جزر مضيق توريس، إن الاعتذار "ينبثق من رغبة المجتمع الأسترالي بالتعويض عن الماضي"^{٣٩}. وبالحدّث عن تسهيله المشاورات التي عقدت ما بين الحكومة الفدرالية ومجموعات "الأجيال المسروقة" منذ الاعتذار الرسمي، أفاد توم كالما بأن "الرسالة الأساسية وراء تلك الاجتماعات هي ضرورة أن يُنظر إلى (الاعتذار الرسمي)، كخطوة الأولى في شراكة".^{٤٠}

وبالرغم من الانتقائية التي تعتمدها الحكومة في تنفيذ توصيات التحقيق، برزت التزامات ملموسة للمصالحة منذ الاعتذار الرسمي، تمثلت بشكل خاص في وضع خطة شراكة وطنية لتحقيق المساواة في الوضع الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك الصحة والتعليم والتوظيف ما بين السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس من جهة والأستراليين غير الأصليين من جهة أخرى (برنامج "ردم الهوة").

تفيد الخبرة الأسترالية في مجال التحقيقات الوطنية بضرورة قياس فعالية التحقيقات الوطنية من منظار طويل الأمد. فالتقارير والتوصيات قد تبقى سارية المفعول لسنوات، بل حتى لعقود، قبل أن يُصار إلى تنفيذها. وفي هذا الإطار، تعتبر المتابعة مسألة غاية في الأهمية إذ تضمن استمرار المسائل المطروحة بالاستحواذ على انتباه المجتمع واهتمامه. ومن هنا، يعدّ الدور الذي تؤديه لجنة حقوق الإنسان وتكافؤ الفرص، وسواها من المنظمات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية أساسياً لضمان هذا الأمر.^{٤١}

٣٨ للاطلاع على خطاب الاعتذار الوطني الذي ألقاه رئيس مجلس الوزراء كيفين رود في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨، يرجى مراجعة الرابط التالي: <http://australia.gov.au/about-australia/our-country/our-people/apology-to-australias-indigenous-peoples>

٣٩ هل نصغي إلى بعضنا بعضاً؟ الاعتذار الوطني الموجه إلى الأجيال المسروقة، خطاب ألقاه توم كالما، في مناسبة سابقة لحدث البرلمان، "ملبورن: إحداهن فرق" تمهيداً لمؤتمر برلمان أديان العالم، الذي أقيم في ملبورن، في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٩؛ متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: pwr.html_20090208/2009/media/speeches/social_justice

٤٠ فلتبدأ عملية الشفاء: جواب للحكومة على الاعتذار الوطني للأجيال المسروقة الذي قدمته، خطاب ألقاه توم كالما في البرلمان في كانبيرا، في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨؛ متوفر على الرابط الإلكتروني التالي: 20080213let_the_healing_begin.html/2008/www.humanrights.gov.au/about/media/speeches/social_justice

٤١ على سبيل المثال، تتبع المؤتمر الذي عقد في ذكرى مرور عشر سنوات على إصدار تقرير "إعادتهم إلى موطنهم" الأعمال التي أنجزت، وتلك التي لا بد وأن تنجز بعد مرور عقد على نشر التقرير. راجع ملف: مراجعة قانون السكان الأصليين الأستراليين، المجلد ١٢، النسخة الخاصة. متوفر على الرابط التالي: special-edition-12-www.ilc.unsw.edu.au/publications/air/volume



دراسة حالة

٢٠٠٣-٢٠٠٤

التحقيق الوطني حول الحق في الرعاية الصحية
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند

خلفية التحقيق وسياقه

في العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، أجرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند تحقيقاً وطنياً حول الحق في الرعاية الصحية بالتعاون مع تحالف جان سواتيا أبهيان (JSA)، التابع لحركة صحة الشعوب، وهو تكتل يضم ١٠٠٠ منظمة غير حكومية تعنى بالرعاية الصحية في الهند.^٢ أطلق التحقيق بناء على طلب من تحالف جان سواتيا أبهيان لعقد خمس جلسات استماع علينية إقليمية تليها جلسة استماع علينية وطنية في نيودلهي للتحقيق في الحرمان النظامي من الحق في الحصول على الرعاية الصحية وفي أوجه القصور التنظيمية المؤسساتية والخاصة التي ساهمت في حصول انتهاكات حقوق الإنسان هذه. وفي الوقت عينه، عكس التحقيق تطوراً تدريجياً في التزام اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المستمر بالتحقيق والدفاع عن حقوق الرعاية الصحية.

والجدير بالذكر هنا أنّ عدم المساواة في توزيع إمكانية الدخول إلى المنشآت الصحية، والحصول على الخدمات الصحية والدواء، إلى جانب الغبن الممارس في مجال الحقّ بالغذاء،^٣ لطالما شكلت مسائل سياسية وتشريعية هامة بالنسبة إلى الحكومات الوطنية وحكومات الولايات في الهند. فعلى الصعيد الدولي، وقّعت الهند على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أما على الصعيد المحلي، فالدستور الهندي قد أقرّ بالحق في الحياة، وهو حقّ قامت المحكمة العليا في الهند بتفسيره على نحو واسع ليشمل الحق بالغذاء. فضلاً عن ذلك، تقع على عاتق الحكومة الهندية مسؤوليات دستورية مفادها "رفع مستوى التغذية ومستوى العيش وتحسين الصحة العامة"، بحسب ما تنصّ عليه أحكام المادة ٤٧، التي تصنّف هذا العمل ضمن خانة "الواجبات الأساسية".^٤

استناداً إلى هذه الخلفية، أسست اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان منذ العام ٢٠٠٠ برامج تهدف إلى ضمان قيام الحكومة بمواجبتها المنصوص عليها في القانون المحلي والدولي. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أنشأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فريقاً استشارياً أساسياً يتألف من خبراء في مجال الصحة للمساعدة في وضع خطة عمل وطنية لتحسين عملية تقديم الرعاية الصحية بشكل منهجي في مختلف أنحاء الهند. وقد نتج عن ذلك عدد من الاستشارات الهامة بين العاملين ٢٠٠٠ و٢٠٠١ تتوجت في مؤتمر الاستشارة الإقليمية حول الرعاية الصحية العامة وحقوق الإنسان، الذي أجري بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة ورعاية الأسرة الهندية. وجمع المؤتمر الإقليمي هذا أطبافاً متنوعة من الأطراف المعنية، بما في ذلك صانعي القرار، وخبراء في الصحة العامة، وقانونيين، وناشطين في مجال حقوق الإنسان، ونتج عن المؤتمر تقرير ومجموعة من التوصيات تم رفعها إلى الحكومة.^٥

حين أطلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تحقيقها الوطني حول الحق في الرعاية الصحية، استطاعت أن تستفيد من عمل شبكة من الخبراء في مجال الصحة، ومن الخبرة الاستشارية والتحقيقية والأبحاث الناتجة عن أعمالها السابقة كما ومن الزخم الموجود نتيجة الضغوط الاجتماعية والمؤسساتية الخارجية الممارسة على الحكومة للعمل على هذا الموضوع.



٤٢ راجع: "المورد الثالث، الحق في إجراء تحقيق حول موضوع الصحة"، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتحقيقات الوطنية: مواد التدريب. منتدى آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومعهد راؤول والنبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني؛ ٢٠١١.

٤٣ أقرت المحكمة العليا في الهند حق المواطن الهندي بالغذاء وأعدت التأكيد عليه في خلال قضيتين كبيرتين رفعتا ضد حكومة الدولة والحكومة الفدرالية، إذ أعلنت هذه المحكمة ضرورة تفسير الحق في الحياة الذي ينص عليه الدستور الهندي في المادة ٢١ على أنه يشمل أيضاً الحق بالغذاء. راجع: "تطبيق الحق بالغذاء على الصعيد الوطني: دراسة نقدية حول الحملة الهندية الوطنية حول الحق بالغذاء كعملية تنفيذ فعالة للمادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، بوجا أهلواليا، مركز الدفاع عن حقوق الإنسان والعدالة العالمية؛ ورقة عمل حول سلسلة الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، رقم ٨؛ ٢٠٠٤؛ متوفرة على الرابط التالي: www.chrgj.org/publications/wp.html.

٤٤ بموجب المادة ٤٧، راجع: استشارة إقليمية حول الصحة وحقوق الإنسان، متوفرة على الرابط التالي: <http://nhrc.nic.in/Documents/Publications/publicHealthText.pdf>.

٤٥ يرجى العودة إلى: استشارة إقليمية حول الصحة وحقوق الإنسان، متوفرة على الرابط التالي: Publications/publicHealthText.pdf.

فخلال مسار التحقيق، عملت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على تعريف "الحق في الرعاية الصحية" وتحليله في إطار أنظمة الرعاية الصحية على صعيد الولايات وعلى الصعيد الوطني أيضاً، لإرساء أسس سلسلة من التوصيات المتعلقة بالاعتراف بالحق في الرعاية الصحية، وتحديد معناه والعمل الواجب القيام به لضمان توفيره لسكان الهند جميعهم. ووضعت اللجنة أيضاً نشاط متابعة هامّ مشاراً إليه في الشروط المرجعية الخاصة بالتحقيق منذ البداية.

عملية التحقيق والمشاركة فيه

تمحور دور اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حول قيادة التحقيق: أي الترويج له، وتمويله، وتوجيه جلسات الاستماع وتأمين إطار عمل مؤسستي شبه قضائي لها، وضمان انخراط موظفي قطاع الصحة العامة، والتواصل والتعاون مع تحالف جان سواتيا أبهيان ومساعدته على المشاركة. وشكلت الصلاحيات شبه القضائية التي تتمتع بها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ميزة هامة وأساسية بالنسبة إلى هذا التحقيق. إذ تملك اللجنة السلطة لتوجيه الأوامر إلى السلطات الحكومية والفدرالية، ما يمنحها القدرة على ضمان تصحيح الانتهاكات المقدمة في جلسات الاستماع العلنية. ومن جهته، سهّل تحالف جان سواتيا أبهيان المشاركة العامة خلال جلسات الاستماع ووفر بيانات بحث أولية من خلال تسجيل المعلومات المتعلقة بالمسائل المطروحة وحالات الحرمان من الرعاية الصحية، ومقارنتها وعرضها. وتعاونت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع تحالف جان سواتيا أبهيان للتأسيس لمحتوى التحقيق ووضع طرق لضمان الحق في الرعاية الصحية وجعله موضع التنفيذ. وتعاوناً أيضاً في تشارك عبء الموارد واستندا في عملهما إلى خبرة تحالف جان سواتيا أبهيان في مجال الرعاية الصحية وخبرة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في مجال حقوق الإنسان.

من جهتها، قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالاعلان عن عقد جلسات الاستماع من خلال النشرات العامة التي نُشرت في الصحف والإشعارات الرسمية التي تم توجيهها إلى الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. ووجهت دعوات إلى حكومات الولايات وسواها من السلطات المعنية لإرسال كبار ممثليها إلى جلسات الاستماع. أما الإعلانات الترويجية فحثّت الأفراد وممثلي المجتمع، إلى المبادرة، نيابة عن الأشخاص الذين حرّموا من الرعاية الصحية، بالاتصال باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتحالف جان سواتيا أبهيان وإخبار قصصهم والمشاركة في جلسات الاستماع. أما تحالف جان سواتيا أبهيان، فعمل على تأمين الدعم في السفر والإقامة لمراقبي جلسات الاستماع، وقام بتنظيم عدد من ورش العمل الترويجية، والمنتديات وسواها من الأحداث الهادفة لنشر الوعي بغية ضمان انخراط مجموعة واسعة من المشاركين في جلسات الاستماع العلنية.

حضر كل جلسة من جلسات الاستماع العلنية ممثلون عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتحالف جان سواتيا أبهيان، ومسؤولون رفيعو المستوى في مجال الصحة من الحكومة الوطنية والحكومة الفدرالية، وممثلون عن اللجنة الحكومية لحقوق الإنسان، إلى جانب وأشخاص قدّموا شهادات حول انتهاكات حقوق الإنسان، وممثلين عن منظمات غير حكومية أخرى وعن المجتمع المدني، ومراقبين من عامة الناس.

عقدت جلسات الاستماع الإقليمية الخمس الأولى في الشمال في منطقة لكانوا، والغرب في بهوبال، والشرق في رانشي، والجنوب في تشيناي والشمال الشرقي في غواهاتي، من تموز/يوليو إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، مع فارق زمني يبلغ شهراً واحداً يفصل ما بين كل جلسة من الجلسات. في كل يوم من أيام جلسات الاستماع الطويلة، استمع القيمين على التحقيق لعروض قدمها أفراد ومنظمات نيابة عن



صور من قبل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند

الأشخاص الذين تعرّضوا لانتهاكات، وتناولت تجربتهم ومعاناتهم من الحرمان من حقهم بالحصول على الرعاية والخدمات الصحية. وقد قدّم أكثر من ١٠٠٠ شخص من فئات المجتمع المهمشة إفادات حول هذه الانتهاكات.^{٤٦}

وصفت السلطات والمنظمات المعنية بالصحة خلال الجلسات العقبات النظامية والمنهجية التي تحول دون الوصول المناسب إلى الرعاية الصحية، فأجاب مسؤولو الصحة العامة، بما في ذلك مدير قسم الخدمات الصحية ووزير الصحة، على هذا الأمر من خلال عروض قاموا بتقديمها حول التدابير التي تتخذ لمعالجة أي انتهاكات تحصل وتطال الحق في الرعاية الصحية. أما إفادات الضحايا، المقدمة أمام مسؤولي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والسلطات المعنية، فقد أسهمت في حل عدد كبير من المشاكل الفردية خلال جلسات الاستماع فيما تولت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان النظر في بعض قضايا الحرمان من الرعاية الصحية الأخرى في مرحلة لاحقة. والجدير بالذكر هنا أنّ جلسات الاستماع قد شكلت أيضاً منصة لإقامة شراكات جديدة ما بين منظمات غير حكومية وحكومات الولايات، وأنه وفي نهاية كل جلسة استماع عليّة إقليمية، رُفعت توصيات حول مسؤوليات الحكومات إلى ممثلي الحكومة المعنيين ما أنشأ مباشرة لدى هؤلاء التزامات برفع التقارير إلى مسؤوليهم حول هذه التوصيات والشهادات التي استمعوا إليها من الضحايا أنفسهم حول الانتهاكات التي تعرّضوا إليها.

عقدت جلسة الاستماع الوطنية على امتداد يومين في نيودلهي، خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ليتسنى لها الإحاطة بعدد الولايات الكبير الممثل ونطاق المسائل التي تستدعي المناقشة. وكما حصل في جلسات الاستماع الإقليمية، تمّ تقديم عروض تسلط الضوء على حالات الحرمان الأساسية والمشاكل البنيوية التي تمت دراستها في الجلسات الإقليمية، ما سمح لممثلي تحالف جان سواتيا أبهيان وممثلي المجتمع المدني عرض العقبات النظامية والسياسية التي تحول دون توزيع الرعاية الصحية بشكل عادل في مختلف أنحاء الوطن. بدورهم، تسنى لممثلي الحكومات الردّ على ذلك وعرض التدابير التي يتم اتخاذها. ووجدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أنه من الممكن التطرّق إلى المشاكل الفردية كما وإلى المشاكل النظامية بفعالية خلال التحقيق. فقد مكنت جلسات الاستماع العلنية الأطراف المعنية من الجلوس معاً على منصة واحدة، واستلزمت انخراط المسؤولين عن أنظمة الصحة العامة الوطنية والإقليمية ليس مع المنظمات غير الحكومية فحسب، بل وأيضاً مع الأشخاص الذين تعرّضوا أكثر من سواهم لحالات حرمان من الحق بالرعاية الصحية.

قدّمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عرضاً مشتركاً مع تحالف جان سواتيا أبهيان خلال جلسة الاستماع الأخيرة حول التدابير اللازمة لضمان حقوق الرعاية الصحية، مع تسليط الضوء على الاعتبارات الوقائية الخاصة والاعتبارات الترويجية اللازمة والمرتبطة بالحق في الرعاية الصحية للمجموعات المستضعفة كالنساء، والأولاد، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والأشخاص الذين يعانون من مشاكل في الصحة العقلية، والمهاجرين والعمّال غير المنتسبين إلى النقابات والأشخاص المتضررين بسبب نزاعات قائمة أو الترحيل أو التشرد.

التوصيات

في نهاية جلسات الاستماع، وضع القيمين على التحقيق خطة عمل وطنية جديدة لوضع الحق في الرعاية الصحية موضع التنفيذ. فرفعوا عدداً من التوصيات المنفصلة إلى كل من حكومة الدولة وحكومات الولايات، واللجان الحكومية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وتحالف جان سواتيا أبهيان، ومنظمات المجتمع المدني. ورفعوا أيضاً توصية أساسية تمحورت حول سنّ قانون ينظم خدمات الرعاية الصحية الوطنية العامة ويقوم بتحديد الحقوق الصحية التي يتمتع بها المواطنون، مع الاعتراف بمجالات الاحتياجات الخاصة للمجموعات المستضعفة. أما التوصيات الأخرى، فشملت مسؤوليات الحكومة ومسؤوليات مقدمي الرعاية الصحية العامة والخاصة في إنشاء آليات لضمان هذه الحقوق على الصعيدين القانوني والمؤسسي، و"جعل الحرمان من الرعاية الصحية الناجم عن الإخفاقات النظامية حالات يمكن الفصل فيها في القضاء"^{٤٧}. ودعت التوصيات السلطات الحكومية إلى سنّ قوانين وقواعد بشأن خدمات الرعاية الصحية الحكومية لتحديد الالتزامات وتنفيذها بموجب القانون الوطني وتكثيف هذه الالتزامات مع الحاجات المحلية، مثل إبطال مركزية سلطة إتمام بعض المشاريع الصحية الخاصة وتحويلها إلى الوكالات الحكومية التي تعمل على المستوى المحلي.

وبالإضافة إلى ما سبق، تمحورت بعض التوصيات الأساسية على الصعيدين الوطني والولائي حول:

- زيادة التمويل المخصّص للرعاية الصحية بشكل كبير.
- وضع قوانين تضبط عمل مقدمي الخدمات الصحية الخاصة.
- إنشاء سلطة تنظيمية تتولى وضع ومراقبة وتطبيق معايير خاصة بالممارسة الأخلاقية والجيدة وأسعار الرعاية الصحية.
- وضع إرشادات وطنية حول حق المواطنين بالحصول على الأدوية الأساسية عالية الجودة.

٤٦ أفاد مركز التحقيق في الشؤون الصحية والمحاورة المرتبطة بها (CEHAT)، عن تقديم أكثر من ١٥٠ حالة فردية خلال الجلسات. راجع: www.cehat.org/pubhearthc.htm.

٤٧ راجع: "توصيات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان حول خطة العمل الوطنية لوضع الحق في الرعاية الصحية موضع التنفيذ، ضمن الإطار الأشمل للحق بالصحة"؛ جلسة الاستماع العلنية الوطنية حول الحق في الرعاية الصحية التي نظمتها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع تحالف جان سواتيا أبهيان، في ١٦-١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، في نيودلهي.

- التخلص من التدابير القسرية التي تتخذ بحق السكان وتجنّبها.
- اتخاذ تدابير تهدف إلى تشجيع تحوّل نحو نظام رعاية صحية مجتمعية يتسم بمسؤولية كبرى على الصعيدين الاجتماعي والبيئي.

المتابعة

تبنت الحكومة الهندية، كنتيجة للتحقيق، مقارنة مستدة إلى الحقوق في مجال الرعاية الصحية وباتت تدخلها في برامجها. ففي العام ٢٠٠٥، أطلقت مهمة الصحة الريفية الوطنية لتقديم الرعاية الصحية الأولية لسكان المناطق الريفية، حيث يقيم غالبية سكان الهند، وبخاصة إلى الفئات الفقيرة والمستضعفة مع الحرص على أن تكون هذه الرعاية الصحية الأولية متاحة للجميع بتكلفة معقولة، وأن تكون فعالة، وموثوقة، ويمكن مساءلتها. وتسعى الحكومة أيضاً إلى تحسين المساءلة والشفافية في تقديم الخدمات الصحية على اختلاف مستوياتها، مع التركيز على مشاركة المجتمع وتقييم الأوضاع والاستجابات.

وفي آذار/مارس من العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، عقدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اجتماعات متابعة واستعراض على الصعيد الوطني، أدت إلى رفع توصيات مستحدثة استناداً إلى المفاوضات التي أجريت خلال تلك الاجتماعات. دُعي إلى اجتماعات الاستعراض هذه مسؤولون رسميون ومثّلون عن المنظمات غير الحكومية، وذلك لكي يتسنى للمسؤولين الرسميين عرض تقريرهم حول الأعمال المنجزة استناداً إلى توصيات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ولكي يتسنى لممثلي المنظمات غير الحكومية هم أيضاً توفير المعلومات حول الظروف الحالية وتسلط الضوء على أية مواقف متضاربة. أدت الآلية المتبعة في اجتماع الاستعراض إلى جعل السلطات الحكومية ترفع تقارير امتثال حول تقديمها ردّاً على التوصيات التي وجّهت إليها.

دراسة حالة

٢٠٠٣ - ٢٠٠٥

التحقيق الوطني في وسائل النقل العام البري التي يمكن الأشخاص ذوي الإعاقة استخدامها
لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا

خلفية التحقيق وسياقه

في العام ٢٠٠٥، نشرت لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا تقرير بعنوان "رحلة في متناول الجميع" (The Accessible Journey) حول التحقيق الوطني في وسائل النقل العام البري التي يمكن الأشخاص ذوي الإعاقة استخدامها الذي امتد على سنتين ونصف السنة^{٤٨}. وقد شكل قرار اللجنة بإجراء التحقيق استجابة استراتيجية للعدد الكبير من "الشكاوى والتحقيقات، والاعتراضات" التي تلقتها حول هذه المسألة على مدى خمس سنوات^{٤٩}. وفي حين كان بالإمكان حل بعض الشكاوى من خلال آلية حل النزاعات التابعة للجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا، طرحت بعض المسائل أخطاء أكثر اتساعاً للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة ما استدعى اللجوء إلى "مقاربة نظامية"^{٥٠}.

وأتى القرار بإجراء تحقيق وطني بتأثير من منتدي نقاش في دونادين ومن تقارير حول مسائل مماثلة متعلقة بالوصول إلى وسائل النقل أفيد عنها في أجزاء أخرى من البلاد، وتم الإعلان عنه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وانعقد المنتدى الأول من هذين المنتدىين بقيادة منظمات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولاسيما الجمعية الوطنية لذوي الإعاقة، وقد أدى إلى تأسيس الفرقة العاملة المعنية بالنقل في العام ٢٠٠٢. وانعقد المنتدى الثاني بقيادة لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا بناءً على طلب الفرقة العاملة المعنية بالنقل للنظر أكثر في مسائل التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة. وقد خلصت لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا إلى أن حل المشاكل المتعلقة "بالأماكن، والبنى التحتية، ووسائل النقل، والمعلومات الخاصة بالخدمات، ودور الحكومة المحلية في تأمين وسائل نقل عام بري يمكن الأشخاص ذوي الإعاقة استخدامها" لم يكن ممكناً بدون تجاوب المجتمع بكامله، ما استوجب بالتالي تحركاً على مستوى مشغلي النقل المحليين، والسلطات المسؤولة، مثال المجالس الإقليمية، ومشاركة من المستخدمين ومزودي الخدمات على حد سواء^{٥١}.

وقد تزامنت التحضيرات للتحقيق محلياً مع تطوير سياسة في مجالات حقوق ذوي الإعاقة والاندماج الاجتماعي التي تنصوي ضمن استراتيجية الحكومة الخاصة بالإعاقة. وقد برز اعتراف واهتماماً جديداً بمسائل قدرة ذوي الإعاقة على استخدام وسائل النقل. أما دولياً فكانت نيوزيلندا تحصد التنويه لدورها القيادي في تطوير اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تضمنت بعثة نيوزيلندا إلى فريق الجمعية العامة العامل على صياغة الاتفاقية ممثلاً عن لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا، روبين هانت، بالإضافة إلى ممثلين حكوميين وغير حكوميين.

وهدف التحقيق إلى "النظر في خدمة النقل العام البري في نيوزيلندا، من خلال اللجوء إلى دراسة حالة منطقتي أوتاغو وويلينغتون" وإصدار توصيات بما يلي:

- وضع أطر العمل التشريعية والتمويلية
- وضع السياسات والممارسات
- وضع مواصفات خاصة بالوصول إلى النقل العام البري الوطني

٤٨ "رحلة في متناول الجميع": تقرير حول التحقيق الوطني في وسائل النقل العام البري التي يمكن الأشخاص ذوي الإعاقة استخدامها؛ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيوزيلندا؛ ٢٠٠٥. التقرير متوفر عبر الرابط: <http://www.hrc.co.nz/disabled-people/inquiry-into-accessible-public-land-transport-for-people-with-disabilities/final-report-the-accessible-journey/>؛ راجع أيضاً: "المورد الثامن، تحقيق حول التعرض للتعذيب"، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتحقيقات الوطنية: مواد التدريب؛ منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومعهد راؤول والينبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني؛ ٢٠١١.

٤٩ راجع الرابط التالي: www.hrc.co.nz/disabled-people/inquiry-into-accessible-public-land-transport-for-people-with-disabilities/background-information.

٥٠ راجع الرابط التالي: www.hrc.co.nz/disabled-people/inquiry-into-accessible-public-land-transport-for-people-with-disabilities/background-information.

٥١ أبرز نقاط مداخلة ووسلين نونان، المفوضة الرئيسة في لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا، في حفل إطلاق التحقيق الوطني: متوفرة على الرابط التالي:

<http://www.hrc.co.nz/disabled-people/inquiry-into-accessible-public-land-transport-for-people-with-disabilities/resources-and-publications>

- التخطيط للتطبيق في الوقت المناسب
- وضع مواصفات لتدريب عمال نظام النقل العام البري من أجل العمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقد تم تأسيس مجلس تحقيق برئاسة روسلين نونان، المفوضة الرئيسية في لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا مع المفوضين روبين هانت وجودي مكغريغور.

عملية التحقيق والمشاركة فيها

انطوت عملية التحقيق على ثلاث مراحل منفصلة، وكانت مجهزة نحو مقارنة مجموعة متنوعة من المشاركين ووجهات النظر بهدف تقييم المسائل المطروحة وتفحصها بشكل أفضل.

• وكانت المرحلة الأولى (من تموز/يوليو ٢٠٠٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٤) تحضيرية وتضمنت المشاورات والمبادرات والأبحاث العميقة بهدف تحديد مسائل يمكن التحقيق فيها. وخلال هذه المرحلة، تم إصدار ورقة تشاور لتقديم لمحة عامة عن المسائل المحددة من قبل مختلف الأطراف المعنية المختلفة، وعن أطر العمل التشريعية والتنظيمية والتمويلية في نيوزيلندا بالشكل التي كانت عليه في ذلك الوقت، بالإضافة إلى مراجعة للممارسات الدولية الفضلى في مجال تأمين الوصول إلى النقل العام. وقد تم نشر التقرير لمساعدة الأشخاص المهتمين على الإدلاء بأقوالهم للتحقيق.

• وقد منحت المرحلة الثانية (من نيسان/أبريل إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤) ستة أشهر لعقد جلسات استماع في أنحاء البلاد وجمع الأدلة والإفادات من عامة الشعب ومن المنظمات المعنية، ومن ثم بدء العمل على إصدار مسودة تقرير.

• أما المرحلة الثالثة (من يناير/كانون الثاني إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥) فكانت مخصصة لإصدار التقرير النهائي.



وعمل التحقيق على مقارنة تشاركية وتعاونية وغير تصادية، تشجع انخراطاً أكثر تنوعاً للأطراف المعنية مما كان بالإمكان تحقيقه من خلال مقارنة "الأشهار والفضح". ونتج عنها مشاركة واسعة من السلطات الحكومية المركزية والإقليمية التي تتولى المسؤوليات ذات الصلة في المنطقة، ومن مشغلي النقل الخاص، والاتحادات التجارية، والمنظمات المهنية والتدريبية في قطاع النقل، ومنظمات الخدمات والمناشدة المعنية. أما التقرير الاستشاري فصدر في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بشكل إلكتروني، وورقي وبأشكال أخرى، بما فيها طريقة بريال للمكفوفين، والطباعة العريضة، واللغة السمعية والعادية، لضمان وصوله لكافة الأشخاص المهتمين بالإدلاء بأقوالهم.

وقد تم اختيار منطقتين - أوتاغو وويلينغتون - كحالتين دراسيتين للتحقيق. ولجأت هذه المقاربة إلى اجتماعات مجموعة تركيز محلية من الأشخاص المتأثرين، بمن فيهم أولئك المصابين بإعاقات في السمع والنظر، فسمحت للجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا التوصل إلى فهم أكثر تفصيلاً للمسائل وإلى نظرة شمولية حول كيفية تحديد الظروف الإقليمية الخاصة والتعاطي معها.

وقد سعى التحقيق إلى تأمين الفرص لأكثر قدر ممكن من المشاركة. وقد تمت الدعوة إلى الإدلاء بالإفادات بعدد من الطرق. وأجريت العروض الشفهية والمداخلات في جلسات الاستماع العلنية من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨ في دونادين، وفي وست أوكلاند وساوث أوكلاند وستيرال ونغتون، وآبر هاتن وبالمرستون نورث، وهاملتون، أمام الجمهور والإعلام. واستمع مفوضو التحقيق إلى الأدلة المقدمة وطرحوا أسئلة على الأشخاص الذين يقدمون إفاداتهم، كما وسعوا إلى الحصول على أي تعليقات حول إفادات الشهود الآخرين.

وبالإضافة إلى جلسات الاستماع، يمكن الأفراد أو المنظمات المساهمة من خلال تقديم الأدلة المستندية والمسجلة، أو من خلال تعبئة استمارة استشارة عادية أو من خلال الاتصال بـ "مرفق للإدلاء بالإفادات عبر الهاتف" متوفر لفترة محدودة. وإثر إصدار الورقة الاستشارية، تلقى التحقيق ١٣٢ دليلاً من أشخاص من ذوي الإعاقة وعائلاتهم، ومسانديهم، والأشخاص الذين يهتمون برعايتهم، ومنظمات المناصرة وخدمات الدعم والمعلومات، والمجالس الإقليمية، ومشغلي النقل بما في ذلك المنظمات المجتمعية والمهنية، والسلطات المحلية، والهيئات الاستشارية، ومجالس الصحة في القطاعات، وغيرها من الوكالات الحكومية.

وقد عرض التحقيق كافة الإفادات على شبكة الإنترنت، باستثناء تلك التي استوجبت الكتمان، وذلك بهدف زيادة الوعي والمشاركة التفاعلية والسماح بالرد والتعليق على الإفادات السابقة.

التوصيات

وتوصل التحقيق إلى خلاصة عامة مفادها أنه تم التعامل بشكل غير مناسب مع مسألة تلبية حاجات الأشخاص ذوي الإعاقة إذ تم اعتبارها خدمة اجتماعية في حين أنها مسألة حقوق إنسان. وقد فصلت طريقة التعامل هذه في ما بينهم، إذ عوضاً عن اعتبارهم مواطنين ومقيمين في نيوزيلندا ومستخدمين لنظام النقل العام^{٥٢}. وقد تم توجيه توصيات التحقيق لكي يُصار إلى معالجة هذا النقص الأساسي.

وتماشت التوصيات الرئيسة لتقرير التحقيق مع أربع متطلبات أساسية للتطوير وهي:

- اعتماد تعريف موحد للإعاقة.
- مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات التخطيط.
- تدريب الكفاءات وتوعية شاملة حول الإعاقة في قطاع النقل.
- معايير أداء وطنية إلزامية لتصميم التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة^{٥٣}.

وقد كشف التحقيق نقصاً عاماً في الفهم أو التوافق حول معنى الإعاقة ومدى الإعاقات التي يجب أن يأخذها قطاع النقل وغيره من الأطراف المعنية بعين الاعتبار، وذلك بالرغم من أن قانون حقوق الإنسان في نيوزيلندا للعام ١٩٩٣ كان يحوي تعريفاً شاملاً وغير مبهم للإعاقة. وأوصت التحقيق بتضمين هذا التعريف مستقبلاً في أي مخطط، أو سياسة أو ممارسات أو عملية جمع بيانات في قطاع النقل والسلطات الحكومية المسؤولة في هذا المجال.



صورة من قبل لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا.

٥٢ رحلة في متناول الجميع^١: تقرير حول التحقيق الوطني في وسائل النقل العام البري التي يمكن الأشخاص ذوي الإعاقة استخدامها؛ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيوزيلندا؛ ٢٠٠٥، الفقرة ٩، ٤٠؛ ص ١٥٣.

٥٣ رحلة في متناول الجميع^٢: تقرير حول التحقيق الوطني في وسائل النقل العام البري التي يمكن الأشخاص ذوي الإعاقة استخدامها؛ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نيوزيلندا؛ ٢٠٠٥.

وجد التحقيق أنه يتعدّد تقييم الاحتياجات التي يجب تلبيتها في وضع تقرير "رحلة في متناول الجميع" من دون مشاركة الأشخاص الذين اختبروا فعلاً العيش بإعاقة والتشاور معهم. وأصدر توصيات محدّدة بتعديل عدة قوانين لضمان إلزامية التشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة ولتأسيس لجنة وطنية استشارية مؤلفة من أشخاص ذوي إعاقة تقضي مهمتها بتقديم المشورة لوزير النقل حول تصميم معايير أداء مرتبطة بالتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة ومخططات رامية إلى تعزيز الوعي حول الإعاقة والتدريب على الكفاءة والتطوير المهني للعاملين في هذا المجال. كما وأوصى التحقيق بفرض حدّ أدنى مطلوب من الكفاءة والوعي بشأن الإعاقة يتماشى مع معيار وطني متفق عليه وذلك في كافة تدريبات تقديم الخدمات وفي منح التراخيص وحتى في إبرام العقود في مفاوضات المجلس بشأن خدمات النقل.

وخلص تقرير التحقيق بشكل لا لبس فيه إلى أن المواصفات القياسية الإلزامية ضرورية لضمان التحسين المستمر للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة كما وتعزيز ثقة الأطراف المعيّنين كلهم بالعملية^{٥٤}. كما وإن الآراء والمخاوف المختلفة التي تمّ الإعراب عنها في الأدلة المستديرة بينت للجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا طبيعة هذه التوصية المثيرة للجدل وسلطت الضوء على المتطلبات المالية المحتملة التي قد تنشأ بالنسبة للمسؤولين عن تطبيق هذه المواصفات القياسية. وفي سياق اعتراف التحقيق بهذه المخاوف، إلى هذه المقاتل، أصدر التحقيق توصيات إضافية مستندا إلى الخبرات الدولية لوضع "جدول زمني للتنفيذ يتبع بشكل وثيق دورات استثمار رؤوس الأموال"، ويتضمن معالم للامتثال بالجدول الزمني تقوم بتوقع تغيير الموارد والظروف المرتبطة بالنقل البري العام في مختلف مناطق البلاد.^{٥٥}

وقد قسم التقرير توصياته إلى فئتين هما: التوصيات التي قد تكون مكلفة وتتطلب إجراء تعديلات على القوانين والسياسات والإجراءات القائمة من جهة، وتلك التي تتطلب تغييراً طفيفاً في التكاليف والأطر المؤسسية والتي يمكن بالتالي تنفيذها فوراً وبشكل أكثر سهولة.

المتابعة

منذ إتمام التحقيق، حافظت لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا على معلومات محدّثة على موقعها الإلكتروني في ما يتعلق بالتحقيق، بما في ذلك معلومات عن خلفيته ووثائق مرجعية وبيان بالمستجدات التي طرأت على السياسات والإصلاحات التشريعية وقسم بعنوان "ما الجديد" يوفر تحديتات منتظمة حول الموضوع. وفي العام ٢٠٠٩، شجّع التقرير على مواصلة المشاركة الواسعة في مراقبة تنفيذ توصيات التحقيق عبر إجراء استطلاع على الانترنت للأشخاص ذوي الإعاقة حول تجاربهم في نظام النقل وعبر تشجيع مقدمي الخدمات والمنظمات والسلطات المهتمة على المساهمة بالمعلومات.

واستجابت الحكومة والمنظمات ومزوّدو خدمات النقل لتوصيات التحقيق بطرق متنوّعة.

فقد وضعت مؤسسة المواصلات النيوزيلندية مجموعة من المواصفات الخاصة بالحد الأدنى للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة تشمل المتطلبات الفنية لجودة المركبات المعيارية التي يفترض بالسلطات الإقليمية اتباعها عند إبرام عقود جديدة متعلقة بخدمات الحافلات المدنية التي تسيّر وفق جدول زمنيّ محدّد^{٥٦}.

في العام ٢٠٠٨، أطلقت الحكومة استراتيجية مواصلات طويلة الأمد (لغاية العام ٢٠٤٠) أقرت بنتائج تقرير "رحلة في متناول الجميع"^{٥٧} الصادر عن لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا، وأوردت الحاجة إلى ضمان تلبية احتياجات النقل والوصول للمسنين (كما وللأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يواجهون صعوبة في التنقل لأسباب أخرى^{٥٨}) ضمن قائمة التحديات الأساسية. لذلك حدّدت الاستراتيجية "تحسين التواصل الاجتماعي عبر التغلب على صعوبة التنقل والتخطيط الناشط للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة" واحداً من أهدافها الاستراتيجية^{٥٩}.

٥٤ المرجع السابق؛ الفقرة ٩، ٤٦؛ ص ١٥٤.

٥٥ المرجع السابق؛ الفقرتان ٩، ٥٤ و ٩، ٥٣؛ ص ١٥٦ و ١٥٧.

٥٦ "تطوّرات التشريعات والسياسات"؛ لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا؛ متوفر على:

www.hrc.co.nz/disabled-people/inquiry-into-accessible-public-land-transport-for-people-with-disabilities/legislation-and-policy-developments

٥٧ استراتيجية مواصلات نيوزيلندا ٢٠٠٨؛ الفقرة ٥، ٤. "تحسين الوصول والتنقل"؛ وزارة النقل، حكومة نيوزيلندا؛ متوفر على:

www.transport.govt.nz/ourwork/Documents/NZTS2008.pdf

٥٨ المرجع السابق؛ الفقرة ٢، ٥، ٢. "تغير المتطلبات الناجمة عن شيخوخة السكان".

٥٩ المرجع السابق؛ الفقرة ٥، ٤. "تحسين الوصول والتنقل".

ووجدت الاستراتيجية أن تدابير "التخطيط المتكامل (الذي يشمل التخطيط للتسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة) والتصميم المدني المعزز"، والتدابير لتحسين مدى توفر وسائل النقل المشترك وأسعاره، وتطوير "سبل نقل أقل تقليدية للركاب مثال المواصلات العامة المسيرة حسب الطلب أو النقل الجماعي" هي خطوات ضرورية للمساعدة على تجاوز مشاكل صعوبة الوصول لمن يواجهون "صعوبة في التنقل". وقد أسندت الاستراتيجية مسؤولية التنفيذ والمراقبة للحكومة، وبالأخص لوزارة النقل النيوزيلندية.

وأصدر قانون إدارة النقل العام للعام ٢٠٠٨ وهو يمكن المجالس الإقليمية من وضع معايير للتسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة ومعايير جودة أخرى ينبغي أن يمثل لها مقدمو خدمات وسائل النقل العام التجارية. كما ويشترط هذا القانون أن تنص خطط النقل العام الإقليمية التي تشكل حجر زاوية أساسي في إطار التخطيط للنقل البري العام وتشغيله في نيوزيلندا، على احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، من بين مجموعات الأشخاص الآخرين الذين يعانون من "صعوبة التنقل"^{٦٠}، وذلك من خلال الإلزام باستشارة المجموعات الممثلة لمن يعانون من صعوبة التنقل عند تصميم كل خطة، على أن يتم تحديثها كل ثلاث سنوات على الأقل^{٦١}.

وبالتالي، فقد أصبح من الإلزامي تدوين لافتات المعلومات بلغة "البريل" الخاصة بالمكفوفين في سيارات الأجرة بموجب قانون للنقل البري، كما وأصبح على سائقي سيارات الأجرة والحافلات التجارية الخضوع لدورات تدريبية للتوعية حول "الركاب ذوي الاحتياجات الخاصة" للحصول على الترخيص المناسب.

٦٠ المرجع السابق؛ الفقرة ٥، ٤ ("تحسين الوصول والتنقل").

٦١ تطورات التشريعات والسياسات؛ لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا؛ متوفر على

www.hrc.co.nz/disabled-people/inquiry-into-accessible-public-land-transport-for-people-with-disabilities/legislation-and-policy-developments
راجع أيضاً قانون إدارة النقل العام للعام ٢٠٠٨ المتوفر على www.legislation.govt.nz/act/public/html/latest/DLM1179939/0087/2008/



دراسة حالة

٢٠٠٥-٢٠٠٦

التحقيق الوطني حول التعذيب
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا

خلفية التحقيق وسياقه

أصبحت منغوليا طرفاً في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (CAT) في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. كما أن الدستور المنغولي وقانون الإجراءات الجنائية المنغولي يحظران التعذيب^{٦٢}. لكن، وبالرغم من أن القانون المنغولي يتضمن عدة إشارات إلى التعذيب، إلا أن القانون الذي كان سارياً في ذلك الوقت كان يتعارض في نواح كثيرة هامة مع الاتفاقية المذكورة.

تلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عدداً كبيراً من شكاوى التعذيب وأشكال سوء المعاملة الأخرى التي كانت تطبق بشكل خاص على الأشخاص المشتبه فيهم المحتجزين لدى الشرطة قبل محاكمتهم. وكانت اللجنة على علم أيضاً بحالات أخرى من التعذيب المزعوم تجاه أشخاص مشتبه فيهم لارتكابهم جرائم القتل وجرائم خطيرة أخرى ذكرت في وسائل الإعلام أو تم تناولها في المحاكم.

وعلى ضوء الأدلة المتزايدة حول ممارسات التعذيب النظامية، قررت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في العام ٢٠٠٤ أن تجري تحقيقاً وطنياً في التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وكان الهدف الأساسي من التحقيق الوطني الذي دام عاماً مراقبة مدى تنفيذ الالتزامات الناشئة عن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وقد تضمنت الشروط المرجعية للتحقيق النظر في شكاوى التعذيب الفردية والتحقيق بها والبحث في القوانين والسياسات والإجراءات واللوائح المتعلقة بالتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. كما وسعى التحقيق أيضاً إلى تحديد العوامل التي ساهمت في انتهاكات حقوق الإنسان والحالات غير القانونية الأخرى، وإلى الخروج بتوصيات تطبق من قبل البرلمان والحكومة والمحاكم.

تولى معهد راؤول والينبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني (RWI) توفير الدعم الفني والتدريب وبناء القدرات للجنة الوطنية لحقوق الإنسان للمساعدة على تحضير مفوضي التحقيق والموظفين للمهمة التي تنتظرهم.

عملية التحقيق والمشاركة فيها

أطلق المفوض الرئيس سورن تسرندرج التحقيق الوطني. أما مهمة متابعة سير عمل التحقيق اليومي وترؤس جلسات الاستماع العلنية، فتسلمها مفوض التحقيق داشدرج جدامبا. وكانت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعمل بعدد قليل جداً من الموظفين وبميزانية محدودة جداً ما اضطرّها إلى حصر أنشطتها في تسع من محافظات منغوليا الإحدى والعشرين (التي تسمى "إيماغ") إذ كانت البحوث الأولية قد أشارت إلى هذه المحافظات التسعة على أنها مناطق يُزعم أنها الأكثر تأثراً بالتعذيب.

أجرى التحقيق سلسلة من النشاطات لجمع الأدلة والشهادات من الضحايا والقضاء والمسؤولين عن إنفاذ القوانين والمدعين العامين ومحامي الدفاع والناشطين في المنظمات غير الحكومية وعامة الشعب. وقد التقى فريق التحقيق بما يقارب ٦٠٠ موظف عدالة، بما في ذلك قضاة ومدعون عامون وموظفون مكلفون بإنفاذ القوانين. كما وأرسل التحقيق استمارات استطلاع رأي لحوالي ١٤٠٠ معتقل وعاد وتلقى منها ١٣٣٨ استمارة معبأة. وشكلت هذه الاستطلاعات أداة ذات أهمية خاصة للتحقيق نظراً لتمكنها من الحصول على أدلة وإفادات من الأشخاص الأكثر عرضة للتعذيب. وقد تلقى التحقيق أكثر من ٥٠ شكوى حول موضوع التعذيب وحقق فيها. وأجرى أيضاً عدداً من المقابلات مع المعتقلين في مركز العاصمة كما وفي المراكز الإقليمية، وقام بزيارات مراقبة للسجون والمنشآت التوقيف والاحتجاز السابق للمحاكمة، وبتحضير عدة دراسات حالات حول "ملفات تعذيب".

٦٢ حقوق الإنسان والحريات في منغوليا في العام ٢٠٠٦: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا؛ ص. ٤. التقرير متوفر على الرابط التالي: www.asiapacificforum.net/members/full-members/mongolia/downloads/annual-reports/Annual_Report.pdf. 2006. راجع أيضاً المادة ١٠ من الدستور، والمادتان ١٠، ٥ و ١٠، ٥ من قانون الإجراءات الجنائية والمادة ٢٥١ من القانون الجنائي.



صور للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا

وجّهت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دعوةً للأستاذ مانفرد نواك الذي كان آنذاك المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب لدى الأمم المتحدة للمشاركة في التحقيق. وكانت الحكومة المنغولية قد سبق أن وجهت دعوةً مفتوحة إلى كل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، فوجهت عندئذ دعوةً إلى المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب ليزور منغوليا ضمن إطار ولايته. وبالتالي زار المقرر الخاص منغوليا من ٦ إلى ٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٥. ومع أنه لم يؤد دوراً رسمياً في التحقيق الوطني، إلا أنه التقى بمفوضي التحقيق والموظفين فيه ومدّهم بنصائحه المتخصصة من خلال الإجابة على أسئلتهم وطلباتهم. وفي تقريره الرسمي عقب زيارته للبلاد، أثنى على مبادرة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في إجراء هذا التحقيق^{٦٣}. وورد في تقريره أنّ القوانين المحلية التي كانت سارية آنذاك لم تكن تتضمن تعريفاً للتعذيب ينسجم مع متطلبات المادة الأولى من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة^{٦٤}.

وأفاد التحقيق في تقريره أنّ موظفي العدالة أفادوا بتجارب متفاوتة في ما يتعلق بالتعذيب، إذ أفاد القضاة بأنّ المتهمين يسحبون شهادتهم في الكثير من الحالات خلال جلسات استماع المحاكمة على أساس أنهم "أدلوا بها تحت إكراه وضغط المحققين"^{٦٥}. أما محامو الدفاع، فأفادوا بأنّ الضرب والمعاملة القاسية والإكراه على الإدلاء باعترافات والتخويف تشكل كلها ممارسات شائعة في الدعاوى الجنائية^{٦٦}. وفي المقابل، أصرّ مكتب المدعي العام على أنّ "هذه المخالفات نادرة"^{٦٧}.

ومن بين ١٣٣٨ معتقلاً أجابوا على استطلاع الرأي، زعم ٣٩، ٩ بالمئة منهم أنهم سبق أن أدلوا باعترافات تحت وطأة الضغط والتهديد في حين ذكر ٣٢ بالمئة منهم أنهم أدلوا باعترافات تحت وطأة الإكراه والقوة^{٦٨}. وبدا التعذيب متفشياً بشكل خاص في منشآت احتجاز "غانتس خوداغ" و"توف ايامغ"، حيث زعم ٤٤، ٦ بالمئة من المجيبين أنهم سبق أن أدلوا باعترافات تحت وطأة الضغط والتهديد وأفاد ٣٦، ٧ بالمئة منهم بأنهم سبق أن أدلوا باعترافات تحت وطأة الإكراه والقوة^{٦٩}.

٦٣ تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بعثة منغوليا؛ ٢٠٠٦؛ ص ٥ و ٦؛ راجع 4.Add/6/2006/4.E/CN. متوفر على www.ohchr.org/EN/Issues/Torture/SRTorture/Pages/Visits.aspx.

٦٤ المرجع السابق؛ ص ٧.
٦٥ حقوق الإنسان والحريات في منغوليا في العام ٢٠٠٦: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا؛ ص ١٠.
٦٦ المرجع السابق؛ ص ١٠.
٦٧ المرجع السابق؛ ص ١٠.
٦٨ المرجع السابق؛ ص ١٠.
٦٩ المرجع السابق؛ ص ١٠.

التوصيات

وأكد التحقيق على أن الممارسة النظامية للتعذيب وسوء المعاملة متغلغلة في جميع إجراءات العدالة الجنائية في منغوليا. وأفادت اللجنة المنغولية:

”خلُصت نتائج إجراءات التحقيق العام إلى أن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة تجاه المشتبه فيهم أو المتهمين أو الشهود لا يزال سائداً في أعمال وكالات التحقيق والاحتجاز والتدابير التصحيحية من قبل الشرطة وموظفي جهاز المخابرات ومرافق الاحتجاز. وبشكل خاص، وتشكل الممارسات المترسخة من زمن طويل والقائمة على إلقاء القبض على الأفراد لانتزاع الاعترافات منهم حول ارتكاب الجريمة في الدعاوى الجنائية كما وظروف مرافق حبس الدولة بذاتها ممارسات تعذيب جسيمة“^{٧٠}.

وقد وجد التحقيق عدداً من المشاكل التي تكمن في إجراءات وممارسات ولوائح مسؤولي إنفاذ القوانين، بما فيها رداءة عمليات التحقيق وغياب آليات المساءلة الملائمة وإساءة استخدام السلطة وتجاوز الصلاحيات والإفلات من العقاب في العمليات التي يقودها مسؤولو إنفاذ القوانين والتي تؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وإلى التسبب بإصابات جسدية خطيرة بالإضافة إلى الضغط النفسي والموت“^{٧١}.

وتضمنت بعض نتائج التحقيق انتهاكات مثال: اعترافات منتزعة بالإكراه؛ ووجود نظام ”خوافز“ يشجع الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين على انتزاع أكبر عدد من الاعترافات ويكافئهم على ذلك؛ وتقييد المعتقلين وتكبير أيديهم لفترات طويلة؛ وسوء أحوال أماكن الاحتجاز؛ وتوجيه اتهامات إضافية إلى جانب الاتهامات القائمة أصلاً كطريقة لانتزاع مزيد من الاعترافات؛ وغياب مهل زمنية قصوى محددة للاحتجاز قبل المحاكمة. كما وتضمن تقرير التحقيق دراسات حالات تبين أشكال التعذيب التي أبلغ عنها الأشخاص الذين كانوا قد أدلوا بإفاداتهم أمام لجنة التحقيق ووصفوا المراحل التي تتم فيها غالبية الانتهاكات خلال الإجراءات القضائية الجنائية.

كما أشار التحقيق إلى عدد من الأحكام في القوانين المحلية التي كانت تتعارض مع الالتزامات والمعايير الناجمة عن المعاهدات الدولية، وأشار إلى أن ”القوانين الجنائية وقوانين الإجراءات الجنائية تتعارض مع المعاهدات الدولية المناهضة للتعذيب ولا تشكل ضمانات لمكافحة التعذيب وسوء المعاملة“^{٧٢}.

وقد وضع التحقيق سلسلة من التوصيات تقضي بما يلي:

- إزالة التناقضات بين القوانين المحلية والالتزامات الناجمة عن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- معالجة أوجه القصور في اللوائح والإجراءات والممارسات التي تفسح المجال أمام التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى، لوضع عوائق تحول دون استخدام الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القوانين التعذيب كوسيلة لانتزاع الاعترافات.
- تعزيز أطر مساءلة الموظفين العموميين ومقاضاتهم.
- تحديد مهل زمنية قصوى للاحتجاز والحد من وتيرة فرض الاحتجاز.
- تحسين ظروف الاحتجاز، بما في ذلك زيادة الخدمات الطبية المتوفرة خلال الاحتجاز والسماح بمزيد من الزيارات إلى مراكز الاحتجاز والتشجيع عليها.
- ضمان التحقيق الفوري والعادل في ادعاءات التعذيب.
- تغطية إعادة تأهيل ضحايا التعذيب والتعويض عليهم بشكل أوفى.
- إحداث تغيير نظامي في منغوليا عبر إنشاء آليات مراقبة مستقلة لكافة مراحل نظام العدالة الجنائية، بما في ذلك مراحل التحقيق والاحتجاز والسجن.
- إدراج التعذيب في تعليم القانون.

٧٠ المرجع السابق؛ ص ٣٠.

٧١ "تقرير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا حول التعذيب وحقوق الإنسان"، معهد راؤول والبيير غوالينبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني؛ عرض "باور بوينت".

٧٢ حقوق الإنسان والحريات في منغوليا في العام ٢٠٠٦: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في منغوليا؛ ص ٣٠.

المتابعة

استقطب تقرير التحقيق وتوصياته اهتماماً غير مسبوق في كافة النظم السياسية والقانونية في منغوليا كما وفي مجتمعها. وقد شارك فيه كل من البرلمان والحكومة والمحكمة العليا والمحاكم الأخرى ومسؤولو إنفاذ القوانين والعدالة الجنائية والمحامين والمنظمات غير الحكومية. وقد أدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دوراً مركزياً بالعمل عن كثب مع وكالات ومنظمات أخرى لمتابعة تنفيذ التوصيات.

طرح المفوض الرئيس تقرير التحقيق على البرلمان المنغولي بعيد إتمامه، وناقشه هذا الأخير على أثر ذلك على مدى يومين قدام بعدهما استجابة سريعة وهامة حث فيها المدعي العام ووزارة العدل بشكل خاص على إصلاح ممارساتهما وإجراءاتهما. كما دعا لتأسيس فريق عامل رفيع المستوى لاقتراح التعديلات على القوانين المحلية ومراجعتها حرصاً على امتثالها للالتزام منغوليا لجهة اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. كما فرض البرلمان تخصيص مبلغ ١,٥ مليار توغريك منغولي (أي ما يعادل ٣,١ مليون دولار أميركي) لتحسين أوضاع مراكز الاحتجاز. وأخيراً، دعا البرلمان إلى تخصيص مبالغ كبيرة لتحديث الأجهزة والمعرفة في مجال التحقيقات الجنائية ولتوفير التدريب لمسؤولي إنفاذ القوانين حول الطرق البديلة للحصول على الأدلة^{٧٣}. وفي سياق النقاش، قدمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المشورة للبرلمان بشأن محتوى القرار.

وبعيد طرح التقرير، تم تسريح مفوض الشرطة الرئيس والمسؤول عن تنفيذ قرار المحكمة.

والأهم من ذلك هو قيام المحكمة العليا في منغوليا باعتماد القرار ٤٥ في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، حيث قدام هذا القرار مساعدة تفسيرية في ما يتعلق ببعض المواد الواردة في قانون الإجراءات الجنائية والقانون المدني، والتي تتناول تحديداً التعويض عن الأذى الناجم عن الإجراءات غير القانونية التي يقوم بها الموظفون المكلفون بالتحقيق والمحققون والمدعون العامون والقضاة خلال الدعاوى الجنائية. وتمت صياغة القرار بمساعدة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان^{٧٤}.

وبالعمل مع معهد راؤول والينبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني (RWI) على سلسلة من الدورات التدريبية، نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سلسلة من نشاطات المتابعة، بما فيها تدريب القضاة والمدعين العامين وموظفي السجون وموظفي الحكومة والشرطة والمنظمات غير الحكومية وغيرها. كما أجرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تحقيقات مع القواعد العسكرية الحدودية.

٧٣ راجع: "المورد السابع، تحقيق حول التعرض للتعذيب"، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتحقيقات الوطنية: مواد التدريب؛ منتدى آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومعهد راؤول والينبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني؛ ٢٠١١.

٧٤ راجع: "المورد السابع، تحقيق حول عدم التعرض للتعذيب"، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتحقيقات الوطنية: مواد التدريب؛ منتدى آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومعهد راؤول والينبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني؛ ٢٠١١.

منتدى آسيا والمحيط الهادي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
ص. ب. عام: 5218
سيدني نيو ساوث ويلز 1042
أستراليا

بريد إلكتروني: apf@asiapacificforum.net
موقع إلكتروني: www.asiapacificforum.net



معهد راؤول والينبيرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني (RWI)
ص. ب. 1155
السويد - 05 221 لوند
السويد
بريد إلكتروني: library@rwi.lu.se
موقع إلكتروني: www.rwi.lu.se

**RAOUL
WALLENBERG
INSTITUTE**
OF HUMAN RIGHTS AND HUMANITARIAN LAW